جامعة تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: علوم سياسية

تداعيات الأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:

مشري بوبكر

إشراف(أ):

عباد أمير

- لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
إناس شيباني	أستاذ مساعد –أ-	رئيسا
أمير عباد	أستاذ مساعد-أ-	مشرفا ومقررا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله منتهى الحمد والشكر على تمام نعمته

الحمد لله والشكر لله ملأ كلماته التي تنفذ وملأ مدادها

الحمد لله والشكر لله ملأ أسمائه الحسنى وصفاته.

الحمد لله والشكر كما ينبغي لجلال وجهه ومقامه على تمام هذا العمل بعونه وتوفيقه.

إلى كل من علّمنا حرفا وحمل مشعل العلم كما قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه

" من علمني حرفا صرت له عبدا"

إلى كل أساتذة العلوم السياسية ونخص بالذكر الأستاذ المؤطر والمشرف الذي أمدنا

بالعون ولم يبخل علينا بالنصائح القيمة الأستاذ

أمير عباد

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذتين الكريمتين إناس شيباني وسمية بلعيد

باعتبارهما كلجنة مناقشة في رسالتي.

لكم كل التقدير والاحترام، ولا يسعني إلا أن أقف إجلالا واحتراما واعترافا بجميلكم

وحسن صنيعكم، فلا أجد كلمة في معجم اللغات ولا في سطور الكتب تستحق شرف

الارتقاء بـ كركم، فلكم مني ومن كل طلبتكم أسمى آيات الشكر والامتنان.

بوبكر مشري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى أله

وصحابته أزكى الصلاة والتسليم

احمد الله حمدا كثيرا واشكره شكرا وفيرا . الذي بعونه تتم الصالحات وبفضله

استطعنا إتمام هذا العمل المتواضع .

" فإن أصبنا فبفضله وإن أخطأنا فمن أنفسنا "

أهدي ثمرة دراستي إلى من لأجلها عملت واجتهدت إلى من قال فيهم العزيز الرحمن " وأخفض لهما جناح الذل

من الرحمة وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا" إلى الشمعة التي ذابت لتنير درب حياتي والسبيل الذي ملأ

سدود كفاحي بوابل من دعواتها الصادقة إلى والدتي .

إلى أبي الغالي الذي كان لي القدوة الحسنة وعلمني أن ركيزة الحياة المحبة والإخلاص ولم يبخل عليا بكل ما يملك

في سبيل نجاحي حفظه الله من كل مكروه .

أهدي هذا العمل إلى اقرب الناس لنفسي :

" إبنتي "أماني و" زوجتي نجاة "

و

" إلى إخوتي وأخواتي إلى كل أصدقائي ومعارفي .

إلى كل الزملاء في الدراسة .

مشري بوبكر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطة البحث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة:

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للأزمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة.

المطلب الأول:مفهوم الأزمة.

المطلب الثاني:المفهوم النظري للأزمة.

المبحث الثاني: مراحل تطور الأزمة.

المطلب الأول:عوامل ظهور البناء النظري للأزمة.

المطلب الثاني:إدارة الأزمات الإقليمية.

الفصل الثاني: أثر الأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: الأزمات إقليمية وتفاعل السياسة الخارجية معها .

المطلب الأول:أزمات المغرب العربي .

1- النزاع في الصحراء الغربية.

2- أزمة تونس وليبيا .

3- أزمة المغرب مع الجزائر .

المطلب الثاني:أزمات الساحل الإفريقي .

1- أزمة مالي .

المبحث الثاني: تفاعل السياسة الخارجية مع الأزمات .

المطلب الأول:إدارة القو د السياسية والدولة للازمات .

المطلب الثاني:ردود أفعال القوى الدولية على سياسة الجزائر الخارجية .

الفصل الثالث: تطورات السياسة الخارجية الجزائرية في معالجة القضايا الإقليمية

المبحث الأول: سياسة الجزائر الخارجية تجاه الدول الإقليمية في فترة التسعينات .

المطلب الأول:تأثير البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني:مكانة الجزائر الدولية في فترة التسعينات .

المبحث الثاني: الدور الدبلوماسي الجزائري بعد استرجا ع الامن والاستقرار .

المطلب الأول:سياسة الجزائر الخارجية الجديدة في حل الازمات الاقليمية .

المطلب الثاني:السياسة الخارجية الجزائرية كمرجع في معالجة القضايا الاقليمية .

- خاتمة

- قائمة المراجع

- الملاحق

- فهرس الموضوعات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة:

كان اهتمام الدول بالأمن ولا يزال بالغ الأهمية إذ تحتل المواضيع الأمنية محورا أساسيا وبارزا في الأجندة السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، كأهم فاعلفي العلاقات الدولية وعلى المستويات الرسمية التابعة للأجهزة الحكومية،والغير الرسمية ، كما اختلفت درجة الاهتمام بموضوع الأمن من دولة إلى أخرى بناءا على العقيدة الأمنية المنتهجة وحسب الرهانات والتحديات والتهديدات المرتبطة بالمصالح الكبرى للدولة خاصة مع بروز تهديدات أمنية عبر وطنية .

كما يعد موضوع الأمن بصفة عامة من المواضيع التي اكتسبت أهمية بالغة في الدراسات الإستراتيجية ومازاد للأمر أهمية وتعقيدا في نفس الوقت هو التحولات الكبرى التي شهدها النظام الدولي خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة فبعد أن كان البعد العسكري في الغالب هو المحدد الأساسي في تحديد معايير القوة للدولةو تحولها من بعدها العسكري إلى أبعاد أخرى أكثر ليونة، ومن أمن دولاتي إلى الأمن الإنساني ، حيث بات يتطلب اليوم على الدول أخد احتياطات واجراءات أخرى تتعلق بأمن الأفراد .

وبناء على هذا يمكن القول أن مفهوم الأمن تجاوز البعد العسكري الكلاسيكي ليشمل أبعادا أوسع و أشمل بكثير، مما فرض على الدارسين والباحثين وحتى صناع القرار في العلاقات الدولية صياغة سياسات ووضع تبني على أوسع نطاق لمفهوم الأمن يتماشى مع التطورات الحاصلة خاصة في المناطق التي تشهد حركيات وتجاذبات حيث ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي و إنساني، هذا التوسع إرتبطمع التهديدات التي مست العديد من نقاط العالم التي لم يعد ميكانزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى مرتبطة بالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير الشرعية التي ارتفعت وتيرتها مع نهاية الألفية،إنتشار السلاح والإتجار بالمخدرات باعتبارها المشاكل التي أصبحت تشكل خطراً على المشهد الدولي داخل وبين الوحدات الدولية في العديد من المناطق،ومن المناطق التي تكتسي أهمية استراتيجية تعدتها إلى أهمية حتى أضحت رقعة صراع كبرى في العالم نجد منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت مجالا للحساباتالإستراتيجيةللقوى الكبرى في العالم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهي تشكل اليوم سلسلة من الرهاناتالمصيرية بالنسبة لمستقبل المنطقة خاصة الجزائر بحكم موقعها الجيواستراتيجي والحضاري و إمتدادهاالجيوبولتيكي لدول منطقة الساحل باعتبار أن الجزائرتعتبر إمتدادا واسعا لقارة إفريقيا عبر الصحراء الكبرى، وأي تهديد أمني يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري .

وبناء على هذه التهديدات والمخاطر المنجرة التي لم تعد بعيدة عنها الجزائر مما جعل هاته الأخيرة تسعى لتحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي عبر مجموعة من الأليات والميكانيزمات الأمنية والسياسية الديبلوماسية التي تجتمع كلها في إطار المقاربة الجزائرية، وفي ظل هذه التطورات حاولت بعض الدول أن تتنافس من أجل تحقيق المصالح خاصة في القارة الإفريقية لعدة أسباب و إعتباراتتاريخية.

فالساحل الإفريقي تاريخيا تعتبر منطقة نفود فرنسية بحكم الإستعمار التقليدي في الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ومع إكتشاف للقيمة الطبيعية والجيولوجية التحتية للمنطقة، دخلت قوى دولية أخرى كالولايات المتحدة الامريكية،الصين،إسبانيا، ألمانيا وروسيا، إلا أن قيمة هذه المنطقة إنعكست عليها تهديدات تجاوزت العديد من الإعتبارات حيث أصبحت هذه التهديدات لاتماثلية غير واضحة المعالمو بالتالي أصبحت هده الدول عاجزة على التحكم ورصد هذه التهديدات ومصادرها فهي ماتزال ظاهرة مجهولة الهوية والإنتماء.

مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاءً بالأزمات الدولية.

بل إن مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف المستويات الاجتماعية.

وعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل، عالم له أطواره، وله خصائصه، وأسبابه، تتأثر به الدولة أو الحكومة فيتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري.

ولما للأزمات ومواجهتها من أهمية كبيرة تتطلب المواجهة... فعليه سيقوم الباحث بتوضيح مفهوم الأزمة، وخصائصها، ومراحل تطورها، وأسبابه نشوئها، وأنواعها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا المشكلة البحثية:

كيف تؤثر الأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية؟

- نتبع من هذه المشكلة عدة تساؤلات أهمها:

1- هل أن الخلفيات التاريخية للأزمات أثر على سياسة الجزائر الخارجية ظ

2- كيف تعاملت الجزائر مع أزمات دل الجوار.

3- ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية مع دول الجوار في ظل هذه الأزمات.

ثانيا: حدود المشكلة البحثية.

1- المجال المكاني:

من بين المشاكل التي واجهت الباحث هو طبيعة هذه الأزمات في المنطقة فهي تختلف من بلد إلى آخر ومن نوعية الأزمة في حد ذاتها هل هي أزمة اقتصادية أو أمنية أم هي توتر وصراع على مشكلة معينة في الجزائر كبلد شاسع له علاقة حدودية مع هذه الدول التي تشكل البؤر الأساسية في النزاعات مثل دول الساحل وما انجر عن ذلك من استفحال ظاهرة الإرهاب والاتجار بالأسلحة والمخدرات، وكذلك بالنسبة للمغرب الذي يغلب عليه طابع التوتر بسبب مشكلة الصحراء الغربية بالإضافة إلى ليبيا التي أصبحت هاجسا يؤرق المنطقة عامة والجزائر خاصة مما يتطلب بذل المجهودات الأمنية على الشريط الحدودي لعدم تسريب الأسلحة المنتشرة في كل من مناطق ليبيا.

2- المجل الزماني:

رغم أن الأزمات في المنطقة لها جذور تاريخية خاصة مشكلة الصحراء الغربية، وكذلك المشكلة المالية والتي كانت في وقت سابق محل أنظار الدبلوماسية الجزائرية، إلا أن هذه الأزمات استفحلت في الآونة الأخيرة لتشمل العديد من دول الجوار الأخرى كليبيا وتونس.

ثالثا: الفروض العملية:

أ- الفرضية المركزية:

تتحدد سياسة الجزائر الخارجية نحو الأزمات الإقليمية بمنطلق السلم والمصالحة والالتزام بالشرعية الدولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- الفرضيات الفرعية:

1- مكانة الجزائر في المنطقة المغاربية جعلها محل أنظار دول الجوار في كيفية معالجة الأزمات.

2- تهدف سياسة الجزائر الخارجية إلى بناء استراتيجية اقتصادية سياسية أمنية لاحتواء مصادر تهديد أمن المنطقة .

رابعا: أهمية الدراسة العلمية والعملية:

أ- أهمية الدراسة العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتعلق بتعدد الأزمات الإقليمية خاصة الأزمة الأمنية وما أنجر على ذلك من وجود توتر في المنطقة مما يترتب على ذلك تكثيف الجهود لاحتواء الأزمة من خلال المؤتمرات المتعلقة بالسلم والأمن بطرق دبلوماسية بعيدا عن منطق التدخل العسكري الذي لا يزيد إلا في تغذية النزاعات داخل هذه الدول.

ب- أهمية الدراسة العملية:

لقد أصبح ومن المؤكد وعلى ضوء معطيات العصر الراهن بأن العنف لا يأت إلا بالعنف، وأن معالجة القضايا بالطرق العسكرية له مساوئ وخيمة على كل أزمة في أي دولة من دول الجوار. لذا فإن الحل السلمي أو الدبلوماسي هو المنطلق الأساسي في معالجة الظواهر السلبية داخل الدول وأن مصادر التهديد بالقوة تكون بمحاربة الآفات الخطيرة على المنطقة ككل مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة الغير شرعية.

خامسا: المناهج والمقتربات

أ- المناهج المعتمدة:

لكل علم منهج، والمنهج العلمي قوامه الاستقرار، وهو ما يعني تتبع الجزيئات للوصول إلى أحكام الكلية أي إلى قوانين عامة تسيطر بعها على قوى الطبيعة وتتحكم بها في توجيه الظواهر لخدمة الإنسانية

وقد اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

1- **المنهج التاريخي:** الذي تم توظيفه في تتبع الخلفية التاريخية لمسايرة السياسة الخارجية الجزائرية للأزمات الإقليمية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- **المنهج المقارن:** من خلال تجسيد أزوجه المقارنة بين مختلف دول الجوار في نوعية الأزمات التي عايشتها .

ب- المقترب الاتصالي لكارل دويتش:

في دراسة لفهم الاتصال يركز دويتش على تاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بعناصر مشتركة كالأزمات أو التعاون أو الصراع مما يؤدي إلى تفعيل قنوات الاتصال وهنا يمكن القول أنه من بين الأسباب المباشرة التي حالت دون ترجمة لتوضيح الرؤى في المنطقة خاصة في ظل العلاقات المتوترة والمتشنجة بين دول المغرب العربي خاصة بين الجزائر والمغرب حول مشكلة الصحراء الغربية.

سادسا: تحديد مفاهيم الدراسة:

1- التعاون: يختلف مصطلح التعاون من مدرسة إلى أخرى، ومن الموضوعية التطرق إلى التعاريف المختلفة ، فهي معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية فهو:" اشتراك دولتين أو أكثر في أعمال منسقة ومنظمة بغية تحقيق أغراض وأهداف معينة ومحددة مسبقا "

2- التنسيق: هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات وتشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة.

الدراسات السابقة:

وقد اعتمدنا في رسالتا هذه على أهم الكتب والمقالات المتعلقة بالازمات وأهم المؤلفين نذكر منهم

1- علي بهلول الروبلي، إدارة الأزمات (الرض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، سنة 2111).

2- خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة التجربة الجزائرية (بيرت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2002).

3- محمد برقوق، المصطلحات الأنية في الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري – (المنتدى العربي للدفاع والتسلح 2012).

وقد لمسنا في هاته المراجع أهم النقاط المتعلقة بالجوانب الأمنية وكذلك ما تعلق بالأزمات التي تحيط بالمنظمة وتأثيرها على سياسة الجزائر الخارجية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمـــــــــــــة

تحديد المفاهيم:

الأزمة : " نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة ".[1]

ويعرفها بيبر (Bieber) بأنها:" نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها.[2]

أما وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر فاعتبر الأزمة بأنها: " عرضاً Symptom لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها".[3]

مما سبق وباستقراء تعريفات الأزمة في أدبيات الإدارة يتضح وجود عناصر مشتركة تشكل ملامح الأزمة وتتمثل في:

- وجود خلل وتوتر في العلاقات.
- الحاجة إلى اتخاذ قرار.
- عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة.
- نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ.
- الوقت يمثل قيمة حاسمة.

وقد عرف الباحث الأزمة – وتأسيساً على ما تقدم – بأنها:" حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وفي الوقت المحدد".

ولا شك أن هناك الكثير من المفاهيم الشائعة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة ونذكر منها على سبيل المثال:

أ_ مفهوم الكارثة: Disaster

الكارثة من كرث ... بمعنى الغم، تقول: فلان اشتد عليه وبلغ منه المشقة، والكارث هو الأمر المسبب للغم الشديد.[4]

---

[1] حواش، جمال الدين محمد: **إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية**، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث(38)، (القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998)، ص4.

[2] جبر، محمد صدام، 1998، مرجع سابق، ص67.

[3] الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم: **إدارة الأزمات والمفاوضات** ، (المدينة المنورة، دار المآثر ، 2001م)، ص ص 29 – 30

[4] معلوف، لويس: **المنجد** ، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية،ط12 ، 1951م)، ص720.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما قاموس أكسفورد ، فقد عرف الكارثة Disaster بأنها:"حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناةً عميقةً ، وهو سوء حظ عظيم".[1]

أما السيد عليوة، فقد قال بأن الكارثة: هي أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالأزمات، وقد ينجم عنها أزمة، ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها، وتعبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلاً ونجم عنها ضرر في الماديات أو كليهما معاً .[2]

أما عبد الوهاب محمد كامل فقد عرف الكارثة بأنها: " حدث مروع يصيب قطاعاً من المجتمع أو المجتمع بأكمله بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية، ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية في سرعة الإعداد للمواجهة، وتعم الفوضى في الأداء وتضارب في الأدوار على مختلف المستويات."[3]

وعلى ما تقدم نستطيع أن نجمل أهم الفروقات بين مفهومي الأزمة والكارثة على النحو التالي:

الأزمة أعم وأشمل من الكارثة، فكلمة الأزمة تعني الصغيرة منها والكبيرة، المحلية والخارجية، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات.

للأزمات مؤيدون داخلياً وخارجياً ، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالباً لا يكون لها مؤيدون.

في الأزمات نحاول اتخاذ قرارات لحل تلك الأزمات، وربما ننجح وربما نخفق، أما في الكارثة فإن الجهد غالباً ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها.[4]

ب- مفهوم الصراع والنزاع: Conflict And Dispute

وهو يعبر عن تصادم إرادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضها البعض كلياً أو جزئياً والانتهاء بالسيطرة والتحكم في إدارة الخصم.[5]

كما ويركز مفهوم الصراع على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وينشأ نتيجة وجود تعارض في الأهداف أو المصالح أو التصرفات بين الأفراد والقيادات داخل الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة.[6]

أما سعود عابد فقد عرف الصراع بأنه:" تضارب المصالح والمبادئ والأفكار"، كما وقسمه إلى ثلاثة أقسام:

- الصراع الخفيف الحدة.
- الصراع متوسط الحدة.
- الصراع شديد الحدة.[7]

---

[1] الشعلان، فهد أحمد ، 2002، مرجع سابق، ص28.

[2] عليوة، السيد : **إدارة الأزمات في المستشفيات**، (القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص12.

[3] كامل، عبد الوهاب محمد: **سيكولوجية إدارة الأزمات**، (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1424 هـ)، ص21.

[4] الشعلان، فهد أحمد ، 2002، مرجع سابق، ص ص (36 – 37).

[5] عليوة، السيد، ، 2001، مرجع سابق، ص 12.

[6] هلال ، محمد عبد الغني ، 2004م، مرجع سابق، ص14.

[7] عابد، سعود سراج: **إدارة الأزمات**، (الرياض، مجلة الحرس الوطني ، ع144، 1415هـ) ، ص39.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج- مفهوم المشكلة: Problem

تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى وجود أزمة ولكنها ليست بذاتها أزمة.[1]

د- مفهوم الحادث: Accident

وقد عرفه كل من السيد عليوة وحواش بأنه:" شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلاً وا ٍنما تكون فقط أحد نتائجه".[2]

[1] عليوة، السيد، 2002م، مرجع سابق، ص13.

[2] - عليوة، السيد ، 2001، مرجع سابق، ص12.

و حواش، جمال:" التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة"، القاهرة ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م، ص 17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي للأزمة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة.

المطلب الأول:مفهوم الأزمة.

المطلب الثاني: المفهوم النظري للأزمة.

المبحث الثاني: البناء النظري للأزمة.

المطلب الأول:مراحل ظهور الأزمة .

المطلب الثاني: إدارة الأزمات الاقليمية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد :

في هذا الفصل أردنا الأخذ بعين الاعتبار مفهوما دقيقا للأزمة التي هي نواة رسالتنا هذه وأن دراستها جاءت في وقت اتسم بتعدد الأزمات الإقليمية المحيطة بالجزائر وكذلك إعطاء إطلالة شاملة على هذه الأزمات التي أخذت طابع أمين في معظم الدول الخارجية والإفريقية لان الجزائر ليست بمنئي عن هذه الأزمات لم تكن المستهدف المباشر من هذه الأزمات على ضفتين لحدود الشرقية منها والجنوبية نظرا لشساعة رقعتها الجغرافية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة

المطلب الأول: مفهوم الأزمة:

مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاءً بالأزمات الدولية.

بل إن مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف المستويات الاجتماعية.

وعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل، عالم له أطواره، وله خصائصه، وأسبابه، تتأثر به الدولة أو الحكومة فيتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري.

ولما للأزمات ومواجهتها من أهمية كبيرة تتطلب المواجهة... فعليه سيقوم الباحث بتوضيح مفهوم الأزمة، وخصائصها، ومراحل تطورها، وأسبابه نشوئها، وأنواعها.

وسوف يقوم الباحث بتقصي المعاني اللغوية والاصطلاحية اللازمة ومن ثم مفاهيمها وذلك على النحو التالي:

الأزمة لغةً: تعني الشدة والقحط، والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم.[1]

ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To decide).[2]

أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة... إذ ينطقونه (Ji–Wet) وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وا يجاد الحلول السديدة.[3]

أما الأزمة اصطلاحا: فهي "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة".[4]

ويعرف قاموس رندام الأزمة بأنها:" ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير".[5]

---

[1] الرازي، محمد بن أبي بكر: **مختار الصحاح** ، (بيروت، دار الكتاب العربي ، 1967)، ص15.

[2] جبر، محمد صدام: **المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات** ، (تونس المجلة العربية للمعلومات، 1998)، ص66.

[3] الشعلان، فهد أحمد: **إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات** ، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)،ص17.

[4] –الشعلان، 2002، المرجع السابق، ص26.

[5] Random.h.(1969) .Random House Dictionary Of English Language, New York, Random House, P.491.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يعرفها فليبس بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة".[1]

ويعرف رضا رضوان الأزمة بأنها:"تؤة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تتدخلاً أو تغييراً فورياً ".[2]

كما أن الأزمة تعني : " نقطة تحول، أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة، أو غير قادرة على المواجهة ".[3]

ويعرفها بيبر (Bieber) بأنها:" نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوب فيها إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها أو درء مخاطرها.[4]

أما وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر فاعتبر الأزمة بأنها: " عرضاً Symptom لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها".[5]

المطلب الثاني: المفهوم النظري للأزمة:

لا يختلف اثنان في أن الأزمات جزء رئيس في واقع الحياة البشرية والمؤسسية، وهذا يدفع إلى التفكير بصورة جدية في كيفية مواجهتها والتعامل معها بشكل فعال يؤدي إلى الحد من النتائج السلبية لها، والاستفادة إن أمكن من نتائجها الإيجابية.

وحيث أن بعض الباحثين من عرف الأزمة بالمفهوم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي حيث أشار إلى ذلك بقوله:

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية: " توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة".[6]

أما الأزمة من الناحية السياسية: " حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إدارياً، أو سياسياً، أو نظامياً، أو اجتماعياً، أو اقتصاديا، أو ثقافياً ".[7]

---

[1] Norman Phelps: "Setting Up A Crisis Recovery Plan", Journal Of Business Strategy, Vol.6. No.4 , 1986 , P. 6.

[2] رضوان ، رضا عبد الحكيم: **الأمن والحياة** ،(الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1419هـ)، ص44.

[3] حواش، جمال الدين محمد: **إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية**، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث(38)، (القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998)، ص4.

[4] جبر، محمد صدام، 1998، مرجع سابق، ص67.

[5] الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم: **إدارة الأزمات والمفاوضات** ، (المدينة المنورة، دار المآثر ، 2001م)، ص ص(29 ، 30)

[6] عليوة، السيد: **إدارة الأزمات والكوار ث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي**، (القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع ، 2002م) ط2، ص13.

[7] عليوة ، السيد، 2002م، المرجع السابق، ص13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن الناحية الاقتصادية فهي تعني:" انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي".[1]

وسوف يقوم الباحث بتقصي المعاني اللغوية والاصطلاحية اللازمة ومن ثم مفاهيمها وذلك على النحو التالي:

الأزمة لغةً: تعني الشدة والقحط، والأزمة هو المضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم.[2]

ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (KIPVEW) أي بمعنى لتقرر (To decide).[3]

أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة... إذ ينطقونه (Ji–Wet) وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على (الخطر) والأخرى تدل على (الفرصة) التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وا يجاد الحلول السديدة.[4]

أما **الأزمة اصطلاحا**: فهي "حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة".[5]

ويعرف قاموس رندام الأزمة بأنها:" ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول تحدد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير".[6]

كما يعرفها فليبس بأنها" حالة طارئة أو حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظمة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلبها تحركاً سريعاً ً واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتمادا على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة".[7]

ويعرف رضا رضوان الأزمة بأنها:فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تتدخلاً أو تغييراً فورياً ".[8]

---

[1] هلال، محمد عبد الغني: **مهارات إدارة الأزمات**، (القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ط4 ، 2004م)، ص51.

[2] الرازي، محمد بن أبي بكر: **مختار الصحاح** ، (بيروت، دار الكتاب العربي ، 1967)، ص15.

[3] جبر، محمد صدام: **المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات** ،(تونس المجلة العربية للمعلومات، 1998)، ص66.

[4] الشعلان، فهد أحمد: **إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات**، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002)، ص17.

[5] الشعلان، 2002، المرجع السابق، ص26.

[6] Random.h.(1969) .Random House Dictionary Of English Language, New York, Random House, P.491.

[7] Norman Phelps: "Setting Up A Crisis Recovery Plan", Journal Of Business Strategy, Vol.6. No.4 , 1986 , P. 6.

[8] رضوان ، رضا عبد الحكيم: **الأمن والحياة**، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ، 1419هـ)، ص44.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني :البناء النظري للأزمة

المطلب الأول: مراحل ظهور الأزمة .

يختلف مفهوم الأزمة عن المفاهيم الأخرى، لذا يجب إلقاء الضوء على هذه المفاهيم لكي يسهل علينا التمييز بينها وبين المصطلحات الأخرى، ومن ثم التعرف على مفهوم الأزمة على الوجه الصحيح، وذلك فيما يلي:

1- **الحادث** :يعبر الحادث عن شيء (أمر) فجائي غير متوقع، ثم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه. ولا يكون له صفة الاستمرار أو الامتداد بعد حدوثه الفجائي العنيف بل تتلاشى آثاره مع تلاشي تداعيات الحدث ذاته، ولا تستمر خاصة إذا لم تكن هناك ظروف أخرى دافعة لهذا الاستمرار.

2.**الواقعة**"هي شيء حدث وانقضى أمره، وهي خلل في مكو ّن، أو وحدة أو نظام فرعي من نظام أكبر" ومثل ذلك حدوث خلل في أحد الصمامات أو المولدات في مفاعل نووي لم يترتب عليه حدوث تهديد لنظام المفاعل بأكمله، خاصة وقد تم إصلاح العطل .

3.**مفهوم الصراع** :حدوث شيء يترتب عليه تعرض الهيكل الرمزي للنظام للخلل أو الاضطراب، ولكن ليس بدرجة تصل إلى تحدي الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام.

4.**مفهوم الصدمة** تعني الصدمة شعوراً فجائياً حاداً نتيجة تحقق حادث غير متوقع الحدوث، أو مطلوب إحداثه أو سلم بحدوثه.. وهو شعور مركب بين الغضب والذهول والخوف.

أما مفهوم الأزمة:فإنها تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية" .

وعلى هذا فإن الأزمة إنما تعبر عن لحظة حرجة وخطيرة تتسم بالحسم تواجه الكيان الإداري فتحدد مصيره . وتمثل في الوقت ذاته صعوبة حادة أمام متخذي القرار تضعه في مأزق الاختيار بين ما يمكن أن يتخذه من قرارات في ظل الشعور السائد بعدم التأكد، وقصور المعارف، واختلاط الأمور بعضها مع البعض الآخر بحيث تتداعى أمامه الأحداث، ويلوح أمامه المجهول لما يمكن أن تؤول إليه أمور الأزمة فيما بعد وما تتمخض عنه النتائج.

على أن الأزمة بهذا المفهوم تأخذ بـُعدين أساسين هما:

1.بُعد الرعب والذعر الناجم عن التهديد الخطير للمصالح و الأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية والمستقبلية، الأمر الذي تختل وحدته بالكامل.

2.بُعد الزمن: وهو الوقت المحدود المتاح أمام مدير الأزمات لاتخاذ قرار سريع حازم وصائب لا يتضمن أي خطأ لأنه لا يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ لنشوء أز مات جديدة أشد وأصعب من الأولى قد تقضي على الكيان الإداري ذاته.

فالأزمة بهذا المفهوم عبارة عن حلقات متتابعة، وأحداث تراكمية تتغذى اللاحقة من السابقة. وعلى هذا فإنه وطبقاً لهذا المفهوم وانطلاقاً من البعد الأول وهو تهديد الكيان الإداري بأكمله والتأثير فيه يعتبر أمراً حيوياً ،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فإن أي حدث لا يحمل في طياته مفهوم الأزمة إذا انحصر أثره في جزء محدد بذاته من الكيان حيث أن ذلك يعدّ واقعة.وعلى الوجه الآخر إذا كان الأثر يحدث خللاً في الكيان الإداري بحيث يشل حركته ويجعله عاجزاً عن القيام بدوره كالحالة قبل الأزمة -وغالباً ما يتجاوزه إلى حد بعيد- فإن ذلك هو الأزمة بعينها، فأزمة قطار الصعيد في مصر، الذي أطلقت عليه العامة "قطار الغلابة"، نسبة إلى أن عرباته كانت من الدرجة الثالثة التي اعتاد محدودو الدخل على ركوبه، أثرت على صناعة عربات السكك الحديدية في مصر، وهددت الكيان الإداري المسؤول، بل أسقطت كلمته وحجبته عن الأضواء نظراً لوفاة آلاف الأشخاص تفحماً بفعل النيران، وأن الأثر تعدى الأشخاص كأفراد، بل شمل أسر بكاملها كانوا يستعدون لقضاء عيد الأضحى لدى ذويهم، وهذه الأزمة قد تركت انطباعاً وتساؤلات لدى شعب مصر بأكمله حول مدى أمان السفر بالقطارات مقارنة بالوسائل الأخرى وأثبت اهتمام الكيان الإداري المسؤول وخلّف مشكلات كثيرة منها كيفية التعرف على الضحايا وهم مشوهين فاقدي المعالم، وكيفية استخراج شهادات وفاة لهم وكيفية تدوين بياناتهم، ومدى التيقن من أن الأقرباء الغائبين كانوا ضمن الضحايا، بجانب استفسارات أخرى كبيرة، ودفع بوسائل الإعلام المحلية والعربية أن تلقي باللوم على الكيان الإداري كله لإهماله وتحميل المسؤولين للحكومة المصرية بأكملها.

ولك أن ترى كيف استنزفت هذه الأزمة الموارد المالية والمادية التي كانت مخصصة لخدمات أخرى تحولت إلى هذه الأزمة. وللأزمة بهذا المنطق خصائص أساسية هي:

1. المفاجأة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها.
2. التعقد والتشابك، والتداخل والتعدد في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها.
3. تقصي المعلومات وعدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار ووجود ما يشبه الضباب الكثيف الذي يحول دون رؤية أي الاتجاهات يسلك، وماذا يخفيه له هذا الاتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو في تحمل الكيان الإداري لها.
4. سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجاهيل التي يضمها إطار الأزمة والتي يتضمن جانب منها ما يلي:

أ – انهيار الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة وانهيار مصالحه ومكاسبه وحقوقه معها.

ب*– انهيار سمعة شعبية متخذ القرار داخل الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة.

ج– اشتداد جهة المواجهة واتساعها ليشمل الصراع الأزموي عناصر ذات مصالح أخرى لم تكن تجرؤ على كشف الحقيقة نواياها قبل حدوث الأزمة.

د – الدخول في دائرة من المجاهيل التي يصعب التنبؤ بما يمكن أن تسفر عنه .

- **خصائص الأزمة:**

للأزمة مجموعة خصائص يتعين توافرها في "الموقف الأزموي" الذي يواجهه في الكيان الإداري وأهم هذه الخصائص هي-:

1. نقطة تحول جوهري في تطور الأحداث الجارية أو قطع في جسد الصراع عند نقطة معينة تخالف ما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سبقها من الوضع القائم.

2. موقف يتطلب عملاً عاجلاً يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمور.

3. ضغوط نفسية، أو مادية أو اجتماعية أو إنسانية تتولد عن قوى ضاغطة على الكيان الإداري أو متخذ القرار.

4. أن تقع فجأة دون توقع، أو يكون قد تم توقعه قبل وقوعه بفترة قصيرة جداً بما لا يسمح مباشرة باتخاذ القرار المناسب لمواجهته إثر حدوثه.

5. أن تمثل هذه الضغوط الأزموية تهديداً مباشراً وأساسياً لمصالح الكيان الإداري واستمرار يته.

6. إنها تسبب في بداية حدوثها صدمة ودرجة عالية من التوتر، مما يضعف إمكانات الفعل لمواجهتها.

7. قد يصل الأمر إلى حد فقد متخذ القرار الإداري ثقته في نفسه، وتصعيد حالة الشك والخوف لديه، ويصبح كل تصرف من جانبه موضع شك ويعرض مصالح الكيان الإداري ومصالحه هو أيضاً للخطر.

8. تعرض متخذ القرار للاستهواء، وعدم القدرة على الرؤية أمام حالة انعدام التوازن ونجاح تفاعل قوى الأزمة على تجاوز خططه.

9. تساعد الأزمة على ظهور أعراض سلوكية مرضية خطيرة في جانبها السلبي مثل القلق والتوتر وفقدان العلاقات الاجتماعية، وشيوع اللامبالاة وعدم الانتماء. أما في جانبها الإيجابي فقد يؤدي إلى شيوع التخريب والتدمير وا ٍتلاف للموجودات المادية المتواجدة في الكيان الإداري .

10. قلة المعلومات الصحيحة المتاحة وبالذات في الدول المتخلفة حيث لا توجد برامج مكافحة الأزمات: مثل المنع والتحذير وا ٍدارة الأزمات.

وقد أوجز أحد الباحثين هذه الخصائص في أربعة فقط، يمكن حصرها فيما يلي:

1. المفاجأة المباغتة غير المتوقعة، والتي تؤدي عادة إلى حالة من الارتباك والشلل قد يصاحبها قدر من التوتر والفزع مع تلاحق الأحداث وتتابعها.

2. الخطر الداهم والمتعاظم الذي يهدد الأرواح والممتلكات واستمرار الخدمات وعمل المرافق العامة، مما يحدث توتراً واضطراباً في المجتمع والأجهزة الرسمية وغير الرسمية، وانتشار الشائعات التي تزيد الضغوط على مراكز اتخاذ القرارات.

3. الضغط القوي لعنصر الزمن، وقيمة الوقت محسوباً بالثواني بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات إزاء موقف تزداد ترديا وتعقيداً .

4. المدى غير المتيقن الذي يصعب تقديره أو تحديده لنهاية الأزمة إزاء تداعياتها المتلاحقة، مما يزيد التوتر ويجعل عملية تخطيط وتعبئة وحشد الإمكانيات معقدة وصعبة[1].

[1]– الشعلان فهد أحمد، 1993، المرجع السابق، ص 44.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني– إدارة الأزمات:

تعد إدارة الأزمات أسلوب إداري حديث نسبياً نشأ في مجال الإدارة العامة حيث مارسته الدولة والمنشآت العامة لمواجهة الظروف الطارئة والكوارث العامة المفاجئة (رسلان: 1994م 22) ومارسته المنظمات الخاصة كأسلوب للإدارة في مواجهة الأحداث والمتغيرات غير المتوقعة والمتلاحقة لإنجاز مهام عاجلة. وفي هذا الصدد يذكر الخضيري أن مصطلح إدارة الأزمات يشير إلى كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها(الخضيري: 1998م: 5) ولما كانت الأزمة حالة طارئة أو حدث مفاجئ يخرج عن نطاق التحكم أو السيطرة يؤدي إلى الإخلال بوتيرة العمل المعتادة بالمنظمة، أو توقفها، ويمثل تهديداً خطيراً ومباشراً بحاضرها ومستقبلها، يتطلب تحركاً فورياً وسريعاً يحول دون تفاقم هذه الحالة وا ٍضعاف إمكانياتها وحصرها في الحجم الذي وصلت إليه وسلب قوة دفعها. وعلى هذا فإن إدارة الأزمات وفق هذا عبارة عن نظام يستخدم للتعامل مع هذه الحالات أو الأحداث أو الأزمات إن صح التعبير من أجل تجنب حدوثها والتخطيط للحالات التي لا يمكن تجنبها، والتخطيط للحالات التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها والهدف من ذلك التحكم في النتائج والتخفيف أو الحد من آثارها المدمرة. ويتكفل هذا النظام (إدارة الأزمات) باستخدام أساليب وطرق ونظم إدارية خاصة تبذل المنظمة في سبيل ابتكارها أقل التكاليف الاقتصادية الممكنة لكي تمكنها في العمل بشكل مادي في ظل ظروف غير اعتيادية.

ويضمن نظام إدارة الأزمات وفق هذا المنطلق خطة للاستجابة للأزمة، مع وجود جهاز إنذار مبكر، واستخدام الخبرات من كل أنحاء المنظمة دون أن يؤثر هذا على سير الأعمال اليومية فيها.

وا ٍذا كانت المنظمات الإدارية تواجه ضغوط وتحديات مستمرة من القوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحيتها، في ظل سيادة مفاهيم ونظم جديدة مثل النظام العالمي الذي يتميز بحركته السريعة التي تفرز متغيرات وتحولات، وتصاعد قوى التغيير وتبدل الأوضاع بسرعة متناهية، مما يتطلب من المنظمات الإدارية كبيرة كانت أم صغيرة، عامة كانت أم خاصة، أو حتى على مستوى الدول اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، ووضع الآثار والمتغيرات تحت السيطرة وتوجيه سلوكها لمنفعة المنظمة، وليس إلى إحداث الضرر بها.

ومن هنا تأتي الأزمات الإدارية أشد عمقاً وأقوى تأثيراً على سياسات المنظمات وتنفيذ الخطط والبرامج، خصوصاً في ظل إدارة تتبع الأساليب الارتجالية والعشوائية.

هذا على مستوى المظمات، ولكن الأمر يختلف إذا استهدفت الأزمة إقليماً قومياً ، أو على مستوى جزء منه، فالأزمة على مستوى الدولة تصيب الكيان على المستوى الكلي، ومثل هذا النوع من الأزمات تكون شاملة عامة في أسبابها ونتائجها التي أفرزتها، وتداخلاتها وأبعادها المختلفة ومتطلبات التصدي لها وعلاجها، حيث

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تصيب الكيان والأداء الاقتصادي، والنظام السياسي والأمني الداخلي أو الخارجي، وكذلك النظام السياسي والاجتماعي وسيادة الدولة[1]

وقد حدّد بعض الكتّاب في مجال إدارة الأزمات إلى أن النجاح في عملية إدارة الأزمة يتطلب توفر مجموعة من العوامل أهمها:

1- إيجاد وتطوير نظام إداري مختص يمكّن المنظمة من التعرف على المشكلات وتحليلها، وإيجاد الحلول لها بالتعاون والتنسيق مع الكفاءات المختصة في كافة أنحاء المنطقة، بالإضافة إلى تقويم الالتزام بأهداف المنظمة من خلال العمل على تحقيق هذه الأهداف أو السرعة في الاستجابة للظروف والتغيرات التي تحيط بالأزمات)[2]

2- تتطلب إدارة الأزمات تبني نظام المصفوفة التنظيمية، وبموجب هذا النظام يكون لمدير الأزمة وحدة إدارية تستعين بأفراد عاملين من الإدارات الوظيفية الأخرى عن طريق تخصيصهم أو إعارتهم من إداراتهم. وعندما تنتهي الأزمة يعودون إلى إداراتهم الأصلية ويعد هذا النظام ملائماً لأن الأزمات المختلفة قد تكون سببها عوامل في أكثر من وحدة تنظيمية بالمنظمة وبأطراف أخرى داخلية وخارجية دولية مساعدة حتى تم تجنب الأزمة وتفكيك عناصرها الداعمة وحصر أضرارها في أضيق نطاق ممكن)[3]

3- العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءاً مهماً من التخطيط الاستراتيجي وعنصراً رئيسياً من الخطط العامة للمنظمة؛ لأن الأزمات تهدد تحقيق الأهداف الاستراتيجية وبقاء المنظمة[4].

4- ضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل في مجال إدارة الأزمات وتدريب الموظفين حول كيفية البحث عن إشارات الإنذار، وتعقبها وتحليلها، واتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع حدوث الأزمات[5].

5- التأكيد على ضرورة وجود نظام فعال للإنذار المبكر في المنظمات من أجل الوقاية من الأزمات، ورفع حالات الطوارئ والاستعداد للتعامل مع الأزمات التي لا يمكن تجنبها في حال وقوعها.

6- استخدام نظم الخبرة الآلية في التصدي للأزمات في الإدارة المعاصرة، حيث يوجد بالحاسب الآلي برامج مثل "الخبير" وذلك لاشتمال هذه البرامج على حقائق مستخلصة من الخبرة العملية التطبيقية من مجموعة كبيرة من الأزمات، يدخل الخبير أو المستشار المعلومات الأولية عن الأزمة المراد البحث حولها ويطلب من البرنامج إمداده بالحلول المقترحة للمشاكل التي تواجهه بالإضافة إلى قدرة هذه البرامج على توفير البيانات الفورية والمستمرة[6].

---

[1]- حواش جمال الدين محمد: إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية ، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، (القاهرة، كلية التجارة، جامعة عيت شمس.1998)، ص6.

[2]- المرجع نفسه، ص 7.

[3]- المرجع نفسه، ص12.

[4]- المرجع نفسه، ص31

[5]- المرجع نفسه، ص58.

[6]-المرجع نفسه، ص66.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7- ضرورة إعداد فريق مدرب لإدارة الأزمات للعمل خلال مراحل الأزمة بحيث يتم استغلال الأزمة وتحويلها إلى فرصة إيجابية لصالح المنظمة.

8- العمل على إيجاد جهة مركزية مزودة بالأساليب والتجهيزات الحديثة للمعلومات لمنع الازدواجية والتضارب والتشتيت توفر المعلومات بسرعة في أثناء مواجهة الأزمة، حيث يتسم الظرف الأزموي بالاضطراب وعدم التركيز.

المطلب الثالث: مراحل ظهور الأزمة

الأزمة ليست فقط وليدة تفاعل ذاتي، وإنما أيضاً هي عملية يمكن صناعتها، وصناعة الأزمة تخضع لأساليب علمية تتولى خلق المناخ الفكري والظروف المناسبة لتفجير الأزمة المفتعلة، وتعبئة كافة الأدوات والوسائل الدافعة والمؤيدة والمحفزة لذلك.

وصناعة الأزمات فن مستحدث للسيطرة على الآخرين، وإخضاعهم وابتزازهم.

ويتم افتعال الأزمات عن طريق برنامج زمني محدد الأهداف والمراحل التي يمكن توضيحها فيما يلي:

1- مرحلة الإعداد لميلاد الأزمة:

ويطلق عليها البعض مرحلة التمهيد للأزمة، نظراً لأنها تقوم على تهيئة المسرح الأزموي لافتعال الأزمة، وإيجاد وزرع بؤرتها في الكيان الإداري، وإحاطتها بالمناخ والبيئة التي تكفل نموها وتصاعدها. وأهم الخطوات التنفيذية التي تتم في هذه المرحلة ما يلي:

- استخدام الضغوط الاتصالية على الكيان الإداري وحلفائه لإفقاده توازنه، ودفعه رويداً رويداً إلى حافة الهاوية، ومن خلال حسابات الفعل وردود الفعل القائمة على دراسة متأنية لسيكولوجية متخذ القرار في الكيان الإداري المزمع إحداث الأزمة فيه.
- تشويه حقيقة القائمين على الكيان الإداري وإطلاق الشائعات المبنية على حقائق جزئية، والأكاذيب المدعمة للشائعات،وتصويرهم على أنهم فاقدو الأهلية والرشاد، وأنهم خطر على الأمن والاستقرار، أو أنهم مجرمون خطرون على المجتمع الدولي والشعوب.
- كسب المؤيدين لأي تدخل عنيف ضد الكيان الإداري، سواء من خلال الإعلام المكثف المصاغة والمعدة رسائله بشكل ممتاز، أو من خلال شبكة المصالح والارتباطات، أو من خلال تسريب المعلومات المغلوطة أو الحقيقية، أو هي جميعاً.[1]

2- مرحلة إنماء وتصعيد الأزمة:

ويطلق عليها البعض مرحلة التعبئة الفاعلة والمكثفة للضغط الأزموي، وحشد كل القوى المعادية للكيان الإداري المستهدف نيله بالأزمات العنيفة، حيث يتم اصطياد هذا الكيان ووضعه في فخ الأزمة ومن خلال مجموعة متكاملة من التكتيكات يظهرها لنا الشكل التالي:

[1] الخضيري، محسن أحمد، 2003م، المرجع السابق، ص17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكل(2) تكتيكات تصعيد الأزمة

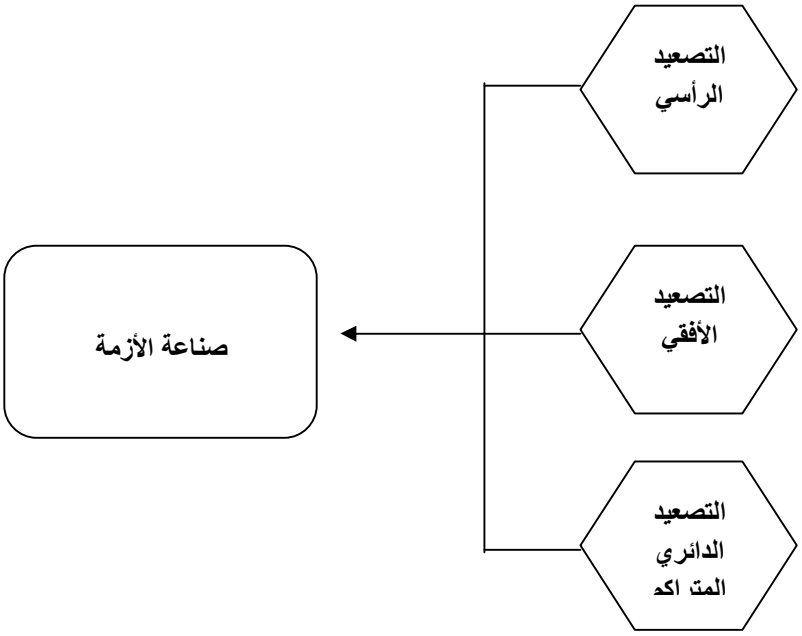

المصدر: الخضيري، محسن أحمد، 2003م، مرجع سابق، ص (18).

وهي تكتيكات قد تستخدم في شكل بدائل، أو في شكل متكامل مع بعضها البعض، وفقاً لحجم الكيان الإداري المستهدف نيله بالأزمات، واستنزافه، وحله بشكل مخطط خبيث، وبشكل متصاعد متنام

ويتم التصعيد بموجب ثلاثة تكتيكات خطيرة هي:

تكتيك التصعيد الرأسي:

وهي تقوم على الدفع المباشر لقوى صنع الأزمة وزيادة قدرتها وقوتها، وتكثيف تواجدها في منطقة صنع الأزمنة، و بشكل سريع متعاظم لتأكيد التفوق الكاسح لقوى صنع الأزمة ولعدم تمكين الطرف الآخر من التقاط الأنفاس، والرضوخ للتهديد الصريح العلني للقوة الضاغطة لقوى صنع الأزمة، وزيادتها ونموها ذاتياً مع الوقت.

تكتيك التصعيد الأفقي:

ويقوم على كسب مزيد من الأصدقاء والحلفاء والمؤيدين لقوى صنع الأزمة، وانضمامهم لها في عملية زيادة الضغط الأزموي، واتساع وتوسيع نطاق المواجهة لتشمل مجالات جديدة ومناطق جديدة، وأبعاداً جديدة متسعة، تجعل من عملية مواجهة الأزمة عملية معقدة وصعبة تستنزف الكيان الإداري الذي تم صنع الأزمة لديه، وتقوض دعائمه وتهدم أركانه وبنيانه.

تكتيك التصعيد الدائري المتراكم:

وهذا النوع من التكتيكات ذات الطبيعة الخاصة التي تستخدم في صناعة الأزمات بشكل فعال لزيادة الضغط الأزموي، وا رباك الطرف الأخر إرباكاً شديداً . حيث يتم التصعيد للأزمة باستخدام كافة الأدوات والوسائل، والتخفيف مرحلياً ، والتصعيد بشكل كامل كما يوضحه لنا الشكل التالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكل(3) طريقة التصعيد الدائري المتراكم

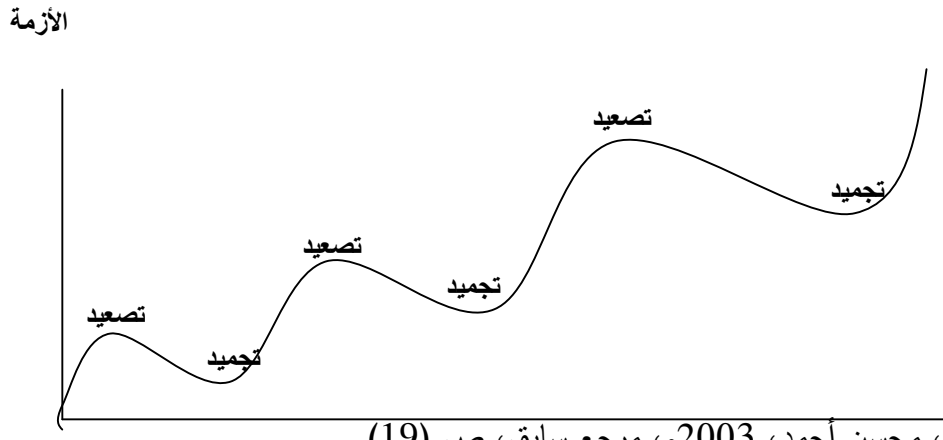

المصدر: الخضيري، محسن أحمد، 2003م، مرجع سابق، ص (19).

حيث يتم التصعيد بشكل متكامل ومتنام لفترة يعقبها مرحلة تجميد، وبعد التجميد يتم التصعيد مرة أخرى، وهكذا.

وتستخدم هذه الطريقة في الأزمات الدولية ذات الطبيعة الخاصة، التي من خلالها يتم إرهاق وا ٍرباك الكيان الإداري المستهدف نيله بالأزمة، وتخويخ هيكله، وضعضعة عناصره وا ٍفقاده الثقة بقيادته، وفوق كل هذا إحداث حالة من التفسخ واليأس والإحباط وبشكل يدفع أفراد هذا الكيان إلى أعمال طائشة هوجاء، وتدفع بالقوى المعارضة الكامنة تحت السطح، أو تحت الأرض في الخفاء إلى الظهور العلني، والتحرك بشكل سريع ومؤثر لاستثمار الخلل في هذا الكيان، ومن ثمزيادة هذا الخلل وتوسيع نطاقه وا ٍجبار الخصم على التقهقر والتسليم بالمطالب التي تطالب بها، والاستجابة لها بشكل كامل.

وأياً ما كان فإن عملية تصعيد وا ٍنماء الأزمة يجب أن تدرس بعناية، وفي ضوء الحساب الختامي المتوقع لها، خاصة في إطار احتمالات قيام الخصم بتصعيد مماثل ومتقابل في هذه العملية.

وفي هذه المرحلة يتم استخدام أدوات مادية ذات تأثير مباشر على التصعيد الأزمة، من خلال:

- قطع المساعدات وفرض الحصار الاقتصادي على الكيان الإداري، سواء كان دولة أو مؤسسة أو شركة، أو حتى أسرة، وا ٍحداث إرباك مالي ونقدي وعيني، وا ٍشعار كافة المستفيدين من هذه المساعدات بأهمية التخلص من الأفراد الذين يعارضون سياستنا، أو من القيادة التي استنفذت الغرض منها.
- استخدام الوثائق والمستندات الحقيقية، أو ذات التزوير المتقن لتأكيد صدق الشائعات السابق إطلاقها في المرحلة الأولى، وتسريب بعض منها إلى أجهزة الإعلام الدولية الواسعة الانتشار.
- افتعال الأحداث وتنميتها وتصعيدها بشكل كبير لإيجاد المبرر للتدخل العنيف ضد الكيان الإداري، أو ضد قيادة هذا الكيان.[1]

[1]– الخضيري، محسن أحمد، 2003، المر جع السابق، ص ص 17–20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3- مرحلة المواجهة العنيفة والحادة:

وهي تلك المرحلة التصادمية بين الكيان المنشئ للازمة، والكيان المطلوب صنع الأزمة فيهأو له.

ويشترط لنجاح هذه المرحلة ما يلي:

- اختيار التوقيت غير المناسب للكيان الخصم المراد تحطيمه أو استنزافه بالأزمات. وعلى أن يمثل في ذات اللحظة الوقت المناسب لنا لافتعال الأزمة.
- اختيار المكان غير المناسب للخصم، والذي فيه لا يستطيع السيطرة على الأحداث أو على تداعياتها، ويكون لنا فيه القدرة على توجيه الأحداث والسيطرة عليها.
- اختيار المجال غير المناسب للخصم لإحداث الأزمة فيه، سواء كان هذا المجال اقتصادياً، أو سياسياً، أو اجتماعيا، أو ثقافياً ..الخ، والذي نملك فيه القدرة على تحريك قوى الفعل وا ٍدارة الأزمة.

ويشترط لنجاح التصادم حدوث حادث معين، يطلق عليه حادث (×) الذي يكون بداية الشرارة وانطلاق اللهيب، ويفضل أن يكون هذا الحادث طبيعياً عفوياً أو تلقائياً، فإذا لم يتوافر هذا الحادث، كان علينا أن نوفره، وبشكل يبدو تلقائياً عفوياً .

4- مرحلة السيطرة على الكيان الإداري للخصم:

وهي مرحلة الاستفادة من حالة انعدام الوزن لدى الخصم، وعدم قدرته على الحكم على الأمور، وتعرضه للاستهواء، ومن ثم من خلال العناصر التي تم زرعها لديه، والمحيطة به يمكن توجيهه بالشكل المطلوب، ومن ثم إفقاده القدرة على الرؤية الذاتية، وفي الوقت نفسه تخليه عن أهدافه الأصلية التي كان يتجه إليها، واستبدال هذه الأهداف بأهداف جديدة تتناسب معنا، بل وربطه بعلاقات تبعية يصعب عليه الفكاك منها، أو الخروج عنها، ما لم يتحمل تكاليف باهظة لا يقدر على دفع ثمنها.

5- مرحلة تهدئة الأوضاع:

وهي المرحلة التي يتم فيها تخفيض الضغط الأزموي، وا ٍعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، واستخدام أساليب التعايش الطبيعي، والتخفيف من حدة التوتر القائم على الضغط الأزموي، والاستجابة الهامشية لبعض مطالب الطرف الثاني، والتي تكون بمثابة امتصاص لقوى الرفض والاستثارة الداخلية لديه، وفي الوقت نفسه إعطاء الفرصة كاملة للقوى المؤيدة لنا للسيطرة عليه، وا ٍحكام عملية توجيه، وفي الوقت ذاته استخدام الحكمة الكاملة في امتصاص كل غضب جماهيري، والاستعانة بقادة الرأي والفكر المعتدلين والموالين لنا، وفي إطار حملة إعلامية مخططة ومدروسة جيدا، يتم إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية، بعد أن تم تكييفها بالشكل المناسب لمصالحنا ورغباتنا وأهدافنا البعيدة المدى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6- مرحلة سلب وابتزاز الطرف الآخر:

ويطلق عليها البعض مرحلة جني المكاسب والغنائم والمغانم، والتي يتم فيها **حلب الخصم** كما تحلب البقرة الحلوب تماماً، وبالتالي يتم في هذه المرحلة حصد نتائج الجهود المثمرة التي تمت في المراحل السابقة، ويتخذ جني المكاسب عادة جانبين، هما:

- **جانب سلبي** في إجبار الطرف الآخر على الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه تهديد مصالحنا.
- **جانب إيجابي** في إقناع الطرف الآخر بالقيام بعمل معين من شأنه تقوية مصالحنا ومكاسبنا.[1]

ومن هنا، فإن الإدارة بالأزمات هي افتعال الأزمات الحادة وليس علاجها.

وتقوم عملية افتعال الأزمة على عدة قواعد أساسية، هي:

- خلق علاقة تبعية وانقياد وسيطرة على الكيان المزمع افتعال الأزمة فيه، حتى يمكن جني المكاسب المستهدفة من وراء افتعال الأزمة، وفي الوقت نفسه لضمان عدم اتساع رد الفعل إلى مدى وأبعاد غير مطلوبة.
- زرع مجموعة عناصر موالية تتولى مواقع حساسة في أجهزة الكيان الإداري، يمكنها في الوقت المناسب إعاقة حركة الكيان، وتوجيه قادته، وتقليل رد فعل وبشاعة افتعال الأزمة.
- اختيار التوقيت المناسب الذي يكون افتعال الأزمة مؤثراً فيه، وقدرة العناصر الموالية لنا على توجيه متخذ القرار وإفقاد التأثير الأزموي للازمة مرتفعة، ومن ثم القدرة على امتصاص التأثير الأزموي وابتلاعه.
- إيجاد المسار البديل في شكل مصلحة جانبية يحرص الكيان الإداري على الحصول عليها، وفي سبيلها يمكن أن يتغاضى عن الأزمة التي تم افتعالها، أو يمكن للعناصر الموالية توجيه سلوكه بها.
- افتعال الأزمة بشكل سريع ومؤثر، وجني مكاسبها وتحقيق الهدف منها، ثم عقد لقاء امتصاص مع متخذ القرار في الكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة، وذلك بهدفين، هما:
  - **هدف خفي**، وهو التحقق من النتائج التي أفرزتها الأزمة المفتعلة، ومن استقرار علاقة التبعية مع الكيان الإداري، وعدم تأثرها بالأزمة.
  - **هدف علني**، وهو امتصاص الانفعال، وتجديد الروابط، وتنقية العلاقات، وفتح صفحة جديدة، ونسيان ما مضى.

وتستخدم في ذلك مجموعة إدعاءات ومبررات، من بينها:

- الشرعية.
- الاضطرار.
- الحتمية.
- التنبيه للخطر.

---

[1] الخضيري، محسن أحمد، 2003م، المرجع السابق، ص ص 20 -21 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الحفاظ على الاستقرار.
- الحفاظ على الأمن.
- الحفاظ على السلام.
- حماية النفس والدفاع عنها وعن المصالح.[1]

ومن الجدير بالذكر أنه على مستوى الوحدة الاقتصادية يستخدم بعض متخذي القرار أساليب الإدارة بالأز مات بشكل متعمد، عندما يرغب في تحقيق أرباح طائلة وغير عادية، فيقوم باستغلال ما تتمتع به الوحدة الاقتصادية من مركز احتكاري بالسوق، ويقوم بتحجيم وتقليل المعروض من منتجاتها بالسوق، وتخزين جانب كبير من إنتاجها لتعطيش السوق، وافتعال أزمة لرفع أسعار المنتجات بالسوق، وخلق طلب مغالي فيه على السلعة التي تنتجها شركته، تدفعه للتخلص من المخزون الراكد والمعيب لديه. كما قد يستخدمها متخذو القرار بشكل تلقائي، حيث إنه كثيراً ما يواجه متخذ القرار في إدارته للشركة التي يعمل بها أزمات مختلفة، ويجد نفسه محاطاً بوقائع وأحداث تبدو له خطيرة ومقلقة، ولا يستطيع تفسيرها ومعرفة عواملها الباعثة لها، وتراكماتها الذاتية، واتجاهاتها ونتائجها، ومن ثم يزداد أمامه سمك جدار عدم التأكد.

ومن ثم في غياب منهج علمي ورؤية تحليلية متعمقة، يلجأ متخذ القرار إلى الارتجال واستخدام سياسة رد الفعل إزاء الحدث، أو الفعل الذي خيل إليه أنه سبب فيما يواجه الشركة من أزمات، فيؤدي إلى نشوء أزمات جديدة، قد تكون أشد خطراً وأعمق تأثيراً على الكيان الإداري أو الشركة التي يشرف على إدارتها.

ونتيجة لسياسة الفعل ورد الفعل واستمرار التهميش للقضايا والمواقف، وتغييب المستقبل، والاعتماد على أسلوب الإدارة يوماً بيوم، أن استفحلت الأزمات، بل واستخدمت الأزمات كوسيلة لتغطية بعضها على بعض، ومن ثم اعتمد أسلوب الإدارة بالأزمات كأسلوب للإدارة، لتخفي به المؤسسات مشاكلها وعجزها عن تحقيق أهدافها الموضوعة والمتمثلة في:

- الربحية.
- التوسع والنمو.
- الاستمرار.

ويستخدم رجال الأعمال أسلوب الإدارة بالأزمات لفرض مصالحهم، وا ٍملاء إرادتهم على الحكومات، وجعلها تستجيب لمطالبهم بطريقة غير مباشرة، ومن أهم الأمثلة على ذلك، أن أحد رجال الأعمال في الخليج تقدم إلى مركز للبحوث والإدارة بطلب دراسة جدوى لإنشاء حي سكني متكامل بعيداً عن المدينة، وأشار عليه المركز أن يبدأ بإنشاء الطريق وتوصيل المياه والكهرباء إلى الموقع، ولكن الرجل بعد أن استمع إلى هذا المشروع، عبث بلحيته وقال " أنا موافق على كل شيء إلا الطريق والمياه والكهرباء"، مما دفع الباحثين إلى السخرية، ومضى الرجل في البناء حتى انتهى منه، ثم مر على جميع الصحف المحلية فشكا لها من أنه أقام حياً كاملاً للتغلب على أزمة الإسكان، ولكن الدولة لا تريد الفراغ من استكمال المرافق العامة، فقامت

[1] الخضيري، محسن أحمد، 2003، مرجع سابق، ص ص 21 – 22 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصحف بحملة هجومية على الحكومة من أجل هذا التقصير، وامتد الطريق ووصلت المياه والكهرباء، دون أن يدفع الرجل شيئاً .[1]

[1] الخضيري، محسن أحمد، 2003م، مرجع سابق، ص ص 24 – 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

أثر الأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول:الأزمات الإقليمية وتفاعل الساسة الخارجية الجزائرية معها

المطلب الأول: أزمات المغرب العربي.

1- النزاع في الصحراء الغربية.

2- أزمة تونس وليبيا.

3- أزمة الجزائر مع المغرب.

المطلب الثاني: أزمات الساحل الإفريقي.

1- أزمة مالي

المبحث الثاني: تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمات

المطلب الأول: إدارة القوى الأساسية والدولة للأزمات

المطلب الثاني:تأثير الأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

يمثل المسار الذي يكشف السياسة الخارجية دورا مهما في إيجاد أنماط المجال السياسي للوحدات السياسية، وهو بمثابة قيم صناع السياسة الخارجية وإدراكا تهم لمعالجة المواقف المختلفة خاصة ما تعلق منها في إدارة تلك السلوكات سواء كانت أزمات أو توترات لمختلف التوجهات الإقليمية والدولية ومن تلك التوجهات ما سنطرق من خلال هذا الفصل المتعلق بكيفية تعامل الوحدات السياسية خاصة الخارجية منها مع الأزمات الإقليمية الحيطة بالجزائر في ظل وجود مجموعة من الأزمات المتعلقة بدول الجوار مثل المغرب تونس وليبيا والصحراء الغربية وكذلك أزمة مالي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: الأزمات الإقليمية وتفاعل السياسة الخارجية الجزائرية معه:

المطلب الأول : أزمات المغرب العربي:

1- النزاع في الصحراء الغربية:

تقع الصحراء الغربية شمال غرب أفريقيا، جنوب المغرب مباشرةً ، مساحتها 266 ألف كلم2 تحدها الجزائر من الشمال الشرقي، وموريتانيا من الشرق والجنوب، والمحيط الأطلسي من الغرب، وهي بذلك تمتلك موقعاً إستراتيجياً مهماً . يبلغ عدد سكان الصحراء الغربية 393 ألف نسمة وفق إحصاءات العام 2008، نصفهم يعيش في العاصمة «العيون»، أكبر مدن المنطقة، وهؤلاء السكان يشكّلون مجموعة من القبائل أهمها:

-أولاد تيدرارين، جدهم «أحمد بن غنبور»، هاجر الى الصحراء من المغرب.

-الركيبات: ينتسبون الى الأدارسة في الشمال المغربي.

-الشيخ ماء العينين:ينتسبون الى الأدارسة أيضاً .

-تكنة: وتضم آيت لحسن، آيت موسى وعلي، يكوت، آيت أوسي.

-أولاد دليم – آيت عمران ثم العروسيين وهم من الأدارسة كذلك.

تتقاسم هذه القبائل النشاطات والأدوار، فهناك قبائل حرفية تمارس الصيد والتجارة وغيرها، وهناك قبائل تمارس القتال، ومنهم من يهتم بالشؤون الدينية وا ٍنشاء «الزوايا الدينية.«

سكان الصحراء الغربية من أصول عربية – أمازيغية، يتكلمون اللغة العربية (اللهجة الحسانية) وهي مزيج من العربية والأمازيغية ويدينون بالإسلام على مذهب الإمام مالك.

تاريخ المنطقةيرى بعض المؤرخين أن الفينيقيين قد وصلوا الى تلك المنطقة، منذ ما قبل الميلاد بمئات السنين، وأقاموا محطات لهم على الساحل الغربي الأفريقي المطل على المحيط الأطلسي، وهناك اتصلوا بسكان هذه المناطق، وخصوصاً سكان الصحراء وجبال البربر، وطبعاً تزاوجوا وأقاموا علاقات تجارية، ومن هنا يعتقد بعض المؤرخين وجود أصول فينيقية في شعوب تلك المنطقة، ولكن لم يتم تأكيد ذلك علمياً ، حتى اليوم.

كذلك، فإن الإجتياح الروماني لشمال أفريقيا في القرنين الثاني والثالث (ب. م)، أحدث تخلخلاً في التركيبة السكانية للصحراء الغربية، حيث استُقدمت من صحراء ليبيا ومناطق الشمال قبيلتا «صنهاجة» و«زناتية» البربريتان واستقرتا في الصحراء المغربية، ومع مطلع القرن الثامن الميلادي، وصلت مع الفتح الإسلامي هجرات عربية من شبه الجزيرة العربية، الى أرض الصحراء الغربية حيث إنتشر الدين الجديد بين السكان[1].

مطلع القرن الحادي عشر تأسست الدولة «المرابطية»وكان مؤسسها على المذهب المالكي، فتعمّم هذا المذهب بين السكان، وقد عمل المسلمون على إقامة نظام إجتماعي متطوّر، وأنعشوا الحياة الإقتصادية وخصوصاً تجارة الذهب من مالي التي كانت تعرف في ذلك الوقت بإسم السودان. وتوالت الهجرات العربية

[1] - CIA-The World factbook-Western Sahara.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الى هذه المنطقة ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر، وتغلغلت بواسطة سيطرتها ونفوذها الى منطقتي «الساقية الحمراء»، و«واد يـ الذهب»، وأغلب أراضي موريتانيا، وطبعتها بطابعها العربي والإسلامي المميز.

الصحراء الغربية في العصور الحديثةسقطت الصحراء الغربية تحت سيطرة إسبانيا العام 1884م، وتحولت الى مقاطعة إسبانية العام 1934، ولكن مع تنامي الشعور القومي والوطني لدى «الصحراويين»، عقب الحرب العالمية الثانية ومع انحصار المد الاستعماري، وتصاعد حركات الاستقلال في العالم وخصوصاً في أفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس ومصر والسودان وغيرها)، بدأت المطالبة برحيل الإسبان عن تلك المنطقة، وخاض سكان الصحر اء الغربية حرب عصابات ضدهم خلال فترة خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وبعد ذلك، تم ّ توحيد المقاومة بمنظمة عرفها العالم باسم «جبهة البوليساريو (Polisario) «، وهي تعني: «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (Popular Front for the Liberation of Saguia el – Hamra and Rio de Oro) « الساقية الحمراء، ووادي الذهب اسمان لمنطقتين ضمن الصحراء الغربية.

وتحت ضغط حرب العصابات التي شنّ تها هذه المنظمة ضد القوات الإسبانية، وتزايد ضغط الشارع الإسباني المطالب بانسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية، وكذلك المجتمع الدولي، قررت إسبانيا العام 1975 الانسحابمن المنطقة، بعد أن جعلته مشكلة ونزاعاً بين دول المنطقة من جهة، وجبهة «البوليساريو» من جهة ثانية، فكيف ذلك؟

المشكلة والنزاع العام 1975 وقبيل الانسحاب الإسباني عرضت قضية الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية، آنذاك كان الوضع على الشكل الآتي:

المغرب تدعي بأن الصحراء هي أرض مغربية منذ القديم، وقد قدّ مت أدلة تعتبر فيها أن الصحراء وموريتانيا أرض مغربية ضمن ما كان يعرف بـ«المغرب الكبير» كذلك تقدّ مت موريتانيا بادعاء أن الصحراء الغربية هي أرض موريتانية تريد استعادتها[1].

الطرف الآخر كان جبهة «البوليساريو» باعتبارها تمثل الشعب الصحراوي الذي يسكن هذه المنطقة وما زال يقوم بأعمال حرب الغريـ ّة» ضد قوات الاحتلال الإسبانية، وهو يطالب بالاستقلال التام لهذه المنطقة وا ٍعلان دولة مستقلة عن بقية الأطراف، وكانت الجزائر تدعم هذه الجبهة وتمدّ ها بكل حاجاتها.

أما إسبانيا فكانت تميل إلى منح الإقليم استقلالاًاتياً وا ٍقامة دولة صحراوية تكون تابعة لها.

رفضت المحكمة الدولية إدعاءات الأطراف وأصدرت قراراً اعتبرت فيه أن الصحراء الغربية تخص أهلها، وحقهم في تقرير المصير.

اتفاق مدريد عقد الاتفاق ما بين إسبانيا وكل من المغرب وموريتانيا، في 14 تشرين الثاني 1975وفيه تم ّ اقتسام الصحراء الغربية فنالت المغرب معدل الثلثين وموريتانيا الثلث، ومنحت إسبانيا 35٪ من حقوق

[1] – polisario – Wikipedia – The free Encyclopedia.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استثمار مناجم الفوسفات وحرية الصيد في المياه الإقليمية للصحراء. وقد رفضت منظمة البوليساريو هذا الإتفاق، وتابعت عملياتها العسكرية ضد القوات الإسبانية، وفي شهر شباط من العام 1976 أعلنت قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت إسم الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية (SADR) . (Sahrawi Arab Democratic Republic)عيّنت حكومة لها في المنفى، وتعتبر مدينة تندوف (Tindoff)في أقصى الجنوب الغربي للجزائر المقر الرئيس لحكومة منظمة البوليساريو مع عشرات الآلاف من اللاجئين والمقاتلين الصحراويين وتبعد مدينة تندوف حوالى 50 كلم عن حدود المغرب والصحراء الغربية (يبلغ عدد سكانها اليوم حوالى 100 ألف نسمة.(

إندلع القتال ما بين قوات جبهة البوليساريو من جهة والقوات المغربية الموريتانية من جهة أخرى، غير أن موريتانيا وأمام ضغوط داخلية وتغيّر السلطة، إنسحبت من القسم الذي كانت تحتله العام 1979، على أن تسلّمه لقوات البوليساريو، إلا أن القوات المغربية فاجأت الجميع واحتلت هذا القسم، وأصبحت الصحراء بكاملها تحت سيطرة التاج المغربي.

إستمر القتال ما بين المغرب وقوات البوليساريو المدعومة من الجزائر والتي تدخّلت بشكل مباشر في هذه الحرب حيث إشتبك جيشها مع الجيش المغربي وسقط لهما قتلى وجرحى. وبعد ضغوط دولية وعربية، أوقفت الجزائر تدخّلها المباشر بينما تابعت «البوليساريو» حربها ضد المغرب طيلة فترة الثمانينيات وحتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي عندما تدخّلت منظمة الأمم المتحدة العام 1991 ووضعت حداً لإطلاق النار، وأرسلت بعثة عرفت[1] بإسم «مينورسو (Minurso – Mission des Nations Unies pour un Référendum au Sahara Occidental)organisation d'»، أي بعثة الأمم المتحدة لتنظيم إستفتاء في الصحراء الغربية.

حدد هدف البعثة بمراقبة وقف إطلاق النار، ومباشرة إجراء الإستفتاء على مصير الصحراء؛ أي إما الإنضمام للمغرب، أو الإستقلال، وهو ما يعني حق تقرير المصيرللشعب الصحراوي، وقد حدّد العام 1992لإجراء هذا الإستفتاء، ولكن الخلاف حول من يحق له أن يصوّت في هذا الإستفتاء ما بين الغرب وجبهة البوليساريو جعل منه أمراً بعيد التحقيق حتى الآن، فالبوليساريو تعتبر أن المغرب إستقدمالى الصحراء الغربية عشرات الآلاف من المستوطنين المغاربة لتغيير دفة الأغلبية الصحراوية المطالبة بالإستقلال التام، لصالح الجهة التي تطالب بضم الإقليم للمغرب، أو لمنحه الحكم الذاتي تحت سلطة المغرب في أحسن الحالات، كما اقترح المغرب في ما بعد. ولما لم يصل الطرفان الى حل فقد استمرت الأزمة منذ ذلك الوقت و حتى اليوم، على الرغم من الوساطات الدولية المتعددة.

أ- الوضع القانوني للصحراء الغربية ومواقف الأطراف

عندما أعلنت إسبانيا نيّتها الإنسحاب من الصحراء الغربية، إنسجاماً مع قرارات الأمم المتحدة بإلغاء أشكال الإستعمار كافة، وحق تقرير المصير للشعوب، رفعت قضية الصحراء الغربية الى محكمة العدل الدولية،

[1] – Madrid accords – Wikipedia – UN Opinion.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كشكل من أشكال النزاعات القانونية، وقد نظرت المحكمة في القضية قانونياً ، وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها، وادعاءات كل منها، وما يملك من براهين قانونية ومستندات تثبت الحق الذي يدعيه في ملكية هذه الصحراء، ولكن بعد المناقشات والمداولات أصدرت المحكمة الدولية حكمها، بأن أياً من الأطراف المدعية لا يملك الإثبات الكافي للحق في ملكية الصحراء، واعتبرت أن الصحراء تعود لأهلها الذين يسكنون فيها ولهم الحق في إدارة أنفسهم وتقرير مصيرهم، وهذا ما رفضته كل من المغرب وموريتانيا وا إسبانيا، بينما أيّدته منظمة «البوليساريو»، لذلك سارعت هذه الأطراف ما عدا الأخيرة الى عقد «إتفاق مدريد[1].«

ب- مواقف الدول من الأزمة

شكّلت أزمة الصحراء الغربية منطقة تجاذب واستقطاب للعديد من الدول، راوحت ما بين الوساطات للحل، والدعم المباشر، خصوصاً في فترة الحرب الباردة ما بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكن، وبعد سقوط الإتحادالسوفياتي وتوقف إطلاق النار العام 1991، فقد إتجهت الأزمة نحو الحل بانتهاج الطرق السياسية، وعلى الرغم من تدخّل الأمم المتحدة وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ومنظمة الدول الأفريقية وجامعةوالله العربية، فإن الأزمة لم تصل بعد الى برّ الأمان والحل الذي يرضي الأطراف كافة. أما مواقف الأطراف من الحل فيمكن إيجازها بما يأتي:

ج - المغرب:

يتمتع المغرب بقوة وتأثير هامين في المنطقة، وقد قام بوضع يده عملياً على القسم الأكبر من الصحراء الغربية ويطالب بضمها اليه، وهو يخشى من أي استفتاء على مصير الصحراء لا يخضع لشروطه، ويكون سبباً في خسارة الإقليم الغني بالفوسفات والثروة السمكية.

د- جبهة البوليساريو:

ما زالت الطرف الرئيس المناوئ للمغرب في حقه في السيادة على الصحراء، وعلى الرغم من فقدانها الكثير من الدعم بعد سقوط الكثير من الأنظمة اليسارية في العالم، وعلى الرغم من تدني الدعم الجزائري لها، لانشغالها بمشاكلها الداخلية، إلا أنها ما تزال تراهن على مشاعر الشعب الصحراوي ورغبته في الإستقلال.

هـ- الجزائر:

شكّلت الجزائر الداعم الأساسي والتقليدي لجبهة البوليساريو منذ إنطلاقها، فأمدّتها بالمال والسلاح وحتى بالرجال في صراعها مع المغرب، غير أن ظروف الجزائر في الفترة الأخيرة، وتبدّل موازين القوى الدولية أثّر على هذه العلاقة، ويخشى أن تدفع البوليساريو ثمناً ما، نتيجة تغيّر رياح السياسة الجزائرية الخارجية وانعكاساتها بالتالي على الموقف[2]الجزائري الداعم لتوجّه جبهة البوليساريو في المفاوضات الدائرة حول مصير الصحراء.

---

[1] - Legal Status of Western Sahara.

[2] - أزمة الصحراء الغربية - المعرفة - ملفات خاصةGoogle.Com :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و- فرنسا:

يرى البعض أن فرنسا، وهي المستعمرة السابقة للدول التي لها علاقة بملف الصحراء، لا تخفي ميلها الظاهر لصالح المغرب ولكن الى الحد الذي لا يغضب الجزائر والتفريط بلهِ وهي تحبّذ إستمرار النزاع حتى لا يقوى طرف بحجم المغرب، وأهمية الجزائر، كذلك فإن تغيّر السياسة الفرنسية من اليمين الى اليسار، أو العكس يؤثر في التردد الحاصل في الموقف الفرنسي.

ر- إسبانيا:

يعتبر وضع إسبانيا كمستعمر سابق للصحراء، وتوتر علاقاتها مع المغرب سببين كافيين لاهتمامها بوضع الصحراء، وهي لا تريد للمغرب أن يتخلّص من هذا الملف ضماً، أو إنسحاباً، لأن ذلك سيقود المغرب الى المطالبة بمدينتي سبته ومليلة المغربيتين واللتين ما زالت إسبانيا تحتلهما.

- مفاوضات «مانهاست» والحل المنتظر

تعتبر مفاوضات «مانهاست (manhasset) «في نيويورك ما بين المغرب من جهة، وجبهة «البوليساريو» من جهة أخرى، أول مفاوضات مباشرة بين الطرفين المتنازعين، وقد جاءت نتيجة لقرار مجلس الأمن الدولي (الرقم 1754 تاريخ 30 نيسان 2007)الذي حثّ الطرفين على الدخول في مفاوضات مباشرة، بنيّة طيبة، وبدون شروط مسبقة.كذلك فقد مدّد القرار مهمة قوات الأمم المتحدة (مينورسو) في الصحراء حتى 31 تشرين الأول 2007.

خلال العام 2007 عقد الطرفان، بالإضافة الى ممثلين عن الجزائر وموريتانيا، جولتين من الإجتماعات من دون التوصل الى أي نتيجة تذكر.كذلك، لم تحقّق جولتان أخريان العام 2008 أي خرق في مواقف الأطراف، ولذلك فالقضية ما تزال معلّقة ولم يصل النزاع الى حل يرضي الأطراف كافة، كما أن مهمة قوات الأمم المتحدة والتي مددت فترة ولايتها حتى نيسان 2009 على أمل حصول الإستفتاء، ما تزال تنتظر، إما الوصول الى حل ما، أو تمديد آخر، قد يتمدد...أو ينفجر الوضع مجدداً، إذا ما شعر أحد طرفي النزاع أن نتائج المفاوضات، أو الضغوطات لا تلبي مصالحه أو طموحاته، كما أن بعض الدول الكبرى قد يلجأ الى ذلك إذا رأت أن مصالحها في المنطقة مهدّدة، إذا قامت تحالفات ما بين منظمة «البوليساريو»، وبعض الدول التيتعتبرها الولايات المتحدة، أو دول الإتحاد الأوروبي، تهدّد أمنها الإستراتيجي وخصوصاً دول مثل الصين وروسيا وا يران وكوريا الشمالية، أو إحدى دول أميركا اللاتينية، المناوئة للسياسات الغربية.

2- أزمة تونس وليبيا :

الأزمة الليبية عادت الأوضاع إلى نقطة الصفر وزادت البيئة الأمنية تدهورا في الساحل مماساهم في إرتفاع وتيرة الإجرام والإتجار بالمخدرات وتبييض الأموال ....إلى غيرها من الظواهر المرضية الإجرامية ذات الصلة كما تشير التقارير الدولية إلى أرقام كبيرة ،إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي مانسبة 30إ% لى 40 % من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ،مرورا بالمنطقة المغاربية وصولا إلى أوروبا بقيمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إجمالية قدرها1,8مليار دولار[1] حيث تعتبر هذه الأرقام مخيفة إذا علمنا أن الكميات المعلنة المضبوطة المشار إليها أعلاه لا تمثل سوى نسب ضئيلة من الكميات التي عبرت إلى أوروبا عبر الجزائر أو المحيط الهندي عبر الصومال بفعل تشابك المنظمات الإجرامية وتجار المخدرات بكافة أنواعها كالحبوب المؤثرة عقليا ، القنب الهندي، الهيروين ، الكراك، الكوكاين ومادة الأفيون التي تتعامل وتتاجر بالملايين الدولارات في أفقر منطقة في العالم حسب تقديرات برنامج التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة2009، كما أن التغيير المتزايد من حيث الأرقام والإحصائيات في إنتشار واسع حيث شبه "ولفرام لاتشير" " Walfrem Lacher"منطقة الساحل بطريق الكوكايين العابر لأوروبا من أمريكا اللاتينية [2]. ومنه تشير تقارير للأمم المتحدة أن أعمال التهريب وتجارة الأسلحة والمخدرات والقرصنة البحرية تضاعف الأخطارالأمنية خاصة في منطقة غرب إفريقيا التي تشهد حاليا الحرب على الإرهاب مالي. كل هذه الأمثلة تظهر أن الجريمة المنظمة عبر الحدود إتخذ بعدا يجعل منها خطرا فعليا ليس في غرب إفريقيا بل في الصحراء الكبر ى والساحل الإفريقي وصولا للسودان باعتبارها واحدة من أكبر الدول في إفريقيا إنتاجا للمخدرات ، فمادة البانقو المخدرة تنتج حوالي 60 من إجمالي المادة في إفريقيا وأن نسبة المضبوط من المخدرات في عام 2011 بلغ 6 أطنان ليرتفع إلى 36طن في سنة 2012[3].

الثورة بالمعنى الواسع هي التغيير الكامل والشامل والجذري الذي يعم كل النواحي، ويقضي على القديم ويأتي بالجديد، وهي ليست مقتصرة على جوانب أحادية محددة كالثورة الصناعية وثورة الاتصالات أو ثورة المعلومات...

أما عن المفهوم السياسي للثورة، فقد صيغ لها العديد من التعريفات، التي يمكن أن نجمعها في خانتين أساسيتين: تمثل أولاهما التعريف الماركسي الذي يقضي بأن الثورة مطلب ضروري ذو حتمية تاريخية، غرضها إزالة الطبقات الاجتماعية، في حين نجد مفادالاتجاهالليبرالي في تعريفه للثورة بأنها عمل غير مشروع يتحقق باستخدام العنف. وكلا التعريفين يريان أن الثورة هي إبدال وتغيير كلي يهم جميع المجالات (الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية...)، إذ يلعب فيها الوعي الجماعي دورا محوريا.

وكان طبيعياً لثورة ناجحة في تونس، وأخرى أكثر نجاحاً في مصر، أن تتأثر ليبيا – تلك الدولة الواقعة بين الدولتين – بتداعيات الثورتين، وهو ما حدث بالفعل بعد أربعة أيام فقط من سقوط نظام مبارك في مصر، ففي الخامس عشر من فبراير 2011، طالبت مجموعة من الشخصيات والفصائل والقوى السياسية

---

[1] د عمر فرحاتي،**أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية ،في ضوء التطورات الراهنة يومي27و28 فيفري 2013.

[2]WalfremLacher,**Organized Crime and Terrorisme in the Sahel** , German instutite for International and security affaire, january 2011.PDF

[3] – تقرير الأمم المتحدة حول موضوع **المخدرات والأسلحة والقرصنة تهدد غرب إفريقيا**، مقال منشور عن الموقع الإليكتروني،تاريخ الدخول1 مارس 2013.137077/http://www.alwatennews.com/newsdetails

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية بتنحي الزعيم الليبي "معمر القذافي"، مؤكدين حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه في مظاهرات سلمية، دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام. وفي 17 فبراير انطلقت مسيرة احتجاجية بمدينة بنغازي تزامنا مع الذكرى الخامسة لمظاهراتها عام 2006 التي و ُوجهت بقمع الشرطة.

وفي 18 فبراير توسعت الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، وانتقلت إلى غرب البلاد، وبعد القمع العنيف والدموي للمتظاهرين، وقعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة العقيد "معمر القذافي" وانضمامها إلى الثوار. وبدأ هذا التداعي بمدن الشرق في ليبيا، إذ انضمت: أجدابيا ودرنة وبنغازي والبيضاء وطبرق... ثم تحول الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس: مثل بني الوليد والزنتان ومصراتة والزاوية وزوارة...

إذ أن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية، مما جعل مجلس الأمن في 26 فبراير 2011 يتبنى قرارا بفرض الحظر العسكري والاقتصادي على النظام الليبي.

هذا الانشغال الدولي بالملف الليبي منذ بدايته، جاء نتيجة لتداعيات هذه الأزمة، التي تعدت التراب الداخلي لمركز الصراع، لتصل بؤر التوتر إلى دول المغرب العربي بل وللعالم كله. مما استدعى ليلة 19 من مارس تدخلا فجائيا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في اللحظات الأخيرة في ساعة متأخرة ذلك اليوم بعملية عسكرية سميت « فجر الأوديسة »، لإنقاذ بنغازي من السقوط في أيدي جنود كتائب "القذافي". وهكذا استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي، حتى تمكن الثوار من القبض على "معمر القذافي"وا ٍعدامه على الطريقة الشعبية في العشرين من أكتوبر 2011.

منذ بداية الثورة في ليبيا، لم يكن لأي طرف عربي بادرة التنديد بما يقترفه نظام "القذافي"، أما في الغرب فكان الموقف مختلفا وتعالت الأصوات المستنكرة لتصرف النظام وجرائمه، فبدأت تدعو لموقف دولي وتطالب العرب بغطاء للتدخل في الوضع بليبيا، هنا تحركت بعض الدول العربية واتخذت إجراءاتها لتمهد الأمر لعملية عسكرية غربية يقودها تحالف غربي ضد "القذافي" وكتائبه، والذي لم ينتظر طويلا قبل أن يصوت على قرار مجلس الأمن الذي سمح له بالتدخل في ليبيا عسكريا.

من خلال هذا التأطير البسيط، يمكننا استحضار إشكالات ستكون انطلاقة لما سيأتي من تحليل، وهي كالآتي:

ما هي محددات الأزمة الليبية بدءا من الأسباب المؤدية لها وانتهاء بتداعياتها على المستويين الداخلي والخارجي؟

وكيف تم تدبير الأزمة والتعاطي معها في العالم العربي والمنتظم الدولي؟

وهل كان للإعلام العربي والغربي دورا في صناعة الثورة؟

على ضوء التساؤلات السابقة، ارتأى فريق البحث تقسيم الموضوع على الشكل التالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1- محددات الأزمة الليبية

عند تطرقنا لمحددات الأزمة الليبية، وجب استعراض الأسباب الكامنة وسياقها التاريخي والإجتماعي والسياسي والثقافي لنشوء الثورة وتطورها (المطلب الأول)، كما أن الحدث يخلف تداعيات ونتائج تمس العديد من المستويات سواء منها الداخلية أو الخارجية (المطلب الثاني).

2- أسباب الأزمة الليبية

مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها، وعلاقتها الخارجية وخطابها السياسي منذ بدء حكم "معمر القذافي" سنة 1969، شهدت انتفاضة شعبها التي تحولت إلى معارك مسلحة.

هي حالة خاصة اختلفت كثيرا عن الثورة التونسية والمصرية.

ترجع أسباب اختلاف انتفاضة ليبيا عن ثورتي تونس ومصر لعوامل وأسباب داخلية (الفقرة الأولى) وخارجية (الفقرة الثانية)، يمكن إجمالها في الآتي:

- أسباب داخلية:

أولا: أسباب اقتصادية واجتماعية:

تكشف تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في مسار التنمية البشرية، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم 64 على المستوى العالمي في التنمية البشرية، انتقلت سنة 2000 إلى المركز 52 في تقرير 2011، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمرتبة الأولى على المستوى الإفريقي في هذا المجال.[1]

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة (15 سنة فأكثر) نحو 88,3 بالمائة، كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة، وكذلك وجود 150 جامعة منتشرة في أنحاء البلاد (مع مراعاة ان الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها).[2]

وعلى صعيد الأمن الاجتماعي، نجد سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للإستقرار فيها.[3]

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه... "القذافي" على الحكم بانقلاب عسكري ضد الملك "ادريس السنوسي" عام 1969، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمها. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة "القذافي" ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان

---

[1] – الأمم المتحدة وتدبير الأزمات الدولية، للدكتور "خالد بنجدي".

[2] – معمر القذافي،**الكتاب الأخضر**،(ليبيا)، ط2.

[3] – جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 26 فبراير 2011 "ثورة ليبيا بدأت بحملة منذ عامين من نقابات المحامين".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على 50 مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العاقل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب، استأثرت بها فئة ضيقة تلتف حول "القذافي" وعائلته، حيث بددوا ثروات المجتمع الليبي في شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب مستفيدين من الحصار الذي ضرب على ليبيا حيث كان النظام يفسر ويبرر إخفاقاته بذلك التضييق، وتنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة.

ويمكن القول أن الإنفتاح على الغرب وتدفق الإستثمارات والشراكات الأجنبية مند عام 2003، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، لم يحمل الكثير للمعادلة السلطوية والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مما تزامن مع ذلك الإنفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الإجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الإنفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقته عبر الزيادة في الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات.

وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن، نذكر منها – بشكل مختصر – ثلاث احتقانات وأحداث شعبية:

– ففي سنة 1969 قامت أجهزة الامن الليبية بارتكاب إحدى أكبر المجازر في عهد "القذافي" بسجن أبو سليم وهو سجن يأوي المعتقلين السياسيين في المقام الأول، ويدار من طرف أجهزة الأمن الداخلي، لكن في شهر يونيو تمرد عدد كبير من السجناء مطالبين بأن يحاكموا بشفافية بدلا من اعتقالهم القسري، وتمكنوا من أن يطردوا الحراس، ونتيجة لذلك قامت أجهزة الأمن الليبية بحملة لقمع التمرد فحدثت مجزرة راح ضحيتها حوالي 1170 قتيلا.[1]

– وفي عام 1969 نفسه حدثت مجزرة أخرى أصغر حجما من حيث عدد الضحايا، ففي العاصمة طرابلس انتصر نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الإتحادي في إحدى مباريات كرة القدم، وقد كان هذا الأخير مساندا من طرف "الساعدي القذافي" الذي كان عضوا في الفريق الإتحادي، فأمر بإطلاق النار على المشجعين لتقع مجزرة راح ضحيتها 20 مدنيا.[2]

– وفي بنغازي اندلعت أحداث عام 2006 بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد (ص)، فخرج ردا عليها المئات في المدينة في يوم الجمعة 17 فبراير واتجهوا نحو القنصلية الإيطالية، فأطلقت الشرطة النار عليهم وسقط مجموعة من المدنيين قدر عددهم بـ 11 متظاهر.

---

[1] – مجزرة سجن ابو سليم، الجزيرة نت، تاريخ النشر 2011/03/10.

[2] –'محمد عاشور مهدي،**معهد البحوث والدراسات الإفريقية**،جامعة القاهرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد حالت صورية المؤسسات وسلط اللجان الثورية دون مشاركة شعبية في شؤون الحكم، حيث عرف العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح بين 50 و 80 في المائة ممن لهم حق المشاركة، كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة، يصعب التغلب عليها في ظل مناخ الفساد، خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام.[1]

وقد جاءت تقارير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية فيما يخص الممارسات القمعية للنظام الليبي، حيث جاء في تقرير: "ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات مقدارا يذكر من التسامح إزاء المعارضة".

بالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك محاولة توريث الحكم لابنه "سيف الإسلام" إذ صارت أمرا واقعا عبر انخراطه في اللجان الشعبية وتحضيره داخليا وخارجيا ليصير وريث أبيه "معمر"، كباقي الأنظمة العربية الأخرى، وخاصة مصر حيث أصبحت تسمى البلدان العربية ... فيما يخص مسألة توريث الأنظمة الجمهورية لأبناء القادة لتولي الحكم.

الأسباب الخارجية للأزمة:

أولا: السياسة الخارجية الليبية:

تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا، ومشروعات اتحادية جماعية في أحايين أخرى، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة (تشاد مثلا)، رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين، بسبب تبديد ثرواتهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات (قيام سيف الإسلام في محاولة إصلاحية مع الغرب بتقديم تعويضات خيالية لفرنسا، وتقديم مرتكبي تفجير الطائرة الأمريكية للعدالة الدولية، والتراجع عن برنامج التسلح النووي)، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرفق العام والبنية التحتية على الرغم من ثراء بلدهم.

ثانيا: تأثير الثورات العربية:

مثلما كانت ثورة الياسمين ملهمة لشباب حركة 25 يناير المصرية، كانت هذه الأخيرة ملهمة لثورة 17 فبراير الليبية التي انطلقت من بنغازي، والتي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر، وأبناؤها أكثر قومية وانصهارا في البعد الثقافي والسياسي المصري، حيث استلهمت مبادئ الثورة العربية من حرية وكرامة وعدالة اجتماعية من أجل القضاء على الفساد والإستبداد المستشري في هاته البلدان تجاوبا مع تحديات العصر.

ثالثا: الإعلام ودوره في الأزمة الليبية:

شكلت ثورة الإتصالات والمعلومات عاملا مهما في نقل نموذج المحاكات بالنسبة للثورات العربية، إذ ركزت غالبية التجارب على النمط السلمي للإحتجاج ضد السلطة السياسية وبشكل عام ساهمت الإتصالات وشبكات التواصل الإجتماعي لزيادة نسبة استخدامهم لها فارتفع وعي المجتمعات السياسي والمعرفي وتنامت

[1] – تقارير منظمة العفو الدولية لعام 2010.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

معرفتهم بواقعهم، وقد أدى هذا الواقع الإفتراضي إلى فسحة كبيرة في الحرية مقارنة بالواقع الحقيقي، كما ساهمت التغطية الإخبارية للقنوات الفضائية في نقل نموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي زخما قويا قصد الإستمرار في الثورة.

2- تداعيات الأزمة الليبية

شهدت ليبيا بعد نهاية ثور ة 17 فبراير والتي دامت ما يقارب عشرة أشهر سلسلة من التداعيات الوخيمة، سواء تعلق الأمر بما هو داخلي (الفقرة الأولى) أو خارجي (الفقرة الثانية).

- تداعيات على المستوى الداخلي:

عرفت ليبيا مجموعة من التطورات عقب الإطاحة بالنظام المخلوع، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: على المستوى السياسي:

بمجرد حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية، كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، فبالرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة – والذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد، بينما يقوم مجلس الوزراء المستحدث من قبل هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية – لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل، بحيث أن هذا المجلس فشل في تحقيق تماسك وتلاحم مختلف القبائل والعشائر الليبية والتيارات الدينية (التيار السلفي)، وكذلك الأقليات الإثنية (الأمازيغ)، الأمر الذي أعاق مسيرة المشروع الجديد.

وعليه، فالمشهد السياسي الليبي أصبح فوضويا وخاليا من النضج الايجابي، بحيث أن الرأي العام الليبي يتهم بعض أعضاء المؤتمر الوطني بسرقة المال العام، وعدم درايتهم بالتركيبة القبلية للبلاد، نظرا لنقص الخبرة والكفاءة المطلوبة، بالإضافة إلى عدم وضوح العلاقة بين المجلس الوطني المنتخب قبل عام والحكومة الحالية بقيادة "علي زيدان" والتي تتعرض لضغوطات شديدة من أجل الإستقالة، فحزب العدالة والبناء الذي يمثل جماعة الإخوان الليبية والتي فشلت في الإنتخابات السابقة، استطاعت أن تشكل جماعة مسلحة في مناطق مختلفة هدفها إسقاط الحكومة، وجعل البلاد دوامة من الصراع.

ثانيا: على المستوى الأمني:

على الرغم من أن ليبيا تخلصت من حكم الإستبداد والديكتاتورية، لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة، نظرا لعجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون، الأمر الذي خلق صراعا بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة، والسجناء الفارين من السجون الذين أطلق سراحهم "القذافي" لمواجهة الثوار، بالإضافة إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل وهو ما يخلق نوعا من الهشاشة الأمنية، وبالتالي فالدولة الليبية عاجزة كل العجز على فرض هيبتها في ظل غياب الأركان العامة (الجيش، الأمن، القضاء والمخابرات) التي تحاصر حقول النفط والموانئ، وبالتالي فإن هذه الفوضى السياسية والأمنية عطلت أحد أهم مصادر دخل الدولة على المستوى الإقتصادي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: على المستوى الإقتصادي:

تواجه ليبيا العديد من المشاكل الإقتصادية بفعل سيطرة المليشيات والجماعات المسلحة على عدد من المناطق والمؤسسات الإقتصادية المهمة، ومنها المؤسسات النفطية، التي توفر أكثر من 96 في المائة من عائدات ليبيا، الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط، بحيث هبط إنتاجه بشكل حاد في يوليو إلى 1,4 مليون برميل يوميا، وبالتالي كان لهذا المؤشر وقع سلبي على الصادرات الليبية، كما تواجه الحكومة مشكلة في إعداد ميزانية سنة 2014 بسبب التقهقر النفطي، وهو ما كلف الخزينة العامة خسائر وخيمة، كما تراجعت قيمة الدينار الليبي إلى نصف قيمته.

رابعا: على المستوى الإجتماعي:

عرف المجتمع الليبي سلسلة من الفوضى بين القبائل، بحيث تم تهميش فئة من المواطنين وا ٍلغاء وجودهم في السياسة، وحضورهم في صناعة القرار، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الإختطاف والتعذيب، ومنع تكوين الجيش وعمليات السلب، كما أن بعض الكتائب لازالت تدعي الثورية، بحيث تقوم بأعمال التفتيش داخل طرابلس وتضايق البشر وتقطع الطرق، كما أن هناك ارتفاع في فئة من المتشردين بسبب فقدانهم لمنازلهم إثر الثورة وخاصة سكان (تاورغاء).

خامسا: على المستوى الثقافي:

مطالبة الشعب الليبي بإرساء بعض التوصيات المتمثلة في إزالة كل الممارسات السياسية والإجتماعيةوالإقتصادية، حيث تجاوزت كل مقاييس الديكتاتورية والإستبداد والقهر التي عاصرت الحكم السابق، باعتباره جزءا من الثقافة العامة أنذاك، واستبدالها بأخرى تأسس على القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة، والعمل الجاد الذي حددها بكل دقة ديننا الإسلامي الحنيف.

- تداعيات على المستوى الدولي والإقليمي:

عرفت ليبيا في ظل الأوضاع الداخلية الخطيرة التي تعيشها، سلسلة من التحديات والمخاطر على المستوى الدولي (أولا) والإقليمي (ثانيا).

ثانيا: على الصعيد الإقليمي:

يخلق الوضع الداخلي الليبي الحالي – نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية – بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، حيث أن مصر تعاني من تدفق الأسلحة المهربة وقد سبقت وأن ألقت القبض على بعض الجماعات النشيطة في هذا المجال، ولا يختلف الحال في الجزائر بحيث سبق لمتشددين إسلاميين الإستيلاء على مجمع (آن أمناس) للغاز الطبيعي، هذا ويشكل السلاح كذلك خطورة على المغرب، بحيث يوجد تخوف من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع المفتعل بين المغرب وجبهة البوليساريو، الأمر الذي يهدد استقراره، كما أن هذه الظاهرة المتنامية باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دولا إفريقية متعددة، حيث لعبت دورا كبيرا في تقوية شوكة الإسلاميين في مالي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البلاد ومساعدة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد من فرض سيطرتها على الأراضي الواقعة في شمالها، ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علما أن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كما أن هناك مشاكل مع النيجر التي ترفض تسليم "الساعدي" إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة، وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل نقط استقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما يجعل البلد خطرا على نفسها وعلى جوارها، خاصة دول الساحل والصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا.

3- المقاربة الدولية لتدبير الأزمة الليبية

كل نزاع يشهده العالم تصل تداعياته السلبية إلى باقي الأمم، يستدعي تدخلا لحله أو التقليل من وطأته وفق مقاربات دولية غرضها احتواء ملف النزاع ومعالجته، وهذا ما قد حصل في الأزمة الليبية، حيث سنتطرق إلى كيفية تدبيرها عربيا .

2-1- المقاربة العربية لتدبير الأزمة

في البداية كانت الردود العربية على ما يجري في ليبيا خجولة ومترددة إلى حد كبير، وذلك على الأرجح خوفا من تأزم العلاقة مع النظام الليبي إن استطاع إعادة السيطرة على الوضع. لكن الأزمة عرفت اتساعا كبيرا على المستوى الداخلي وشملت جميع المدن الليبية، مما جعل المشاكل تتفاقم وأصبح الحل الداخلي للأزمة مستحيلا، خصوصا وبعد بلوغ صداها إلى باقي الدول العربية، كمشكل اللاجئين الفارين إلى مختلف الدول المحيطة بليبيا من جراء القصف العشوائي الذي تشهده البلاد، لذلك كان لزاما على الدول العربية التفكير في التدخل لإنهاء هذا الصراع، وهو ما تمثل في مواقف متعددة من جامعة الدول العربية (الفقرة الأولى)، ومن المنابر الإعلامية الرسمية العربية (الفقرة الثانية).[1]

1- موقف جامعة الدول العربية من الأزمة:

يعتبر موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية غير مسبوق لخروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، حيث شكل هذا الموقف استثناء في مثل هذه الحالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من أحداث ثورتي تونس ومصر.

فقد جاء موقفها نقطة تحول مهمة، حيث تعاطت الجامعة بإيجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حيث اتخذت موقفا رسميا من الأحداث لتنحاز إلى الثوار ضد النظام القائم، ثم سرعان ما اتخذت قرارا في 12 مارس 2011 بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين، كما مهد موقف الجامعة العربية الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 1973 القاضي بتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي، وتخويلهم صلاحية فرض الحظر الجوي ومراقبة نجاعته.

ووجد موقف الجامعة من الثورة في ليبيا تفسيره من خلال عدة اعتبارات، أهمها: حرص الجامعة على اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوار، تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في تونس

[1] – خيري عمر،**آفاق التحول السياسي في بلدان شمال إفريقيا**، (دراسة منشورة في الأهرام خبير في الشؤون الإفريقية)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومصر، بالإضافة إلى إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي لفض النزاع، وأن قرارا دوليا سيصدر عن قريب معلنا فرض التدخل الأجنبي لإسقاط النظام القائم، وا ٍن كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي، فلم تجد الجامعة بدّ ا من اتخاذ موقفها هذا، درءا لما سيقال عن صمتها اتجاه تجاوزات "القذافي"، وتخاذلها عن نصرة الشعب الليبي، في الوقت الذي تحركت فيه الدول الأجنبية لرفع الظلم عنه، وا ٍسقاط الديكتاتورية عن كاهله.

ومما سهل موقف الجامعة بهذا الخصوص، علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدول العربية لاسيما دول الخليج، وفي مقدمتها: المملكة العربية السعودية وقطر في السنوات الأخيرة.[1]

- موقف الدول العربية من الأزمة الليبية:

تباينت ردود الفعل العربية بشأن الأزمة الليبية، فقد قاموا بسحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام الليبي، فقطر في أول رد فعل عربي على ما يجري في ليبيا، قال مصدر مسؤول في الخارجية القطرية في 21 فبراير 2011 أن قطر تتابع بقلق بالغ الأحداث الجارية في ليبيا، خصوصا ما تردد من أنباء في استخدام السلطات الليبية للطيران والأسلحة النارية في مواجهة المدنيين كما أن في الوقت الذي تعبر فيه عن الحزن والأسى لسقوط ضحايا، فإنها تعبر عن إدانتها واستيائها لاستخدام القوة، وتطالب السلطات الليبية بالتوقف عن ذلك العمل حقنا للدماء،[2] قال رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها "محمد بن جاسم" في 23 فبراير 2011 أن بلاده لا تريد عزل ليبيا لكنها ترفض استخدام القوة ضد المتظاهرين داعيا إلى ضرورة وقف العنف بأسرع وقت ممكن، كرر أمير دولة قطر "الشيخ محمد بن خليفة الثاني" نفس الرسالة داعيا العقيد "معمر القذافي" في أن يساهم بأسرع وقت ممكن في إيجاد الحل للوضع في ليبيا، ومنع استباحة المزيد من الدماء.

أما الدولة الفلسطينية فقد صرحت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في 22 فبراير 2011 أنها تدين وتستنكر بشدة قيام النظام في ليبيا بمواجهة أبناء الشعب الليبي الذين خرجوا في مسيرات سلمية، واستهدافهم بالطائرات الحربية والمدافع وتنفيذ مجازر جماعية بشعة ضدهم.[3]

وفيما يخص الموقف الجزائري فقد أعلنت السلطات الجزائرية حالة من التأهب القصوى تحسبا لأي طارئ في ظل الصراعات التي تشهدها ليبيا.

وعبرت الحكومة الأردنية رفضها في 22 فبراير 2011 عن استهداف المدنيين واستخدام الطائرات الحربية والمدفعية الثقيلة ضدهم، وأكدت أن إراقة دماء الشعب الليبي الشقيق يجب أن تتوقف فورا.

---

[1] -'رشيد خشانة، **الديموقراطية بين التوريث والإصلاح**،(ليبيا) ،صدر في دسمبر 2009.

[2] – مركز الدراسات المتوسطية والدولية – مجموعة خبراء مغاربيين، الأنترنيت.

[3] – مركز الدراسات المتوسطية والدولية – مجموعة خبراء مغاربيين، الأنترنيت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفيما يخص الموقف الموريتاني فقد قالت الحكومة الموريتانية في 23 فبراير 2011 أنها تتابع بقلق وانشغال كبيرين ما تشهده ليبيا الشقيقة من أعمال القتل وا إراقة الدماء وطالبت بوضع حد بالاستخدام المفرط للقوة، كما دعت الأطراف إلى ضبط النفس وتحكيم العقل وا إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي يعرفها البلد.

أما مصر فقد أكد وزير خارجيتها المؤقت "أحمد بوالغيط" يوم الأحد 27 فبراير 2011: أن الحكومة المصرية لا تدعم أي خيار يؤدي إلى التدخل بالشؤون الليبية الداخلية عسكريا، لكنه في نفس الوقت حث السلطة الليبية على وقف العنف، كما حثها على إجلاء المصريين العاملين بليبيا.

- أزمة تونس

1- مظاهر الأزمة السياسيّة:

لقد تميّز القرن التاسع عشر في البلاد التّونسيّة بالتكالب على الحكم وكثرة الانقلابات والاغتيالات، كعثمان باي الذي اغتيل في 21 ديسمبر 1814 ولهذا السبب توالى الحكّام الحسينيّون على البلاد ولم يعمّر أحد منهم طويلا، وقد كانوا يتمتّعون بسلطة مطلقة لا حدّ لها، ويمارسون الحكم طوع إرادتهم دون تقيّد بالقوانين .

2-مظاهر الأزمة الماليّة:

لقد كانت ميزانيّة البلاد التّونسيّة في عجز تام حيث قدّرت قيمة العجز سنة 1860م بـ 1739125 ريالا، كما تميّزت هذه الفترة بكثرة الاختلاسات (السرقات) من أهمّها نذكر سرقة محمود بن عيّاد لـ 80 مليون ريال والهروب بها إلى فرنسا كما عرفت سياسة مصطفى خزندار الّذي تولّى منصب وزير ماليّة ووزير أكبر بين 1837م و 1873م، وسوء التصرّف واختلاس الأموال ممّا ساهم في تفاقم الأزمة الماليّة للبلاد التّونسيّة.

1- أزمة مالي

تشير الدراسات الاستراتيجية الأولية إلى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية" وذلك بعد انقلاب أبريل/ نيسان 2012 والذي أدى لاحقا إلى إعلان "كيان أزوادي" أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة "والتي تجمع في خصائصها الفشل الدولتي الصومالي والأفغاني"، وما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من انتشار تجارة السلاح، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة للروابط الأثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية.

وترتكز الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا وهي[1]:

[1]- الحاج ولد إبراهيم، أزمة مالي"انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012، ص:3-4

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولا :المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي.

وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر/ تشرين الأول 2011 واضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

ثانيا :المجندون السابقون في تحالف 23 مايو/أيار 2006 الذي كان يرأسه إبراهيم أغ باهانغا قبل موته الغامض في أغسطس/ آ ب 2011 في حادث سيارة عائدا من ليبيا- حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية- سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

ثالثا :حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الآن: إياد أغ غالي أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل أغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي لـ23 مايو / أيار من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق، والذي عثر على جثته في 11 أبريل/نيسان 2008 قر ب مدينة كيدال، وكاد مقتله يعجل بأتون الحرب التي اندلعت الآن. زعيم هذه الحركة هو رفيق سلاح للقادة التاريخيين للمتمردين الطوارق، وقد عينته الحكومة المالية قنصلا عاما لمالي في جدة في خطوة قيل إنها سعي من الرئيس المالي توماني توري لإبعاد أغ غالي عن مركز قوته في كيدال قبل إن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بمهام صنفتها المملكة " بالتخريبية."

وتسعى حركة أنصار الدين التي توصف بأنها حركة "تبليغية" حسب بعض المصادر في أزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي" وذلك بتطبيق الشريعة وا ٍقامة حكم إسلامي في أزواد. وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية.

رابعا :الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوربا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة. ويحرص كل طرف على اتهام الطرف الآخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الاقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل والصحراء تهديدات لمصالحها. إلا تقارير انفردت مصادر صحفية مالية بنشرها مؤخرا تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفرادا من الجيش المالي.

خامسا :وهو طرف أخير، ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القائم، ويتمثل في بعض الأعيان والموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال الذي يمثل حوالي 70 % من مساحة البلاد المقدرة بـ 2372411 كلم مربع. من أبرز هؤلاء الرموز الوزير السابق في حكومة موسى اتراوري حمة آغ محمد، وكذلك أحمد ولد سيد محمد وهو دبلوماسي موريتاني سابق، إضافة لشخصيات عسكرية ومدنية أخرى هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف القوات المالية أو المواطنين الماليين الزنوج الذين شاهدوا ما فعل متمردو الطوارق بأبناء جلدتهم من الزنوج.

وبعد الإعلان الرسمي من طرف واحد على تأسيس "الكيان الأزوادي" الذي لم تعترف به أي دولة، فالشكوك تزداد بإمكانية إضعاف وتهديد ما تبقى من الكيان المالي ونقل ذلك لدول ذات صفات بنيوية واقتصادية متشابهة ومجاورة، وبهذا الصدد وتماشيا مع هذا الاتجاه المتخوف من هذا الكيان الذي سيكون وفقا لهذا الرؤية مأوى حقيقيا للقاعدة، وذلك راجع لكون هذا الكيان الهجين الوليد منح 20حقيبة وزارية للقاعدة في الحكومة الأزوادية المعلنة[1].

3- أزمة الجزائر مع المغرب

يتفق أغلب المحللون أ ن الأزمة الجزائرية هي عبارة عن تحول نظامي حقيقي، والذ ي يجب البحث عن مكوناته فيعدم القدرة الواضحة للنظام السياسي الذ ي كان سائدا على التكفل بالمطالب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعبر عنها، فطالب المواطنون بطريقة عنيفة أكتوبر 1988 بوضع حد للاحتكارات الثلاثة التي مارست ضغطا على المجتمع:

الاحتكار السياسي الممارس من طر ف الحزب الواحد الذ ي لم يكن يعطي الحق سوى لمناضليه للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار الممارس من طر ف الدولة، " المقبول سياسيا " الاحتكار الإيديولوجي الذ ي فرض فكرة والذ ي كان يعتبر أعداء للوط ن كل الذين كان لهم تفكير مخالف لإيديولوجية الحزب الحاكم.الاحتكار الاقتصادي الذ ي يفرض على كل الاقتصاد الرقابة السياسية للسلطة .

بالإضافة للعديد من الضغوط الداخلية التي فجرت الأزمة في الجزائر، والتي غيرت من مسار الأحداث والمظهر العامل لبلاد من مشاكل سياسية وأمنية، اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية لتتكامل فيما بينها وتتفاعل مع الضغوط والتحولات الخارجية لتصيغ في النهاية الأوضاع التي تعيشها الجزائر اليوم.

ومن هنا،فسوف نحاول إبراز هذه الجوانب التي شكلت فيما بينها الأسباب الحقيقية للأزمة الجزائرية، والتي تعتبر بدورها المحرك والدافع الفعال لتبني فرنسا سياسة معينة تجاه الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا من خلال دراسة النقاط التالية:

أولا:الأوضاع السياسية والأمنية.

ثانيا:الأوضاع الاقتصادية.

---

[1]- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، يناير 2008، ص:18-17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطلب الثاني" أزمة الساحل الافريقي:

اختلف المحللون والملاحظون الوطنيون منهم والدوليون حول الأسباب والدوافع الحقيقيةللأز مة السياسية الجزائرية، فمنهم من ربطها بالتحولات الدولية التي شهدتها تسعينيات القر ن المنصرم، والتي أد ت إلى انهيار القط ب الاشتراكي وبالتالي سقوط الإيديولوجية التي كانت تتبناها الجزائر خلال السنوات الموالية للاستقلال، الأمر الذ ي أد ى إلى بروز شغور نظامي وتفكك إيديولوجي داخل البلاد، ليحل محله معالمنظام وا يديولوجية جديدة.

أما البعض الآخر من المحللين الذين يعبرون عن الرأ ي القائل بأن أصل الأزمة الجزائرية يكمن في أسبابها الداخلية في حد ذاتها، بل ويذهب البعض منهم إلى حد القول بأن الأسباب الحقيقية تستمد جذورها من . الثورة التحريرية بيان1954، وما عرفته هذه الفترة من تصادم وصراعات[1] حيث يضع الأستاذ محمد حربي في فكرة الخصوصية التاريخية للجزائر جواب اعل سؤال وضعه[2] ففي رأيه قد حملت الحركة » هل تعرضت الثورة الجزائرية للخيانة؟ : « 1992 عنوان الدراسة،مؤداه الوطنية من التناقضات ما يوصلها إلى مجتمع لا ديمقراطي،حيث كان الهد ف الوحيد الذ ي لم يتعرض له أحد أين لم يبدأ الحديث عن شكل تلك الدولة ومضمونها إلا بعد اتفاق، » بناء الدولة الوطنية « من داخل الثورة إيفيان فقد إقتصر الإهتمام داخل جبهة التحرير على تكتيكات الوصول إلى السلطة وبالتالي سد الطريق لكل من يريد الوصول إليها خارج هذه الأطرا ف التي أراد ت الإنفراد بمراكز اتخاذ القرار.

ويمكن النظر إلى الوضعية الجزائرية في ضوء المعاينات الأربعة التالية:

أولا :قضت الجزائر مدة طويلة من ثلاثينياتها الماضية بدون مؤسسات قاعدية على المستوى المحلي ومدة أخرى أطول على المستوى الوطني قامت أثناءها الإدارة والأجهزة التكنوقراطية بدور" تمثيلي ليس من صلاحياتها ولاهي مؤهلة للقيام به، فالجزائر بدأت مشكلتها معا لمؤسسات التمثيلية"Représentatif" فورا بعد التحرير.

ثانيا:إذا تركز الاهتمام حول الفكرة السابقة، فإن الوقائع الأخرى تبدو لنا مجرد مضاعفات طبيعية المغلقة وتشخيصها، وتعدد مراكز القرار حسب توازنات « Monolithique » تفسح المجال لأحادية السلطة الكتل والمصالح.

ثالثا:خلق طبقة من الإداريين النخبويين الذين كان همهم الوحيد خدمة مصالحهم و اهتماماتهم السياسية.

---

1 – Mohamed HARBI, Enlisement dans une"Sale guerre": L'Algérie prise au piége de son histoire. Le monde diplomatique (N°482, Mai 1994), P 10.

[2]– محمد العربي ولدخليفة، الأزمة المفروضة على الجزائر :مقاربة أولية على هد ى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية) الطبعة الأولى، الجزائر : شركة دار .الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، .(1998 ص47

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمات:

المطلب الأول: إدارة القوى الأساسية والدولة للأزمات

من خلال هذا المبحث وعبر دراسة إستقرائية تحليلية لمجمل المواقف الفرنسية من التحولات التي شهدتها الساحة الجزائرية،وطرق تعاطي ديبلوماسيتها مع الأزمة التي هز ت هذه الأخيرة، سنحاول الكشف عن التغيير الذ ي صاحب السياسة الخارجية الفرنسية جراء تغير وتسلسل الأحداث في الجزائر.

هذه التحولات التي عرفتها الساحة الداخلية الجزائرية تزامنت مع تحولات وتداول على السلطة بين اتجاهين سياسيين رئيسيين داخل الحكومة الفرنسية،الأمر الذي يجعل من تتبع الموقف الفرنسي ووضعه ضمن إطار معين وتصنيفه تحت رأ ي محدد عملية جد صعبة،وهذا ما زاد من تعقد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر.

الدور الإقليمي للجزائر

إن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر، فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمر يكية بالدرجة الأول، فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين:

-لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الإفريقي.

-لأن دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج إيجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، خاصة وا ن هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم، الذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا Africom، التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها.

ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من أبرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل الإفريقي وتعزز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وا ٍن كانت الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي ترجع إلى سنوات التسعينيات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها من أجل تسوية النزاعات في المنطقة، فإن تلك الجهود قد توالت كذلك فيما يخص معالجة مشاكل الطوارق في مالي والنيجر التهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك، فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحر ّم وتجر ّم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" الذي يوجد مقره بالجزائر. ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت"، ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009.

وحسب رأينا فإن كل هذه العوامل تساهم بدرجة كبيرة في تقييم وتحديد مستقبل المقاربة الجزائرية تجاه أزمة مالي ومنطقة الساحل ككل، الذي يحتمل السيناريوهات التالية:

السناريو الأول: وهو استمرار الوضع القائم للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية تجاه الساحل الإفريقي.

السيناريو الثاني: وهو تزايد اهتمام الجزائر بالساحل الإفريقي على خلفية المنحى التصاعدي للأزمات والتهديدات القادمة من المنطقة.

أما سيلريو التهميش فهو وارد أيضا نظرا لعدم اهتمام الجزائر بالمنطقة في الوقت الراهن وعدم قدرة الجزائر على فرض أجندتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين خصوصا من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى تهديد الجماعات الإرهابية المختلفة التي هي في تزايد مستمر، كذلك لوجود عدد من الأسباب الأخرى يمكن تلخيصها فيما يلي: الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وسياسات دول الجوار في الساحل الإفريقي والمنافسة الدولية في الساحل الإفريقي ومدى التغير والاستمرارية في السياسة الأمريكية والفرنسية والصينية تجاه الساحل الإفريقي مع احتمال تدخل أطراف أخرى جديدة.

فكل هذا التزاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل هي "أفغانستان ثانية" تبين بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر القادمة من هذه المنطقة وتأثيراتها على الأمن القومي للجزائر خصوصا بعد تفاقم مشكلة الطوارق، الذي خلف وراءه هجرة مكثفة للاجئين من مالي والنيجر رغم محاولات الوساطة الجزائرية.

وهذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت وما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري خصوصا مشكلة الطوارق، الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كثيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست وأدرار وبالتالي فإن أي إثارة أو خطأ

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموما وعلى الجزائر خصوصا.

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة، التي كانت تعتمد عليها في التسعينيات من القرن الماضي. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية جوان 2010 بين زاوتين بتمنراست، الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 جمركيا بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.

تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، كوديفوار، غانا، الطوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري.

– المطلب الثاني: ردود فعل القوى الكبرى على سياسة الجزائر الخارجية

تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمنيأو حالة اللاأمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومجتمعيا، وتعتبر الجزائر الامتداد الإفريقي لحدودها محورا استراتيجيا نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرار أو التهديد على الجناح الجنوبي لأمنها القومي الذي أصبح مهددا بقوة على خلفية حالة الانفلات الأمني في منطقة الساحل التي تهدد بطريقة مباشرة استقرار الأمن القومي الجزائري.

تعرف منظمة الساحل حالات من الإضطرابات الداخلية، التي تجعل من دارفور الحالة التي أخذت حصة الأسد من التغطية الإعلامية ليس فقط بالنظر للكوارث الإنسانية التي أنتجتها ولكن أيضا لكونها تقع على أحد البحيرات النفطية الكبرى في الساحل مع وجود تنافس صيني غربي عليها. مع ذلك يبقى التشاد الدولة التي تعيش بصفة شبه دائمة اضطرابات داخلية بين الشمال والجنوب وبين مختلف الإثنيات مع وجود أطماع خارجية تاريخية لفرنسا وسابقا لليبيا على شريط أوزو، وحاليا من طرف الولايات المتحدة بالنظر للاكتشافات النفطية المهمة في هذا البلد.

ولكن مع أهمية هاتين الأزمتين الداخليتين تبقى حالة الطوارق الأكثر حساسية لثلاثة أسباب أساسية:

الأول فهو مرتبط بالحركة العبر وطنية للطوارق، التي تجعلهم موجودون في ستة دول. أما الثاني فهو ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا في مالي والنيجير وهذا ما أنتج اضطرابات كثيرة قبل الاستقلال وبعده. أما الثالث فيرجع للتوظيف الخارجي لهذه المسألة سواء من الجوار أو من الخارج خاصة مع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية خصوصا على دعم بعض الجماعات التارقية لتبني مطالب متطرفة لا تتوافق مع طبيعة المجتمعات التارقية ولا بأولوياتها.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في مستنقع من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الشريط الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في، صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة، ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية، البنى الاقتصادية الهشة"هو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر"، ضعف الأداء السياسي، إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، مالي والنيجر، وانتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

لكن الإرهاب في منطقة الساحل ما هو إلا تهديد واحد من بين التهديدات الكثيرة والمتنوعة في هذه المنطقة، فهناك الجريمة المنظمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة على خلفية الانتشار المخيف للأسلحة القادمة من ليبيا وأيضا المتاجرة بالمخدرات الصلبة (الكوكايين) القادمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مرورا بغرب إفريقيا وصولا إلى الساحل ثم المغرب العربي نحو أوروبا، وطريق آخر للمخدرات اللينة القادمة من المغرب عبر البوليساريو – الصحراء الغربية – وموريتانيا وصولا إلى الساحل والتي تقتضي عبورها وجود أيضا متاجرة بالبشر وبالأعضاء خاصة على مستوى المناطق الأقل وفرة اقتصاديا والأقل أمنا وطنيا، وجود أيضا العديد من التهديدات المرتبطة بالتّصحر والأمراض والمجاعة وهذا ما يجعل التعامل من أجل الأمن قائم في نظرنا على ضرورة وجود توافق قائم على أربعة نقاط مركزية وهي، الاعتراف بأن التهديدات وا ٍن اختلفت حدتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرك وعمل مشترك، كل هذه التهديدات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقتضي وجود استراتيجية متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد وبالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة دون الجزائر فمن الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللوجيستي لكل من النيجر ومالي وموريتانيا، وأخيرا الإقرار بأن الإقليم يحتاج ريادة جزائرية بحكم المقدرة والخبرة والارتباطات الدولية في مجال مكافحة التهديدات خصوصا الإرهاب، أكبر التهديدات في منطقة الساحل هي ظاهرة الإرهاب وتواجد الجماعات الإرهابية في المنطقة بحكم استفادتها من عامل الطبيعة الصحراوية التي تصعّب عملية مراقبة الحدود، ووجود سوق كبير للأسلحة الخفيفة بالمنطقة، ونشاط عصابات الجر يمة والجريمة المنظمة، ووجود سوق لتبييض الأموال خاصة تلك التي تتخذ من نيجيريا منطلقا لها، مشكلة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، والأزمات الداخلية والمشاكل الأنثروسياسية التي تشهدها مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا على وجه الخصوص، كما أن المناطق الجنوبية المتاخمة لمالي والنيجر وموريتانيا تعد منطقة رخوة لأمن الجزائر، حيث أن الجزائر لم تعط اهتماما دقيقا للمناطق الجنوبية والحدودية، واقتصر الجهد الجزائري على الدبلوماسية الوقائية لمعالجة بعض الأزمات الظرفية الإقليمية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

تطورات السياسة الخارجية الجزائرية في معالجة القضايا الإقليمية

المبحث الأول: سياسة الجزائر الخارجية تجاه الدول الإقليمية في فترة التسعينات.

المطلب الأول:تأثير البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية.

- المقاربة الداخلية في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: مكانة الجزائر الدولية في فترة التسعينات.

المبحث الثاني: الدور الدبلوماسي الجزائري بعد استرجاع الأمن والاستقرار.

المطلب الأول:سياسة الجزائر الخارجية الجديدة في حل الأزمات الإقليمية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية كمرجع لمعالجة القضايا الاقليمية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

أردنا الإشارة فقط من خلال هذا الفصل إلى التطرق للعديد من النشاطات السياسية للخارجية الجزائرية كيف كانت من قبل في سنوات التسعينات أو ما يعرف بالعشرية السوداء هل كانت ذات نفوذ وصوت مسموع في المحافل الدولية أم أنها كانت متأخرة بالسياسة الداخلية في تلك الفترة.

ومن جانب أخر أردنا كذلك إعطاء صورة حقيقية للسياسة الخارجية الجزائرية بعد مرحلة التسعينات والعديد من النشاطات التي أرجعا الجزائر إلى مكانتها الدولية خاصة وأنها أصبحت قبلة للعديد من الدول سواء إقليميا أو دوليا، وهذا بانتهاج مبدأها الأساسي في الحفاظ على السلم والأمن العالين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول : سياسة الجزائر الخارجية تجاه الدول الإقليمية في التسعينات

تعدّ الجزائر قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه، وهي في الوقت ذاته تمثل شبه زاويةٍ متوغّلةٍ بعمق في القارةإفريقية عبر صحرائها، فكانت بمثابة نقطة تماسّ جيو - حضارية بين الحضارات الإفريقية جنوب الصحراء والحضارات المتوسطية في الشمال. وكان مما أفضت إليه المساحة الشاسعة وطول الحدود البرية إلى أن تكون الجزائر منطقة تقاطع والتقاءٍ بين الغرب - الولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه الشرق والجنوب، وبين الشمال - أوروبا في اتجاه الجنوب نحو إفريقيا - هذا وكان لموقع الجزائر السابق دورٌ في زيادة حساسية أمنها للتهديدات ذات الطبيعة - الوطنية التي زادت حدتها في ظل التعقيدات التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية منذ نهاية عقد الثمانينيات.[1]

نظرا لشساعة الإقليم الجغرافي للجزائر وطول حدوده، ونظرا لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسية المغاربية، العربية، الإفريقية والمتوسطية، بدا لنا أنه من غير الممكن الحديث عن أمن قومي جزائري دون ربطه بهذه الحلقات الأمنية الحيوية بالنسبة للجزائر، لأن الأخيرة مرتبطة بشكل مباشر بكل فضاء من الفضاءات السابقة عبر روابط جغرافية مباشرة برية أو بحرية، سوسيو-ثقافية، سوسيو-اقتصادية، إثنية وغيرها، إرتباط أدى إلى جعل الأمن داخل إقليمها حساسا لما يحدث من تفاعلات أمنية في الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها وما يأتي منها من تهديدات.

حتى الحدود الجزائرية ككل الحدود الجغرافية في العالم لم تعد عازلة وأصبحت منذ فترة طويلة قابلة للاختراق بشدة من الداخل، من الخارج، من الأعلى، لأن الصواريخ الباليستية تتجاهل الحدود ولا تعترف بها، ومن الأسفل، لأن العدو قد يكون فاعلا غير دولتي يعيش ضمن إقليم الجزائر أو على مقربة منه في الأقاليم الجغرافية.

المطلب الأول: تأثير البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية

إن أمن الجزائر مرتبط بالأمن في منطقة المغرب العربي والإقليم الساحلي - الصحراوي بحيث تدل تحركات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها بعدما انشغلت الجزائر بالاهتمام بالعلاقات مع الشمال خصوصا أوروبا، لذا نجدها قد كثفت من اهتمامها بالدائرتين السابقتين سيما منذ عقد التسعينيات عندما أصبح الاهتمام الجزائري بالدائرتين المغاربية والإفريقية يستند في الواقع إلى مجموعة من التهديدات الآتية منهما. ويجب أن نؤكد في بداية الأمر على أن الفصل بين الدوائر الجيوسياسية المغاربية، الإفريقية والمتوسطية للأمن القومي الجزائري ممكن نظريا فقط، أما في الواقع فهو شبه مستحيل نظرا للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والعرى المباشرة التي تربطه بالإقليم المغاربي، بالشرق الأوسط شرقا، بالمتوسط شمالا وبإفريقيا جنوبا. وقد نتج عن هذا الترابط

[1] - عمر فرحاتي، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية . 2013

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تقاطع وتفاعل دائمٌ بين دوائر الأمن القومي الجزائري، ولو بدرجات متفاوتة، زاد من جسامة التحدي الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر.

وبحكم موقعها الاستراتيجي والمركزي كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، وبين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى، تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز وقد أثرت المقومات السابقة على الأمن والعقيدة الأمنية الجزائِر ِيَيْن. فمن جهة، أثر الثقل الجيوستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع استراتيجي في المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفا على كل الجهات، وهي وضعية تأججت بسبب شساعة الإقليم الجزائري وطول حدوده البرية والبحرية مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما تفرزه البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلات وتطورات. وقد أدرك صناع القرار الجزائريين هذا منذ الرئيس هواري بومدين الذي اعتبر أن المغرب العربي والمنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر.

ومن جهة أخرى، كان للمعطيات الجغرافية،الاقتصادية أثرٌ بالغٌ على صياغة عقيدة الجزائر الأمنية خاصة في تعريفها لنفسها ودورها ضمن الفضاء المغاربي، فالجزائر ترى أن مكانتها وثقلها الجيوسياسيين يجعلان منها زعيمة المغرب العربي ويحققان لها الريادة في مقابل المغرب الأقصى الذي سعى دائما إلى فرض نفسه كمنافس للجزائر في الفضاء المغاربي.

لكن الزعامة الجزائرية للمغرب العربي وموقعها من العقيدة الأمنية ليست وليدة للعوامل الجغرافية والاقتصادية فقط، لأن التاريخ أيضا وُظف في بناء التصور القيادي للجزائر. تاريخيا، يعتبر البعد المغاربي للجزائر والتركيز على وحدة شعوبه "تقليدا سياسيا" عريقا أسبق حتى من ثورة نوفمبر 1954. فمنذ عشرينيات القرن السابق، وبالضبط في مارس من سنة 1926 أُسس حزب "نجم شمال إفريقيا" كحزب سياسي ثوري يدافع عن حقوق الشعوب المغاربية مجتمعة ضد الوجود الفرنسي. وإن كان النجم قد ضم في بداياته مناضلين من الأقطار المغاربية الثلاثة (الجزائر، تونس والمغرب) فإنه مع مرور الوقت، ومنذ سنة 1927 تحديدا، بدأ الأعضاء المغاربة والتونسيون ينسحبون منه مفضلين الانضمام إلى منظماتهم المحلية التي كانت أهدافها قطرية. وحتى بعد أن أصبح نجم شمال إفريقيا حزبا جزائريا خالصا لم يتنازل أعضاؤه عن قناعاتهم بأن الشعوب المغاربية تشكل وحدة واحدة جغرافيا، لغويا ودينيا، كما لم يتوان الجزائريون عن العمل على تحقيق هدفي الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا كهدف قريب، وتحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا بالوسائل الثورية كهدف بعيد.

فمنذ بداية حكم بومدين، بدت نية الجزائر واضحة للعب دور إقليمي قيادي يتناسب وثقلها الجيوسياسي وماضيها الثوري وهو ما يؤشر عليه "الرواج" الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي في فترة حكمه، الذي استطاع أن يحافظ عليه "بفعل استمراره في آداء سياسة تماسك أو اندماج

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اجتماعي نسبي في الداخل وتنميته القيم التقليدية وأخرى جديدة وجدت فئات اجتماعية عديدة نفسها فيها باعتبارها تعبيرا بهذا الشكل أو ذاك عن ذاكرته وطموحاته.

إن منطقة الساحل والصحراء مرتبطة بأغلبية بؤر التوتر والاقتتال الإفريقية الطوارق في مالي والنيجر، الصراعات العرقية في دارفور والصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، الصدامات الإثنية والقبلية في التشاد، الحرب الأهلية في بوركينافاسو، الصراعات الدينية الدامية بين المسيحيين والمسلمين في نيجيريا، النزاع الليبي التشادي حول شريط أوزو، النزاع الحدودي بين نيجيريا والكامرون حول شبه جزيرة باكازي) وهو ما يؤثر سلبا على أمنها وبالتالي على أمن الجزائر. فمن مقاربة جيوسياسية، لا تقتصر منطقة أمن الجزائر فحسب، بل تتوسّع أبعد من ذلك لتضم أيضا الدول المحاذية لها. من هذا المنطلق، تصبح أي اضطرابات تحدث في دولة مجاورة لجيران الجزائر من الشواغل الأمنية الجزائرية ، ويتأكد هذا التحليل إذا عرفنا أن سمة القارة الإفريقية هي سرعة انتشار التهديد فيها الذي سرعان ما يتحول من قطري إلى إقليمي بسبب العجز عن مواجهته محليا في معظم الدول الساحلية - الصحراوية والإفريقية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية لدول الساحل وهشاشة وميوعة حدودها. ويؤكد التأثر الدائم لمنطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها (نزوح اللاجئين من مالي والنيجر إلى الجزائر، من السودان إلى الصومال، من إريتريا سابقا إلى السودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة، إذ أصبحت منطقة الصحراء الكبرى والساحل ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الجزائر والمغرب العربي عموما، سوقا للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لانتقال الأمراض والأوبئة المتنقلة والمعدية.[1]

وقد أدرك صناع القرار في الجزائر حقيقة هذا الوضع، لذا نجد أن مكانة الدائرة الإفريقية ما فتئت تتعزز ضمن الشواغل والسياسة الأمنيتين للجزائر، وإن قام الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسية وأيديولوجية في السابق (الانتماء إلى العالم الثالث، مساندة حركات التحرر في إفريقيا) فإن الاهتمام بها حاليا، ومنذ العشرية السابقة، فرضته اعتبارات استراتيجية-أمنية متعلقة أساسا بالتهديدات والتحديات الأمنية الآتية من الصحراء وما وراءها، ويتأكد هذا من خلال العمل الأمني-العسكري العملياتي للجزائر المكرس في الحدود الجنوبية، بالإضافة إلى الاهتمام الدبلوماسي الجزائري وعلى مستوى الخطابات السياسية الرسمية (خطابات رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة، وزير الخارجية وقائد أركان الجيش) بمختلف مسائل الأمن في منطقة الساحل والقارة الإفريقية عموما.

*** المقاربة الداخلية في السياسة الخارجية الجزائرية:**

سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية - الساحلية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث

[1] - خيري عمر، **آفاق التحول السياسي في بلدان شمال افريقيا**، دراسة منشورة في الاهرام.2011.ص9.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية، كما أن الجزائر لم تستخدم كافة إمكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموجه دائما نحو الشمال.

أما في المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا مع معرفة كيفية استعمالها بطريقة ذكية (التيجانية خصوصا بحكم انتشارها في المنطقة)، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينهم في هذا المجال، حيث أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية. إن تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة إلى إفريقيا وأوروبا في الوقت نفسه كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة وفي حالة انكشاف أمني دائم.

نظرا إلى قوتها العسكرية وتفوقها الاقتصادي ومعرفتها الوثيقة بالصراع في مالي، فإن لدى الجزائر القدرة على المساهمة في حل النزاعات في منطقة الساحل عموما وفي مالي خصوصا، كما أن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر.

دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج إيجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، يمكن القول إن العمل الجماعي هو الكفيل بحل الأزمة في مالي لكن مع سيطرة الأجندة الأجنبية وصراع الإرادات في المنطقة أصبح من المستحيل التفاهم على حل سياسي وسلمي يرضي جميع الأطراف.

لكن من جهة أخرى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة بفسح المجال أمام المشاريع المحلية والأجنبية في المنطقة مما يؤدي إلى مزيد من التهميش للأجندة الجزائرية في المنطقة، خصوصا وأن المنطقة مرشحة لظهور المزيد من الأزمات واستقطاب نشاط الجماعات الإرهابية المختلفة، ومن أجل تدعيم المقاربة الجزائرية يجب تعزيز دور وسائل الإعلام المحلية لمساندة المقاربة الجزائرية وذلك من خلال استعمال القوة الناعمة للإعلام.

الإرهاب في منطقة الساحل ما هو إلا تهديد واحد من بين التهديدات الكثيرة والمتنوعة في هذه المنطقة، فهناك الجريمة المنظمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة على خلفية الانتشار المخيف للأسلحة القادمة من ليبيا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأيضا المتاجرة بالمخدرات الصلبة (الكوكايين) القادمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مرورا بغرب إفريقيا وصولا إلى الساحل ثم المغرب العربي نحو أوروبا، وطريق آخر للمخدرات اللينة القادمة من المغرب عبر البوليساريو - الصحراء الغربية - وموريتانيا وصولا إلى الساحل.

إن اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل يعود بالدرجة الأولى إلى الأزمات المتعددة التي تعرفها المنطقة وتأثيراتها المحتملة على الجزائر خصوصا أزمة مالي، وبالتالي فإن اهتمام الجزائر بالمنطقة يقوم على العامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في السياسة الجزائرية، إن المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها والأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي.

الجزائر وبموقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر فأكثر بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجنوب، حيث المشاكل والتهديدات التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي تتفاقم بشكل سريع وخطير دون اهتمام كبير من المؤسسات المسؤولة عن الأمن القومي الجزائري بشقها السياسي والعسكري التي لا تتحرك إلا في إطار رد الفعل والتركيز على العمل العسكري أكثر من السياسي والدبلوماسي، صحيح أن التهديدات الأمنية في منطقة الساحل تتطلب أحيانا العمل العسكري فقط لكن الرهان على هذا العامل قد لا يكون مفيدا وصالحا في كل الأحوال فلا يمكن القضاء على الفقر والسيدا والفيروسات الأخرى بالدبابة العسكرية، فالجزائر اكتفت بإجراءات وحلول ناقصة لا تكفي لوضع حد لهذه التهديدات الأمنية خصوصا مع وجود أطراف أجنبية تعمل على الرفع من مستوى التهديدات في المنطقة لخدمة أجندتها الجيواستراتجية في المنطقة.

المطلب الثاني: : مكانة الجزائر الدولية في فترة التسعينات:

تفرز البيئة الخارجية مجموعة من العوامل التي تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدولة،حيث يأتي نموذج:

الفعل ورد الفعل ليؤكد أن مجموعة كبيرة من التصرفات الخارجية للدولة يمكن تفسيرها في هذا الإطار.فبالإضافة إلى أن النشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو الرد على مؤثرات[1] داخلية، فإن جانبا كبيرا من هذا النشاط يهدف أيضا إلى الرد على مسببات خارجية، بسلوك خارجي يتلائم مع ظروف ومصالح الدولة، لتشكل هاتين البيئتين :(الداخلية،الخارجية) في النهاية محددات أو بالأحرى مدخلات تتطلب من صانع القرار إدراكها والرد عليها بالطريقة الأمثل

ساهم في تقوية "الجبهة الداخلية" لمواجهة تداعيات النزاعات المسلحة في إفريقيا والشرق الأوسط. وذكر التقرير الصادر عن مركز القاهرة الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أن "موقف الجزائر الرافض للأعمال

[1]- بوقارة حسين،السياسة الخارجية، مرجع سابق .ص11

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العسكرية كمبدأ سواء في اليمن أو في غيره من المناطق العربية الملتهبة، يقوم على مبررات معلنة، ويعبر عن توجهات غير معلنة تخص طموحات قيد التشكيل."

ورجح المصدر، أن يكون "اتباع الجزائر في تقديم الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية يعبر عن طموح جزائري للعب دور إقليمي يعتمد فقط على الوساطة المفقودة بين الأطراف المتصارعة". ولفت التقرير التحليلي، إلى أن الدور الجزائري يلقى دعما أمريكيا واضحا، مستندا على البيان المشترك للحوار الاستراتيجي ـ الجزائري، الذي أبان عن "إدراك واشنطن بالدور الذي تقوم به الجزائر في اللجوء للحلول السلمية والتقريب بين الأطراف المتنازعة في المنطقة بما في ذلك نتائج وساطتها بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة في شمال مالي، وكذلك محاولة التقارب بين الأحزاب الليبية، واتفاق الجزائر والولايات المتحدة على أن حكومة وحدة وطنية في ليبيا تمثل ضرورة لوضع حد للتهديدات الليبية، بالإضافة إلى التزام الطرفين بمساعدة طرفي النزاع حول الصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي يقبله الطرفان".

وتوقع التقرير أن "تدخل الجزائر في عزلة سياسية خليجية تنتهي بتغييرات محدودة في مسارات وشكل التحالفات الجزائرية مع دول الإقليم، فمن المحتمل أن تكون الجزائر خلال الفترة المقبلة أكثر انسجاما مع إيران". وخاض التقرير المذكور، في التحفظ الجزائري على خيار القوة العربية المشتركة والضربات العسكرية في اليمن، وعلق على الموضوع الخبير القانوني والمحلل السياسي، الدكتور فوزي أوصديق، بأن الموقف الجزائري واضح وينطلق من "انتهاج أسلوب تغليب لغة العقل بدل لغة السلاح والنار، لا ننكر أن الجزائر تعيش مخاضا عسيرا نتيجة التفاف المعارضة حول السلطة ومحاولة تجفيف منابع الحوار بينهما ولكن السياسة الداخلية للبلاد تختلف عما يحدث في الخارج، لأن الجزائر بكل بساطة تجرعت لسنوات مرارة الإرهاب ودفعت الثمن غاليا ولا يمكن أن ننتهج ونسوق لسياسة العنف لحل الأزمات الإقليمية". من جهته قال رئيس حزب حركة البناء الوطني أحمد الدان، إن "الجزائر مطالبة بتصدير الحلول السلمية لإنهاء الصراع في كل الأقطار العربية ونحن نثمن المبادرات المطروحة لتأمين المحيط الإقليمي العربي ومساعيها الدبلوماسية لترميم البيت العربي". وشدد الدان على أن "علاقات الجزائر بأشقائها العرب لن تتأثر بتقاربها مع إيران، بل إن وقوفها على مسافة واحدة مع الرياض وطهران يخدم الحوار في المنطقة ويساهم في إحلال السلم والأمن فيها". واللافت في القضية، أن ألوان الطيف السياسي في البلاد تتقاطع حول توجهات السياسة الخارجية للجزائر إزاء حل أزمات الإقليم، ونادرا ما اجتمعت المعارضة والموالاة على موقف واحد خصوصا في هذه المرحلة التي يشهد فيها البلد خصومة كبيرة وهوة سحيقة بين طرفي المعادلة السياسية

ف بالتفصيل عن المجموعة الأولى من الخصائص التي يمكن حصرها في : إحتكار العنف الشرعي داخل المجتمع، التنظيم الهرمي والإضباط والطاعة التامة للأوامر، التفوق التكنولوجي وامتلاك المعلومات، وهي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خصائص وردت في الأدبيات المختلفة التي اهتمت بالظاهرة العسكرية كعوامل تحفز ميل المؤسسة العسكرية إلى التدخل في الشأن السياسي وتسهل عملية التدخل.

أما الخصائص المرتبطة بالجيش الجزائري فيمكن حصرها في الآتي:

1- **المشروعية الثورية**: من بين المفارقات التي ينفرد بها الجيش الجزائر أنه من حيث النشأة سابق عن وجود الدولة الجزائرية، يقول رشيد تلمساني في هذا الصدد "الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر، بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش" لذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي (إلى غاية 1988 (قائم على المشروعية التاريخية أن تكون للجيش الوطني الشعبي كلمة الفصل في اختيار القيادات السياسية (اختيار بن بلة سنة 1962، اختيار خليفة بومدين سنة 1979) والقدرة على تنحية هذه القيادات إذا أراد ذلك (انقلاب 19 جوان .(1965وفي انتظار تحقيق الانتقال الفعلي إلى الشرعية الدستورية، فإن الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة.

2- **التركيبة البشرية:** إن المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث تركيبتها البشرية تكاد تكون فريدة من نوعها فهي ليست على شاكلة الجيوش الإفريقية التي كونتها السلطات الاستعمارية غداة نهاية الاحتلال، التي كان جنودها أعضاء في الجيوش الاستعمارية و درب قادتها في دفعات خاصة داخل المدارس العسكرية الغربية، كما أنها ليست جيشا وطنيا تشكل عقب استرجاع السيادة والوطنية من مجندين وضباط آثروا حياة الجندية. بل هي -كما رأينا- امتداد لجيش التحرير الوطني الذي تشكل في أغلبيته من الفلاحين وبعض المناضلين السياسيين الذين لبوا نداء الكفاح .

وإن كنا هنا لن نتعرض لتطوره التاريخي، فإننا سنقف على تركيبته البشرية عشية وقف المسار الانتخابي وطيلة سنوات التسعينات، وسنركز على القيادة لأنها مصدر القرار، ولا يعتبر باقي الجيش المشكل في أغلبيته من المجندين في إطار الخدمة الوطنية، ذا تأثير في صنع القرار داخل مؤسسة الجيش.

فالقيادة العسكرية تخترقها ثلاثة فئات أساسية: الأولى تعرف بضباط جيش التحرير الوطني، هم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية، ومنهم من تحصل على تكوين أثناءها في إحدى الكليات الحربية العربية أو السوفيتية، وقد اختاروا عقب الاستقلال الاستمرار في الحياة العسكرية وشغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكرية وكان هذا الجيل إلى بداية الثمانينات ممسكا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية وما يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها المفرط بالشؤون السياسية، و ذلك راجع إلى كونها التحقت بجيش التحرير بهدف تحرير البلاد، لا بهدف امتهان الحياة العسكرية. الفئة الثانية وتضم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين 1958و1961 و قدر عددهم عشية الاستقلال ب200 ضابط، دافع وزير الدفاع هواري بومدين عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد الجيش لإطارات بمستواهم، وأكد أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى، لكن "هذه المجموعة بحكم تكوينها الخاص وخلفياتها الثقافية المتميزة تشكل توجها خاصا داخل الجيش".أما الفئة الثالثة فيمثلها الجيل الشاب من الضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال وهم لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، و"أهم ما يمز هذا الجيل هو أنه لم يعتمد في ترقيته على شرف الشرعية الثورية، وإنما يعتمد على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها"، وهو بعيد إلى حد ما عن الصراعات السياسية[1].

إن هذه التركيبة المتباينة لقيادة المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تنفي عنها صفة الانسجام والوحدة على مستوى صناعة القرار، لاسيما القرارات المصيرية التي يساهم في صناعتها مجموعة كبيرة من الضباط، وصل عددهم إلى 180 ضابطا حين قرروا وقف المسار الانتخابي.

وما ينبغي الإشارة إليه هنا بخصوص قيادة الجيش الجزائري، هو أنها كانت بداية التسعينات مشكلة في أغلبيتها من الضباط السابقين للجيش الفرنسي، الذين سمحت لهم سياسيات الشاذلي بن جديد بالارتقاء إلى أعلى هرم القيادة العسكرية.

ولعله ليس من الصدف أن الجيش الفرنسي الذي كانوا أعضاء فيه سابقا، قد قام بتجربة مشابهة في فرنسا سنة 1958حين تمرد ضد النظام ونصب "دوغول" رئيسا للدولة، على الرغم من أن التجربة الديمقراطية في ذلك الوقت كانت قد قطعت أشواطا مهمة في فرنسا .واستمرت سيطرة هؤلاء الضباط على قيادة المؤسسة العسكرية طيلة الفترة بين .1992-1999

-3المساهمة في التنمية: من المميزات الأساسية للجيش الجزائري مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد طيلة العقدين الأولين للاستقلال، حيث ساهم أفراد الجيش بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة بانجاز البنى التحتية من طرق و جسور وسدود، فالجيش الجزائري وبفضل المجندين في إطار الخدمة الوطنية التي أقرت سنة 1968 ساهم في إنجاز:مشروع السد الأخضر، طريق الوحدة الإفريقية، القرى الاشتراكية، بناء المطارات والمرافق الصحية.....

ولعل المساهمات الكبيرة للجيش في عمليات تحديث المجتمع تمنحه مزيدا من المشروعية، وتجعله قادرا أيضا على أداء مهام أخرى استثنائية، ليست من اختصاصاته التقليدية.

-4الماضي السياسي: وهو من بين العناصر الأساسية مكونة لاستعداد الجيش للتدخل في الشأن السياسي، فالجيش الجزائري الذي شكل - إلى غاية مارس 1989 تاريخ انسحابه من الحزب- طرفا أساسيا في السلطة الحاكمة في الجزائر، كان منذ نشأته "يعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينه، ومهمة أساسية من مهامه"، وأصبح بعد الاستقلال المحتكر لحق تعيين الرئيس أو تنحيته طيلة ثلاثة عقود من الاستقلال.

لذلك ليس من المستبعد أن يتدخل مجدد في الحياة السياسية ويؤثر في مسار التحول السياسي الذي عاشته البلاد في بداية التسعينات من القرن الماضي، إن كان هذا المسار - في نظره- سينتهي بالقضاء على التجربة

[1] - جونثان جيرالد بلوش، **الاستخبارات البريطانية وعملياتها السرية في أوربات وأفريقيا والشرق الأوسط**، مؤسسة الأبحاث العربية. 1987.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الديمقراطية التي هو قيد التكوين، لاسيما وأن رئيس الجمهورية الذي قاد الإصلاحات السياسية كان قد وصل إلى الحكم بقرار من القيادة العسكرية سنة 1979. لذلك فإن هذه الأخيرة على استعداد للتدخل إذا ما رأت أنه قد أخل بالاتفاق الذي على أساسه قررت الانسحاب من الساحة السياسية. و هناك من يرى بأن الماضي السياسي للجيش لا يرتبط فقط بفترة الاستقلال ولا بالممارسات السياسية لجيش التحرير أثناء الثورة، بل إنه يستمد جذوره من إرث الدولة العثمانية التي كان من تقاليدها "فتح الباب أمام النخب العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية وممارسة السلطة."

هذه تقريبا معظم الخصائص التي تتميز بها المؤسسة العسكرية الجزائرية والتي ساهمت بشكل أساسي في تشكيل استعداد التدخل لديها، وتكوين وعي القيادة العسكرية بضرورة التدخل في الحياة السياسية بأشكال وأوجه مختلفة نحاول في المحور الآتي تحديدها.

ساهم في تقوية "الجبهة الداخلية" لمواجهة تداعيات النزاعات المسلحة في إفريقيا والشرق الأوسط. وذكر التقرير الصادر عن مركز القاهرة الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أن "موقف الجزائر الرافض للأعمال العسكرية كمبدأ سواء في اليمن أو في غيره من المناطق العربية الملتهبة، يقوم على مبررات معلنة، ويعبر عن توجهات غير معلنة تخص طموحات قيد التشكيل."

ورجح المصدر، أن يكون "اتباع الجزائر في تقديم الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية يعبر عن طموح جزائري للعب دور إقليمي يعتمد فقط على الوساطة المفقودة بين الأطراف المتصارعة". ولفت التقرير التحليلي، إلى أن الدور الجزائري يلقى دعما أمريكيا واضحا، مستندا على البيان المشترك للحوار الاستراتيجي ـ الجزائري، الذي أبان عن "إدراك واشنطن بالدور الذي تقوم به الجزائر في اللجوء للحلول السلمية والتقريب بين الأطراف المتنازعة في المنطقة بما في ذلك نتائج وساطتها بين الحكومة المالية والجماعات المسلحة في شمال مالي، وكذلك محاولة التقارب بين الأحزاب الليبية، واتفاق الجزائر والولايات المتحدة على أن حكومة وحدة وطنية في ليبيا تمثل ضرورة لوضع حد للتهديدات الليبية، بالإضافة إلى التزام الطرفين بمساعدة طرفي النزاع حول الصحراء الغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي يقبله الطرفان". وتوقع التقرير أن "تدخل الجزائر في عزلة سياسية خليجية تنتهي بتغييرات محدودة في مسارات وشكل التحالفات الجزائرية مع دول الإقليم، فمن المحتمل أن تكون الجزائر خلال الفترة المقبلة أكثر انسجاما مع إيران". وخاض التقرير المذكور، في التحفظ الجزائري على خيار القوة العربية المشتركة والضربات العسكرية في اليمن، وعلق على الموضوع الخبير القانوني والمحلل السياسي، الدكتور فوزي أوصديق، بأن الموقف الجزائري واضح وينطلق من "انتهاج أسلوب تغليب لغة العقل بدل لغة السلاح والنار، لا ننكر أن الجزائر تعيش مخاضا عسيرا نتيجة التفاف المعارضة حول السلطة ومحاولة تجفيف منابع الحوار بينهما ولكن السياسة الداخلية للبلاد تختلف عما يحدث في الخارج، لأن الجزائر بكل بساطة تجرعت لسنوات مرارة الإرهاب ودفعت الثمن غاليا ولا يمكن أن ننتهج ونسوق لسياسة العنف لحل الأزمات الإقليمية". من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جهته قال رئيس حزب حركة البناء الوطني أحمد الدان، إن "الجزائر مطالبة بتصدير الحلول السلمية لإنهاء الصراع في كل الأقطار العربية ونحن نثمن المبادرات المطروحة لتأمين المحيط الإقليمي العربي ومساعيها الدبلوماسية لترميم البيت العربي". وشدد الدان على أن "علاقات الجزائر بأشقائها العرب لن تتأثر بتقاربها مع إيران، بل إن وقوفها على مسافة واحدة مع الرياض وطهران يخدم الحوار في المنطقة ويساهم في إحلال السلم والأمن فيها". واللافت في القضية، أن ألوان الطيف السياسي في البلاد تتقاطع حول توجهات السياسة الخارجية للجزائر إزاء حل أزمات الإقليم، ونادرا ما اجتمعت المعارضة والموالاة على موقف واحد خصوصا في هذه المرحلة التي يشهد فيها البلد خصومة كبيرة وهوة سحيقة بين طرفي المعادلة السياسية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: الدور الدبلوماسي الجزائري بعد استرجاع الأمن والاستقرار

المطلب الأول: سياسة الجزائر الخارجية الجديدة في حل الأزمات الإقليمية

*** الباب الأول : نحو المغرب العربي**

تواجه المنطقة المغاربية في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة تمثلت تاريخيا في عدد كبير من التهديدات الصعبة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتجارة و جمع أنواع السلاح وصولا إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية و إنتشار الأمراض المختلفة ،و هذه الأزمات الأمنية المهددة للفضاء المغاربي الواحد ، أعادت النظر في مبادئ و مفاهيم الرؤية الأمنية الجماعية ، و العقيدة الأمنية المشتركة ، والتعاون و الاعتماد المتبادل أمنيا .

و تتربع دول المغرب العربي على مساحة تتجاوز 6ملايين كلم^2(6040706) كلم^{2}مشكلة وحدة جغرافية منسجمةتضاريسياً ومناخياً جعلت منها فضاءًجيوسياسياًوثقافياً تجانساً لا تتخلله أية حدود و حواجز إثنية أو حضارية ، وهذا مايستدعي أهمية بناء مقاربة مغاربية أمنية مشتركة لمجابهة التحديات المختلفة خصوصا مابات يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، و الأجنحة المسلحة المختلفة التي تقوض بناءالدولة و ترهن عملية الإستقرار.

ومنذ سقوط شمال مالي بيد التنظيمات المسلحة في أفريل 2012 إزداد الحديث عن التهديدات الأمنية الصلبة الزاحفة من منطقة الساحل و الصحراء وتعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي الإستراتيجي نقطة إرتكاز و تقاطع فيأية مقاربة أمنية مستقبيلة ، فهي تجسد بواقع قوة الجغرافيا ورسوخ المنطق الإستراتيجي نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية وبين البحر المتوسط و عمق القارة الإفريقية من جهة ثانية ، ففي التاريخ السياسي الوسيط كانت الجزائر تسمى لمدة طويلة "بالمغرب الأوسط " وقد ساهمت مساحتها الشاسعة (42،39%) من مساحة المغرب العربي و طول حدودها البرية (6343كلم)بربطها بجميع الدول المغاربية رقاً و رباً و نوباً .

إن الدائرة الجيوسياسية الإفريقية للأمن المغاربي هي ذلك الجزء الذي يشمل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا إلى إفريقيا جنوب الصحراء و الممتد على مسافة 3862كلم من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا أي من داكار إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا و مالي ، النيجر ، تشاد و السودان مغطيا مساحة

الدوائر المختلفة لمختلف مصادر التهديدات الأمنية.

إشكالات بناء إستراتيجية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية .

التهديدات الصلبة (التنظيمات المسلحة ، الجريمة المنظمة ، تجارة السلاح)

التهديدات اللينة (الهجرة غير شرعية ،اللجوء ،الأمراض و الأوبئة ...إلخ)

تعزيز المنظومة القانونية لضمان الأمن المغاربي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعزيز المنظومة الاقتصادية والأمنية لضمان الأمن المغاربي .

الأمن المغاربي في ضوء المستجدات الراهنة :

التهديدات المتأتية من أزمة الساحل و الصحراء

الحملة العسكرية على مالي و دور مجموعة غربي إفريقيا (الإكواس)

الأدوار الأساسية لمختلف دول المغرب العربي لحل أزمة فشل الدولة في مالي ، وتداعياتها الإقليمية و الدولية .

الدور الجزائري المحوري في إحلال السلم و التنمية في منطقة الساحل اللإفريقي :

دور الجزائر في تفعيل المبادرات المختلفة " مبادرة النيباد ، مجلس الأمن و السلم في إفريقيا ".

دور الجزائر في الإطار الأممي و الدولي " دول غرب إفريقيا/ مبادرات الإتحاد الإفريقي ".

تقييم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

تقييم الإستراتيجية الإعلامية الأمنية الجزائرية .

تعزيز المنظومة الدفاعية والأمنية والجنائية : الواقع و الرؤى .

تقييم المقاربات الأمنية للدول المغاربية :

دراسة حالات : الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، ليبيا ، تونس .

أي مستقبل للأمن المغاربي المشترك "رؤية إستراتيجية "

دور المراكز العلمية وهيئات مراكز صناعة القرار في بناء المنظومة الأمنية المغاربية

إن هذه الدائرة الإفريقية تتضمن برغم ثرائها و تعددها مقومات كثيرة للفشل الدولتي وعناصر تقويض الدولة خصوصا في الفضاء الكبير "للصحراء الإفريقية ".

إن إشكالية هذا المؤتمر تعالج ،مع تسارع الأحداث في مالي و تهديد استقرار كثير من دول المنطقة تحاول الوقوف على محطات وأسئلة جوهرية تفرض نفسها بإلحاح على الدول المغاربية لمجابهة مايحمله المستقبل من إعادة صياغة للخارطة الأمنية ، و إعادة بناء بعض الأنظمة المهددة بالفشل .وتتفرع عن الإشكالية السابقة التساؤلات التالية :

- ما هي أهم التحديات الأمنية التي تواجه الدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة و المتسارعة و تحديدا في منطقة الساحل و الصحراء بعد التدخل العسكري الفرنسي والغرب إفريقي لغرض تحرير شمال مالي ؟ وتعقب الجماعات المسلحة الإرهابية ؟

- و ماهي تداعيات و أبعاد هذا التدخل على دول الجوار بشكل عام و على دول المغرب العربي بشكل خاص ؟

- وهل أضحت الحاجة ماسة إلى بلورة و صياغة عقيدة أمنية ضرورة ملحة أم مجرد شعار سرعان ما يزول ؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **محاور المؤتمر المغاربي الدولي :**

- الأبعاد الإستراتيجية و الجيوسياسية للأمن المغاربي :

- الإطار النظري " الأمن ، الدراسات الأمنية ، العقيدة الأمنية ".

-الأبعاد الإستراتيجية للأمن المغاربي(البعد الداخلي ، الإقليمي ، الدولي) .

- التهديدات الجديدة للأمن المغاربي.

- مشكلات الأمن المغاربي و رهاناته .

- الأمن المغاربي كمدخل لتحقيق التكامل المغاربي :

- التهديدات المختلفة للأمن المغاربي .

- الدوائر المتوسطية.

- الدوائر الإفريقية .

- سيتحدث في المؤتمر خبراء في مجال القضايا الأمنية و الإستراتيجية و ذلك بشراكة مميزة لباحثين من الدول المغاربية " الجزائر ، تونس ، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا " ممن يمتلكون مهارات بحثية متخصصة في هذا الميدان .

- وسيعقد هذا المؤتمر بشراكة مع المؤسسة الأكاديمية العلمية (هانس صايدال)

*** نحو الاتحاد الأوربي وإفريقيا**

لعل أول ما يتبادر إلى الذهن هو الدور الأوروبي في معارك التكالب على أفريقيا، إذ كان التكالب الأول من أجل السيطرة والاستحواذ على الثروات الأفريقية في نهاية القرن التاسع عشر أوروبيا خالصا، ولعل مؤتمر برلين 1984-1985 الذي قسم القارة الأفريقية بين القوى الأوروبية الكبرى يجسد هذا المعنى.

أما التكالب الثاني على أفريقيا فقد حدث بعد الاستقلال في أعوام الستينيات وهيمنت عليه أجواء الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية. ولعل خير تعبير عن الضرر الذي أصاب الأفارقة من قبل هذا الصراع المحموم في المرحلة الثانية من التكالب الدولي على أفريقيا هو المثل الأفريقي القائل: " إذا تصارع فيلين فإن الضرر يقع على الأعشاب من تحت أقدامهما".

وفي أعقاب نهاية الحرب الباردة شهدت أفريقيا معارك جديدة دشنت لمرحلة التكالب الثالث على مواردها وثرواتها الطبيعية مع دخول قوي دولية صاعدة جديدة أبرزها الصين، ولعل الخطأ الأكبر الذي وقع فيه الغرب بعد نهاية الحرب الباردة هو تبني سياسة الاملاء على النخب الأفريقية من خلال الترويج لرؤية ليبرالية جديدة تقوم على تحرير الأسواقواجراء الانتخابات. أما الصين التي انتهجت سياسية هيمنة مرنة من خلال قوتها الناعمة فإنها احترمت سيادة الدول الأفريقية ولم تتدخل في شئونها الداخلية،وهو الأمر الذي جعل نفوذها الاقتصادي والسياسي يتعاظم في أفريقيا، حتى أنها أضحت في عام 2009 الشريك التجاري الأول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مع أفريقيا، عندئذ شعرت أوروبا بالخطر من قدوم التنين الصيني ومدى تأثيره على نفوذها التقليدي في محيطها الاستراتيجي الأفريقي القديم .[1]

يعني ذلك أن الدعم الأوروبي لأفريقيا ومشروعات الاتحاد الأوروبي الانسانية إنما تستبطن مصالح حيوية لأوروبا في البلدان الأفريقية، فالاهتمام الأوروبي بقضايا الأمن الأفريقي، حيث برز مثلا في قمة بروكسل الصراع في أفريقيا الوسطى، يهدف ضمان استمرار تدفق النفط والموارد الطبيعية الأخرى، والتحكم في الهجرة غير الشرعية، ومكافحة تطرف الراديكالية الاسلامية المتزايدة في كثير من أنحاد أفريقيا.

افريقيا: والاستراتيجيات الاوروبية

ومن الواضح أن ذلك كله دفع إلى تبني أوروبا استراتيجيات جديدة تجاه أفريقيا. وعلى سبيل المثال تعتبر النخب الفرنسية أفريقيا بمثابة" chasse gardée" أرض صيد خاصة بهم، ألم يقل الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران صراحة "إن فرنسا بدون أفريقيا لن يكون لها تاريخ في القرن الحادي والعشرين؟، ولعل ذلك يفسر لنا سر حماسة الرئيس هولاند ودعوته بإقامة تحالف قاري ثنائي يجمع بين أوروبا وأفريقيا، والذي يعبر في أحد جوانبه عن الخوف من تصاعد النفوذ الآسيوي، ولا سيما الصيني، في أفريقيا.

ويمكن تفهم هذه الاستراتيجية الأوروبية الجديدة تجاه أفريقيا من خلال التركيز على جانبين هامين هما الأمن والاقتصاد، من الواضح تماما انخراطالأوروبيين إلى حد كبير في مسائل التدريب العسكري والامداد بالمعدات كما حدث في شمال مالي ومناطق الساحل والصحراء، فثمة مخاوف أوروبية من تحديات الارهاب والقرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة وانعكاسات ذلك كله على الأمن الأوروبي، أما فيما يتعلق بالتجارة فإن الاتحاد الأوروبي يحاول جاهدا الضغط على الدول الأفريقية من أجل التوقيع على اتفاقيات شراكة اقتصادية جديدة. وتواجه المفاوضات مع أفريقيا صعوبات جمة بسبب أن هذه الاتفاقات لا تتماشي مع توجهات منظمة التجارة العالمية من جهة، فضلا عن عدم مراعاتها للأولويات التنموية الأفريقية من جهة أخرى.[2]

أزمة القرم والعلاقات الاوروبية الافريقية

لعل ذلك كله يدفعنا إلى طرح موضوع تأثير تحولات النظام الدولي في أعقاب أزمة "القرم" على العلاقات الأوروبية الأفريقية، فهل يعني ذلك عودة أجواء الحرب الباردة وانعكاسها بشكل سلبي على الواقع الأفريقي. في 22 مارس 2014 نشرت الايكونومست على غلافها صورة للرئيس الروسي فلاديمير بوتن وهو يقود دبابة بينما كان عاري الصدر وكتبت عليها متسائلة نظام عالمي جديد؟، لا شك أن ذلك يدفعنا إلى التساؤل أيضا عن نمط النظام الدولي السائد قبل الأزمة الأوكرانية، وأي نوع من النظام نبحث عنه ونريده.

---

[1]- حلمي شعراوي، أفريقيا ومعارك «التكالب الثالث"، جريدة الاتحاد الاماراتية،الثلاثاء 04 فبراير 2014.

[2]- جوناثان جيرالد بلوش،الاستخبارات البريطانية و عملياتها السرية فاوروبا و أفريقيا و الشرق الأوسط، مؤسسة الابحاث العربية، 1987.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاجابة بالقطع هي أن نظاما دوليا أكثر عدالة وانسانية يلتزم بالقواعد القانونية والأخلاقية في التعامل مع الدول هو ما نبحث عنه ونريده، بيد أن ما أثبتته تطورات الأحداث منذ أزمة الخليج عام 1991 هو أن السياسة الخارجية للدول الكبرى تحركها تصورات ومدركات مصالحها الحيوية الخاصة، وليس الالتزام بقواعد القانون الدولي كما تطبقه منظمة الأمم المتحدة، فالمنطق الجيواستراتيجي السائد اليوم يفضي إلي دوامة من الصراع العنيف والمتصاعد.

وفي هذا السياق نسمع من يتحدث عن بوادر تشكل حرب باردة ثانية بكل ما تنطوي عليه من مخاطر التهديد أو استخدام الأسلحة النووية.ومن العجيب أن كتاب الواقعية في العلاقات الدولية لا يجرؤون على الحديث عن نزع السلاح النووي باعتباره الوسيلة الأنجع التي يمكن أن تساهم إلى حد كبير في تجنب مستقبل كارثي للبشرية في القرن الحادي والعشرين.[1]

وعليه فإنه إذا تجاوزنا أحداث أزمة القرم وانضمامها لروسيا باعتبارها علامة على ولادة نظام عالمي جديد فإن كل الدلائل تشير إلى استمرار النظام العالمي القديم منذ انهيار حائط برلين، إنه النظام الذي شجع بشكل مستفز على انتهاك القواعد الأساسية للنظام الدولي، كما حدث في كثير من حالات التدخل الانساني في أفريقيا (ليبيا، ساحل العاج، الصومال)، يبدو أن الذي تغير في عالم ما بعد "القرم" هو قواعد لعبة الأمم في السياسة الدولية، وهو ما ينعكس سلبا على طبيعة العلاقات الدولية السائدة في أفريقيا. فأفريقيا ظلت لعقود طويلة بعد الاستقلال تؤمن بمبدأ "قدسية الحدود"، أي عدم تغيير الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري. فماذا يعني تفسير الرئيس فيلاديميربوتن لمبدأ حق تقرير المصير وتطبيق ذلك على أفريقيا التي تعاني من وجود حالة من الفسيفساء العرقية والدينية واللغوية. إننا أمام احتمال ظهور " أكثر من بوتن" أفريقي يسعى إلى تغييرالحدود وفقا لتأويل مصلحي لمبدأ حق تقرير المصير. ويمكن في ظل تغير قواعد الممارسة الدولية كما عبرت عنها أزمة القرم أن ينجو بفعلته. ولعل تأثير ذلك هو بالغ السلبية على الخريطة السياسية السائدة في أفريقيا.[2]

إن سؤال الشراكة بين أوروبا وأفريقيا لا يبدو في ظل التحليل السابق منطقيا ولاسيما من خلال فهم الدوافع الأوروبية وتطورها التاريخي على حساب أفريقيا من جهة وتحولات القواعد الحاكمة للعبة الأمم في أفريقيا من جهة أخرى، وعليه فإن التوصيف الصحيح للتجمع الأوروبي الأفريقي هو نوع جديد من الهيمنة وإن اتخذ صفات أو ألقاب جديدة. يدفع ذلك إلى البحث في محددات العلاقة ومستقبلها بحيث تتحول من حالة الهيمنة إلى حالة الشراكة المتكافئة.[3]

---

[1]- والتر رودني ،أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة احمد القصير، الكويت: سلسلة عالم المعرفة 132، 1988.

[2] -Men, Jing, and Benjamin Barton .*China and the European Union in Africa: Partners or Competitors* ؛Farnham, Surrey: Ashgate, 2011.

[3] -**The Economist, Diplomacy and security after Crimea, The new world order, Mar 22nd 2014.**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نستطيع أن نشير إلى ثلاثة قضايا محورية، أولها تجاوز مواريث التاريخ الاستعماري بما ينطوي عليه من نزعة استعلائية أوروبية غير خافية، ولن يتأتي ذلك إلا من خلال إعلان أوروبا عن مسئوليتها الأخلاقية والمادية عن سنوات الاستعمار وكيف أنها أسهمت على حد تعبير والتر رودني في تخلف أفريقيا،ثانياً الكف عن سياسة الاملاء والتدخل الأوروبي في الشئون الأفريقية بحجة الترويج لنموذج الليبرالية الجديدة والتي قد تتعارض مع القيم والمواريث الأفريقية التقليدية، ويمكن أن نشير في ذلك السياق إلى الضغوط الأوروبية والأمريكية على الدول الأفريقية التي فرضت قوانين مناهضة لممارسة الشذوذ الجنس، الثاً السماح للأفارقة باستخدام قوتهم التفاوضية من أجل تحقيق التنازلات من قبل الاتحاد الأوروبي لأخذ الأولويات التنموية الأفريقية بعين الاعتبار.[1]

إنه على الرغم من حضور قمة بروكسل أكثر من ثمانين وفدا بينهم (61) من رؤساء الدول وكبار المسئولين والتزامهم باعلان خريطة طريق 2014-2017 التي تحدد الأولويات الاستراتيجية في خمسة مجالات هي الأمن والسلام، والديموقراطية والحكم الرشيد وحقوق الانسان، والتنمية البشرية والتنمية المستدامة والنمو والتكامل القاري، فإنها سوف تظل شعارات لا يرجى من ورائها نفع ما لم يتم التعامل مع التحديات والمعوقات التي تعترض اقامة شراكة حقيقة بين أوروبا وأفريقيا، وذلك هو التحدي .

*** الدور الريادي للجزائر إقليميا .**

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال 2012 - 2013، حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية التصريحات[2].

تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي، استنادا على العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، بالنظر إلى البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري، وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الافريقية فهي بوابة افريقيا بالنسبة لأوروبا، وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الافريقية الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية وليست دولة ارتكاز بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في افريقيا، كما أن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع

---

[1] - **Carmody, PádraigRisteard .*The New Scramble for Africa*. Cambridge, UK: Polity Press, 2011.**

[2] خميس حزام والي، **أشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارةالى التجربة الجزائرية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ص 155 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تنضوي الجزائر تحت 14 صكا دوليا في مجال مكافحة الإرهاب أما الأولوية الثانية فهي للتنمية الوطنية والجهوية أما الأولوية الثالثة فهي تحسين وتلميع صورة الجزائر في الخارج في ما يعرف بالدبلوماسية العمومية.

كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين المحليين في افريقيا بحكم خصائصها الجيو سياسية على المستوى الإقليمي، وبحكم الإرادة السياسية التي ظهر بها حكامها، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار الناهض في محور الاستعمار من القارة الافريقية، والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الافريقيين، فبالنسبة لدعم حركات التحرر، كان المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية، وكان ذلك نتيجة لما عانته الجزائر طوال سنوات الكفاح ضد المستعمر، ولذلك كان تضامنها مع حركات التحرر في افريقيا وفي غيرها قويا جدا. كما عملت الجزائر بقوة على توحيد القارة الافريقية ودعم التضامن بين شعوبها، في حالة محاولة تعديل الحدود، ومن ثم يمكن أن تمهد لعودة الاستعمار من جديد إلى افريقيا أو تدخل قوى أجنبية أخرى، وكانت منظمة الوحدة الافريقية من أهم الإنجازات التي تحققت وسمحت بتوحيد الشعوب الافريقية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وتحرير الشعوب الافريقية التي مازالت تحت نير الاستعمار، على حد تعبير محمد سحنون الذي تولى منصب الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الافريقية في الفترة الممتدة من عام 1963 إلى 1973 وقد أقر بأن الجزائر لعبت دورا مهما في ذلك[1].

وقد نجحت هذه الدبلوماسية في الكثير من المناسبات، في تمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكافة الآفات المتعلقة بالشق الأمني مباشرة، ولعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد، بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة منطقة الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد.

حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الافريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، انتهى بتدخل عسكري فرنسي.

رغم هذه التطورات، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية لم تتوان في الدعوة إلى تكثيف الجهود ودعوة دول الساحل والشريكة لها من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب، من خلال التذكير والتحسيس بأهمية تجريم دفع الفدية، بعد

[1] مرجع سابق، ص 156 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خوضها لمعركة دبلوماسية تكللت بموافقة أممية، على اعتبار أن الأموال المتأتية من الفدية تشكل أحد أبرز مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، سواء في الساحل الإفريقي أو في الصومال أو أي منطقة تشهد نشاطا للجماعات الإرهابية.

كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الافريقي تقديم مشروع قانون نموذجي افريقي لمكافحة الإرهاب، مما يعني أن هناك إمكانية لطرح المبادرة على المستوى العربي والبحث عن صيغة للتوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، بما يمكن الأجهزة الأمنية العربية من تكثيف الجهود لمحاصرة الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك، تلعب الجزائر دور المنسق والفاعل الإقليمي المحوري لمنطقة الساحل والصحراء في مواجهة تحدي مكافحة القاعدة بمنطقة الساحل والصحراء، بعد أن أثبت داخليا نجاعته في ذلك، بفضل تبني خيار المصالحة الوطنية من جهة، وقدرات الجيش الوطني الشعبي، والأسلاك المشتركة الذين أظهروا قدرة كبيرة على مواجهة الجماعات الإرهابية، في ظل توفير الدولة لأحدث التقنيات المستعملة الدولية، حيث لعبت الجزائر فيها دورا محوريا في تبني سياسة رفض أي تدخل أجنبي، خاصة ما تعلق بالقواعد العسكرية.

المطلب الثاني:السياسة الخارجية الجزائرية كمرجع لمعالجة القضايا الإقليمية

في اعتقادنا فإن سياسة الجزائر في مجال الأمن بمستوياته السبعة (المجتمعي، الاقتصادي، الثقافي، السياسي، العسكري، البيئي والصحي) بمنطقة الساحل، يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية - الساحلية تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والمغرب الذي يريد استغلال الغياب الجزائري) ينسج علاقات مع فواعل بالمنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية، بالإضافة إلى أن الجزائر لم تستخدم كافة امكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموجه دائما نحو الشمال[1].

وفي المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر -كما يجب- الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة، على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا (التيجانية خصوصا بحكم انتشارها بالمنطقة)، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينهم في هذا المجال، خصوصا وأن زوايا مدينة أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية.

إن تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل يجعل من

[1]- علي بن بهلهول الرويلي، **إدارة الازمات، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 2011)، ص 132 .**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجزائر بوابة المنطقة إلى افريقيا وأوروبا في الوقت نفسه كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة وفي حالة انكشاف أمني دائم.

إن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر، فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى، فإن التهديدات القائمة فعلا بالمنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين[1].

لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد منها ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني بالمنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الافريقي، لأن دول الساحل الافريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج إيجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، خاصة وأن هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بافريقياAfricom التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها.

ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من أبرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الأمريكية بالجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل الإفريقي، وتعزز تعاونها مع دولة تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية.

وإن كانت الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الافريقي ترجع إلى سنوات التسعينيات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها، فإن تلك الجهود قد توالت كذلك فيما يخص معالجة مشاكل طوارق المالي والنيجر والتهديدات الجديدة في الساحل الافريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك، فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرموتجرّم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار "المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر، ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الافريقي في

[1] مرجع سابق، ص 146 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جويلية 2009 في مؤتمر "سرت"، ليخرج القرار بمنع دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009.

وحسب رأينا فإن كل هذه العوامل تساهم بدرجة كبيرة في تقييم وتحديد مستقبل المقاربة الجزائرية تجاه أزمة مالي ومنطقة الساحل ككل، والذي يحتمل السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية تجاه الساحل الافريقي.

السيناريو الثاني: تزايد اهتمام الجزائر بالساحل الافريقي على خلفية المنحى التصاعدي للأزمات والتهديدات القادمة من المنطقة[1].

أما سيناريو التهميش، فهو وارد أيضا، نظرا لعدم اهتمام الجزائر بالمنطقة في الوقت الراهن وعدم قدرتها على فرض أجندتها الدبلوماسية، بالإضافة إلى وجود أطراف أخرى خارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا والصين خصوصا من الناحية الاقتصادية بالإضافة إلى تهديد الجماعات الارهابية المختلفة التي هي في تزايد مستمر، كذلك لوجود عدد من الأسباب الأخرى يمكن تلخيصها فيما يلي: الوضع الأمني بالساحل الافريقي وسياسات دول الجوار والمنافسة الدولية بالساحل الافريقي ومدى التغير والاستمرارية في السياسة الأمريكية والفرنسية والصينية تجاهه مع احتمال تدخل أطراف أخرى جديدة.

الموقع الجيوستراتيجي للجزائر بين البحر المتوسط شمالا ومنطقة الساحل جنوبا، تمثل بوابة إفريقيا، كما تحوي الجزائر موارد طاقوية حيوية واحتياطي نقدي هائل مقارنة بوضع دول أوروبية أو مغاربية محيطة بها، قوة عسكرية وأمنية منضبطة واكتسبت خبرة في إدارة مكافحة الارهاب وتحاول أن تبني منظومة إقليمية أمنية في الساحل، لكن كل هذه العناصر المشكلة للقوة الجزائرية هي بحاجة إلى القدرة لترجمتها في محيطها الجيوسياسي.

فالدبلوماسية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والاقليمية، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكرية لأفريكوم، والإشكالية المطروحة: هل يمكن أن نترجم عناصر القوة الجزائرية إلى التأثير في هذه المشاريع الدولية؟ بالمقابل، الدبلوماسية الجزائرية لا تملك عنصر قوة إضافي يسندها وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات والانفتاح الاتصالي، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغيير سريعة جدا، ونموذج الانتفاضة بتونس والتحالف الدولي والاقليمي ضد نظام القذافي أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية إلى سرعة التكيف في محيط يحسب بالمصالح ويعيد ترتيب الخريطة الجيوسياسية وفق منطق سايكس بيكو[2].

فكل هذا التزاحم الدولي بالمنطقة والتقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل هي "أفغانستان ثانية" تبين

---

[1]- محند برقو، **المعضلات الأمنية في الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري، (المنتدى العربي للدفاع والتسلح، 2012).**

[2]مرجع سابق، ص 165 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر القادمة من هذه المنطقة وتأثيراتها على الأمن القومي للجزائر خصوصا بعد تفاقم مشكلة الطوارق الذي خلف وراءه هجرة مكثفة للاجئين من المالي والنيجر رغم محاولات الوساطة الجزائرية.

وهذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت وما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري خصوصا مشكلة الطوارق، الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كبيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست وأدرار، وبالتالي فإن أي إثارة أو خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الافريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن بالمنطقة عموما وعلى الجزائر خصوصا.

تظهر منطقة الساحل الافريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللاأمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية والتي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا، وتعتبر الجزائر الامتداد الإفريقي لحدودها محورا استراتيجيا نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرار أو التهديد على الجناح الجنوبي لأمنها القومي الذي أصبح مهددا بقوة على خلفية حالة الانفلات الأمني بمنطقة الساحل التي تهدد بطريقة مباشرة استقرار الأمن القومي الجزائري[1].

[1] مرجع سابق ، ص 165 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة:

لم تكن الجزائر في فترة التسعينات مثلما عليه حاليا ففي تلك الفترة كانت سياسة الجزائر الخارجية شبه معزولة ولم يكن لها صدى في الحافل الدولية نتيجة الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها وما ذاقته من ويلات الإرهاب الذي استفحل بشكل كبير يجعل من الدولة الجزائرية تسخر كل إمكانياتها العسكرية والسياسية في تفاقم الظاهر والتي كانت تعصف بها، فكانت تشكل خسائر مادية وبشرية دون وجود مساعدات خارجية حتى من دول الجوار فجاء قانون الحصانة الوطنية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ليعيد الأمل للجزائر كاملة وكدولة على الصعيد الداخلي والخارجي ومن هذا المنطلق برزت السياسة الخارجية الجزائرية من جديد تطلق على الساحة الدولية وتعيد مكانتها في المحافل الدولية من خلال مؤشرات عديدة كالقرارات والمشاورات والمؤتمرات التي تنعقد داخل الوطن أو خارجه وكذلك التزامها بميثاق هيئة الأمم المتحدة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحل القضايا بالطرق الدبلوماسية بعيدا عن الاختيار العسكري الذي اتخذته حتى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والتي سقطت في مستنقعات تحمل في طياتها إلى العبء و الخسارة.

ومن هنا يمكن القول أن الجزائر أصبحت مرجعا امنيا في حل القضايا الدولية و الإقليمية خاصة تلك القضايا المتعلقة بدول الجزار مثل القضية المالية التي عولجت على أرضية الجزائر باجتماع جميع الأطراف المتنازعة والخروج بإتفاقية موقعة بالأحرف الأولى والتي تمهد لاستقرار شاملا داخل مالي وتأمل كذلك في معالجة القضية الليبية طبعا باجتماع الأطراف المتنازعة في أرض السلام الجزائر.

وأبدى وزير الخارجية الجزائري الحالي لمطار لعمامرة تفاؤله في إيجاد حل يرضي جميع الأطراف في ليبيا لذا فإن جميع الدول خاصة الكبرى منها أصبحت محل إعجاب بالمواقف الجزائرية في حل النزاعات وازدادت مكانتها من خلال الزيارات المتكررة لوزراء خارجية الدول العظمى مثل وزير الخارجية الأمريكي الذي أراد الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وهذا بعقد اتفاقية من اجل القضاء على هذه الظاهرة

ومهما يكن من أمر فإن السياسة الخارجية الجزائرية تبقى وفيه لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاختيار الأفضل لها في حل النزاعات هو الحل السلمي بالطرف الدبلوماسية بعيدا عن التدخل العسكري وا ٍراقة الدماء.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

I- : قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا : الكتب

1- الحاج ولد إبراهيم، أزمة مالي"انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012.

2- الخضيري: 1990م.

3- الخضيري: 1992م.

4- الخضيري: 1992م،الهواري: 1998م.

5- الدهان: 1989م.

6- الرازي محمد بن أبي بكر:" مختار الصحاح "، بيروت، دار الكتاب العربي ، 1967.

7- السيد: 1983م.

8- الشعلان فهد أحمد: " إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات" ، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.

9- الضحيان عبد الرحمن إبراهيم:" إدارة الأزمات والمفاوضات "، المدينة المنورة، دار المآثر ، 2001م.

10- الهاد ي: 1989م.

11- الهوار ي: 1998م.

12- بوقارة حسين،محاضرات في نظرية الإندماج والتكامل الدولي،جامعة قسنطينة، السنة أولى مجستير،2002،2003 ..

13- بيروسون وتيروف: 1993م.

14- جبر محمد صدام: " المعلومات وأهميتها في إدارة الأزمات "، تونس المجلة العربية للمعلومات، 1998.

15- جوناثان جيرالد بلوش،الاستخبارات البريطانية و عملياتها السرية فى اوروبا و أفريقيا و الشرق الأوسط، مؤسسة الابحاث العربية، 1987.

16- حجاج، وحسين، وشريف: 1997م.

17- حلمي شعراوي، أفريقيا ومعارك «التكالب الثالث"، جريدة الاتحاد الاماراتية،الثلاثاء 04 فبراير 2014.

18- حواش جمال الدين محمد:" إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث(38)، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998.

19- خميس حزام والي، أشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع اشارة الى التجربة الجزائرية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) .

20- خيري عمر،آفاق التحول السياسي في بلدان شمال إفريقيا، (دراسة منشورة في الأهرام خبير في الشؤون الإفريقية)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

21- درويش1993م.
22- رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، يناير 2008.
23- رشيد خشانة، الديموقراطية بين التوريث والإصلاح،(ليبيا) ،صدر في دسمبر 2009.
24- رضوان رضا عبد الحكيم: " الأمن والحياة"، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1419هـ.
25- عابد، سعود سراج:" إدارة الأزمات"، الرياض، مجلة الحرس الوطني ، ع144، 1415هـ.
26- عبد الحميد مهري الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، تجربة الجزائر .
27- علي بن بهلهول الرويلي، إدارة الازمات، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 2011).
28- عليوة السيد: " إدارة الأزمات والكوار ث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي"، ط2، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع ، 2002م.
29- عليوة السيد : " إدارة الأزمات في المستشفيات"، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
30- كامل عبد الوهاب محمد:" سيكولوجية إدارة الأزمات"، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1424 هـ.
31- كتاب المغاربي الدولي حول، التهديدات الأمنية للدول المغربية في ضوء التطورات الراهنة .
32- ِتِل جون: 1983م.
33- محمد العربي ولد خليفة،الأزمة المفروضة على الجزائر :مقاربة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية الطبعة الأولى، الجزائر :شركة دار ،الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 .
34- محند برقو، المعضلات الأمنية في الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن الوطني الجزائري، (المنتدى العربي للدفاع والتسلح، 2012).
35- معلوف لويس:" المنجد" ، بيروت، المطبعة الكاثوليكية،ط12 ، 1951م.
36- معمر القذافي،الكتاب الأخضر،(ليبيا)، ط2.
37- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية،دراسة في سسيولوجية العالم الثالث، (الجزائر : دار القصبة، 2000).
38- هلال محمد عبد الغني: " مهارات إدارة الأزمات "، القاهرة، مركز تطوير الأداء والتنمية، ط4 ، 2004م.
39- والتر رودني ،أوروبا والتخلف في أفريقيا، ترجمة احمد القصير، الكويت: سلسلة عالم المعرفة 132، 1988.
40- ويزين بليت: 1989.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

41-حواش جمال الدين :" التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة"، القاهرة ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.

42-حواش جمال الدين محمد:" إدارة الأزمات والكوارث ضرورة حتمية"، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، البحث(38)، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1998.

43-مُحمد عاشور مهدي،معهد البحوث والدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة.

ثانيا: التقاريري والمجلات:

1- أزمة الصحراء الغربية – المعرفة – ملفات خاصةGoogle.Com :

2- الخبر، 21أفريل2002.

3- تقارير منظمة العفو الدولية لعام 2010.

4- تقرير الأمم المتحدة حول موضوع المخدرات والأسلحة والقرصنة تهدد غرب إفريقيا، مقال منشور عن الموقع الإليكتروني،تاريخ الدخول1 مارس 2013. – الأمم المتحدة وتدبير الأزمات الدولية، للدكتور "خالد بنجدي".

5- جريدة الشرق الأوسط بتاريخ 26 فبراير 2011 "ثورة ليبيا بدأت بحملة منذ عامين من نقابات المحامين".

6- د عمر فرحاتي،أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية ،في ضوء التطورات الراهنة ومي27و28 فيفري 2013.

7- مجزرة سجن ابو سليم، الجزيرة نت، تاريخ النشر 2011/03/10.

المراجع باللغة الأنجنبية

1- Aomer BAHGZOUZ, Elections Françaises : l' Algérie ne s'abstient pas , op . cit

2- Carmody, PádraigRisteard .The New Scramble for Africa .Cambridge, UK: Polity Press, 2011.

3- Daniel COLARD , la société internationale après la guerre Froide (paris : Armond Colin , 1996) .

4- Gille S MASTALSKS, FN le parti de la grande nation, Revue Française de Géopolitique(N°3, 2003).

5- Men, Jing, and Benjamin Barton .China and the European Union in Africa: Partners or Competitors Farnham, Surrey: Ashgate, 2011.

6- Mohamed HARBI, Enlisement dans une"Sale guerre": L'Algérie prise au piége de son histoire. Le monde diplomatique (N°482, Mai 1994).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

7- Norman Phelps: "Setting Up A Crisis Recovery Plan", Journal Of Business Strategy, Vol.6. No.4 , 1986 .
8- Random.h.(1969) .Random House Dictionary Of English Language, New York, Random House.
9- Walfrem Lacher,Organized Crime and Terrorisme in the Sahel , German instutite for International and security affaire, january 2011.PDF
10- Maurice TMASCHINO , Etes –vous sue d'être Français ?
11-The Economist, Diplomacy and security after Crimea, The new world order, Mar 22nd 2014.

Cite internet:

1-< http : // www . GRIP . org / Conseil des Ministres de L'UEO / G 1849 . >
2- CIA-The World factbook-Western Sahara.
3- Legal Status of Western Sahara.
4- Madrid accords - Wikipedia - UN Opinion.
5- polisario - Wikipedia - The free Encyclopedia.
6-< http : // Ue . eu . int / Pesc>
7-< http : // www. Monde –diplomatique .FR / 2002 / 06 / Maschino / 16579 >
8-< http://www.alwatennews.com/newsdetails/137077
9-<http://News.BBC.CO.UK/2/hi/Africa Western Sahara.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملحق رقم (01)

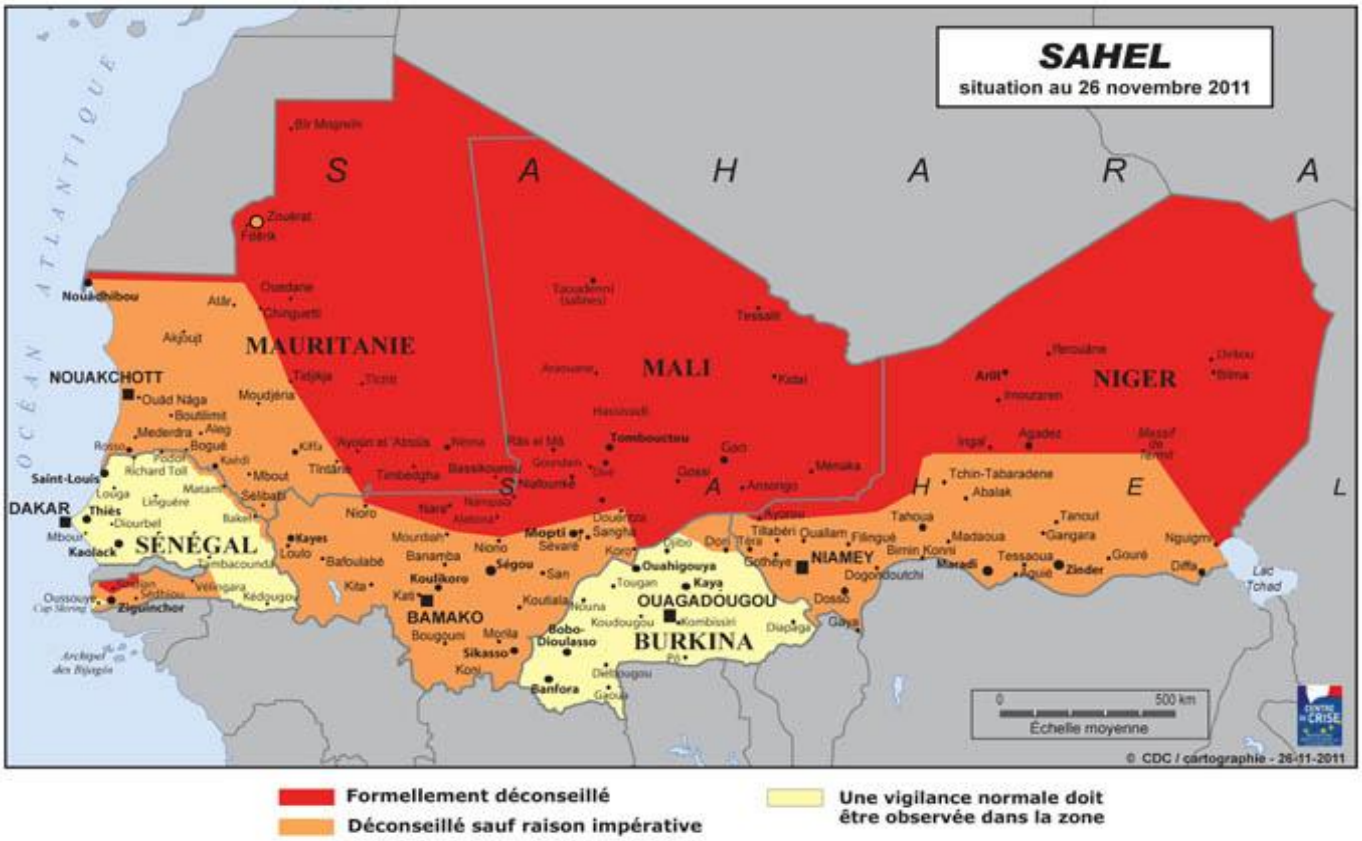

الخريطة توضح منطقة الخطر في منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للإدارة الفرنسية

متحصل على الخريطة من مجلة " لوموند ديبلوماتيك " المصدر: موقع وزارة الخارجية الفرنسية.[1]

[1] - http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/afriqueverte

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملحق رقم (02)

الأطراف المالية توقع بالجزائر اتفاق سلام ينهي الصراع بينها[1]

•لعمامرة: الاتفاق يفتح آفاقا واعدة من أجل مستقبل كافة الشعب المالي

وقع أطراف الحوار المالي أمس بالجزائر العاصمة، بالأحرف الأولى، على اتفاق السلام الذي تقدمت به الوساطة الجزائرية لإنهاء الصراع في مالي وتحقيق سلام دائم في المنطقة، وأكد وزير الخارجية رمطان لعمامرة بالمناسبة أن التوقيع يعد يوما تاريخيا، واصفا الخطوة "باتفاق يفتح آفاقا واعدة من أجل مستقبل أفضل لكافة الماليين"، والإتفاق يعد ثمرة جهود جزائرية ودولية من أجل ايجاد حل نهائي للأزمة برغم محاولات بعض الأطراف تعطيلها كالجارة المغرب، ويأتي هذا في وقت ينتظر من جميع الأطراف العمل على تحقيق التنمية المنشودة بالشمال لتلبية متطلبات الازواديين.

قال لعمامرة الذي ترأس مراسيم التوقيع على الاتفاق بين طرفي الأزمة في مالي، إن اتفاق السلام بين الأطراف المالية "يفتح آفاقا واعدة من أجل مستقبل أفضل لكافة الماليين "، مؤكدا بصفته رئيس فريق الوساطة الدولية في مفاوضات السلام المالية، إن هذا اليوم يعد " يوما تاريخيا "، معتبرا الوثيقة الموقع عليها أمس بالجزائر العاصمة بأنها خطوة نحو " مستقبل أفضل لكافة الماليين"، والاتفاق هذا الذي جاء نتيجة عدة جولات من المفاوضات بين أطراف الازمة ومحاولات حثيثة من طرف فريق الوساطة الذي ترأسته الجزائر منذ دعوتها للحوار على أعقاب صراع مسلح اندلع بين الحكومة المالية وحركات ازوادية مسلحة طالبت بحقوق اقليم ازواد منها استقلالا ذاتيا، وفي ذات السياق، أوضح لعمامرة لدى افتتاح حفل التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام أن "هذا اليوم التاريخي يعد مرحلة نوعية باشرتها مالي للتغلب على الصعوبات و التوجه نحو السلام". ووقع على الإتفاق ممثل الحكومة المالية و ممثلو الجماعات السياسية–العسكرية لشمال مالي و فريق الوساطة الدولية الذي تقوده الجزائر. وحضر مراسيم التوقيع على هذا الاتفاق ممثلا الحكومة الامريكية والفرنسية، وتعد الوثيقة المقترحة ثمرة مفاوضات طويلة و مكثفة بعد خمس جولات من الحوار الذي أطلق منذ يوليو 2014 بالجزائر العاصمة. و تتضمن اتفاق سلام شامل و مستدام يضمن حلا نهائيا للأزمة التي تهز شمال مالي.

الاتفاق خطوة لتحقيق مصالحة وطنية شاملة

وكانت الوثيقة التي سلمت للأطراف المالية الجمعة قبل التوقيع عليها، قد نصت على ترقية مصالحة وطنية حقيقية وا ٍعادة بناء الوحدة الوطنية لمالي على أسس مبتكرة تحترم سلامته الترابية و تأخذ بعين الاعتبار التنوع العرقي و الثقافي، بالإضافة إلى خصوصياته الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية حسب فحوى الاتفاق. ويركز المشروع على ضرورة التعجيل في تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضرورة إعادة استتباب الأمن في أقرب الآجال، وحسب بنود الوثيقة الموقع عليها، فالأطراف المالية مطالبون بالعمل على ترقية مستدامة للسلم و الاستقرار في مالي و تطبيق قواعد الحكامة الرشيدة في أرض الواقع و الشفافية في التسيير و احترام حقوق الانسان و العدالة و مكافحة اللاعقاب، و يعترف بضرورة مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان. هذا وتم التوقيع أمس بحضور ممثلين الحكومة المالية، وكذا عن الحركات الأزوادية المعنية بالإتفاق، وهي ست حركات شاركت في مفاوضات لاسلام منذ بدئها، إلى جانب فريق الوساطة برئاسة الجزائر، كما حضر مراسيم التوقيع على هذا الاتفاق ممثلا الحكومة الأمريكية

---

[1] - admin 01/03/2015 23:00:00

رابط الموضوع: http://elraaed.com/ara/watan/63341

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والفرنسية حسب ما أوردته أمس وكالة الأنباء الجزائرية. والحركات الموقعة هي كل من الحركة العربية للأزواد و التنسيقية من أجل شعب الأزواد و تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة و الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد و الحركة العربية للأزواد (منشقة). أما فريق الوساطة الذي تشرف عليه الجزائر، فيضم كل من المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا و الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى بوركينا فاسو و موريتانيا و النيجر و التشاد. وكان "إعلان الأطراف المشاركة في مسار الجزائر "الموقع من قبل الجماعات السياسية و العسكرية لشمال مالي تحت إشراف الوساطة الدولية قد دعا إلى "الالتزام بوقف فوري لكل أشكال العنف و الامتناع عن أي عمل أو تصريح استفزازي". كما دعت الوثيقة التي ذكرت بمصداقية وسداد اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 ماي 2014 و كيفيات تنفيذه و خارطة الطريق لـ 24 جويلية 2014 و إعلان وقف الاقتتال لـ 24 جويلية 2014 الأطرا ف المالية إلى "احترام الالتزامات المتوصل إليها بموجب الاتفاقات السابقة"، وأكد إعلان الوساطة الدولية بقيادة الجزائر الذي قرئ قبل التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام و المصالحة من قبل أطراف الحوار المالي الشامل، أن الحوار الذي أجري خلال خمس جولات من التفاوض كان "نزيها و متفتحا و شاملا"، مضيفا أن المفاوضات تمت "بصرامة و وضوح و صبر و تفان و استعداد تام من قبل فريق يمثل بشكل واسع المجتمع الدولي". و جاء في البيان " كما يأمله الماليون أنفسهم و الهيئات الدولية و الإقليمية كان الحوار المالي نزيها و متفتحا و شاملا و شهد مشاركة المجتمع الدولي. و طوال المسار فسحت الوساطة المجال للأطراف للتعبير عن موافقها". ويجسد اتفاق السلام الذي تم استكماله و التوقيع عليه بالأحرف الأولى الالتزام الثابت بوضع حد للأزمة في مالي من خلال الحوار و تكريس المصالحة الوطنية في ظل الاحترام التام للسلامة الترابية و الوحدة الوطنية و الطابع العلماني و الجمهوري لدولة مالي"

مظاهرات في كيدال وتنبكتو منتقدة لتوقيع الاتفاق

هذا وحسب تقارير اخبارية من مالي، فقد خرج العشرات من الأزواديين في حركة احتجاجية معارضة لاتفاق السلام الموقع بالجزائر العاصمة، وعبرت الجماهير التي شاركت في المظاهرة، عن رفضها لمضمون الوثيقة التي سلمت للحركات المشاركة في مراسيم التوقيع، حيث قالوا في شعارات رفعوها أن أزواد ملك للشعب الازوادي وليس للجزائر ولا لفرنسا، تعبيرا منهم على عدم رضاهم على بعض ما جاءت به الوثيقة، التي حسبهم لم تبلي طموحاتهم بالاستقلال ومراعات خصوصية المنطقة. هذا واشارت تقارير اخبارية، أن بعض الأطراف الأزوادية التي وقفت ضد خطوات السلام التي قادتها الجزائر، انتقدت ضمنيا بنود الاتفاق الموقع في الجزائر أمس، وقال ممثل تنسيقية حركات ازواد متحدثا عن الاطراف الثلاثة غير الموقعة ابراهيم اغ صالح أنه من "حق شعب الازواد" معرفة محتوى الاتفاق، معتبرا أ ن "اتفاقا لا يتم تقاسمه مع القاعدة ليس له حظوظ كبيرة في النجاح". وطالب "المجموعة الدولية بامهالها الوقت والدعم اللازمين لتقاسم مشروع الاتفاق مع السكان في مهلة معقولة قبل التوقيع عليه"ودعا ممثل الاطراف الموقعة المحامي هارونا توريه التنسيقية الى "حوار مباشر لجعل هذا الاتفاق حقيقة تاريخية وكذلك حقيقة تطفئ نار الحرب بيننا". واكد ان الاطراف الموقعة "التزمت رسميا احترام نص وروح الاتفاق" والعمل "على ان يعيش شعب مالي أخويا."

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملحق رقم (03)

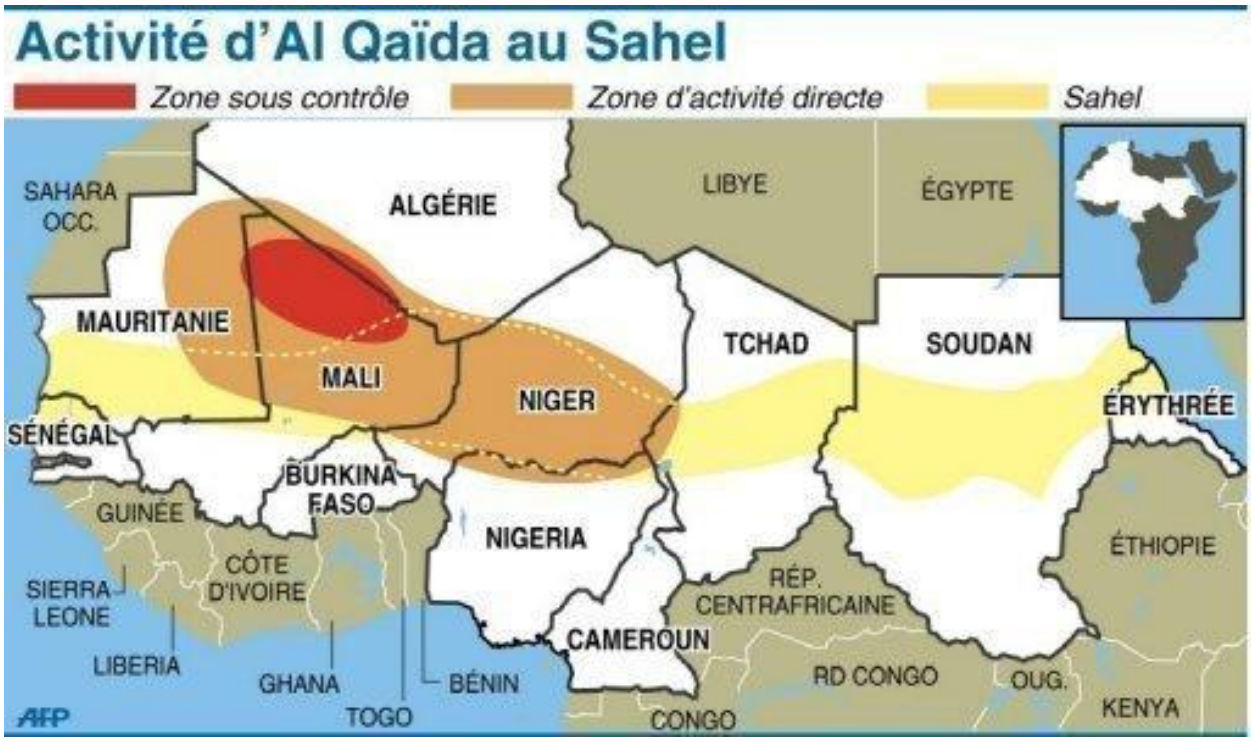

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملحق رقم (04)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس الموضوعات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس الموضوعات

* بسملة	/
* شكر وتقدير	/
مقدمة:	01
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للأزمة	
تمهيد	09
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة.	10
المطلب الأول:مفهوم الأزمة.	10
المطلب الثاني:المفهوم النظري للأزمة.	11
المبحث الثاني: مراحل تطور الأزمة.	16
المطلب الأول:عوامل ظهور البناء النظري للأزمة.	16
المطلب الثاني:إدارة الأزمات الإقليمية.	19
الفصل الثاني: أثر الأزمات الإقليمية على السياسة الخارجية الجزائرية	
المبحث الأول: الأزمات إقليمية وتفاعل السياسة الخارجية معها .	31
المطلب الأول:أزمات المغرب العربي .	31
1- النزاع في الصحراء الغربية.	31
2- أزمة تونس وليبيا .	34
3- أزمة المغرب مع الجزائر .	46
المطلب الثاني:أزمات الساحل الإفريقي .	48
1- أزمة مالي .	48
المبحث الثاني: تفاعل السياسة الخارجية مع الأزمات .	50
المطلب الأول:إدارة القوى السياسية والدولة للازمات .	50
المطلب الثاني:ردود أفعال القوى الدولية على سياسة الجزائر الخارجية .	53
الفصل الثالث: تطورات السياسة الخارجية الجزائرية في معالجة القضايا الإقليمية	
المبحث الأول: سياسة الجزائر الخارجية تجاه الدول الإقليمية في فترة التسعينات .	55
المطلب الأول:تأثير البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية.	55
المطلب الثاني:مكانة الجزائر الدولية في فترة التسعينات .	59
المبحث الثاني: الدور الدبلوماسي الجزائري بعد استرجاع الأمن والاستقرار .	65
المطلب الأول:سياسة الجزائر الخارجية الجديدة في حل الأزمات الإقليمية .	65
المطلب الثاني:السياسة الخارجية الجزائرية كمرجع في معالجة القضايا الإقليمية .	72
- الخاتمة	76
- قائمة المراجع	78
- الملاحق	83
- فهرس الموضوعات	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com